وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي – تبسة
Larbi Tebessi University – Tebessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences

قسم : التاريخ والآثار
تخصص : تاريخ الثورة الجزائرية

مذكرة ماستر تحت عنوان

انعكاسات الحرب العالمية الثانية على السكان الجزائريين 1945-1954

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطلبة
- بوغانم آسيا
- جداي هناء

إشراف الأستاذ
- أ.د عسول صالح

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
د. فريد نصر الله	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
د. صالح عسول	أستاذ محاضر - أ-	مشرفا ومقررا
د. جودي بخوش	أستاذ مساعد	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2021 / 2022

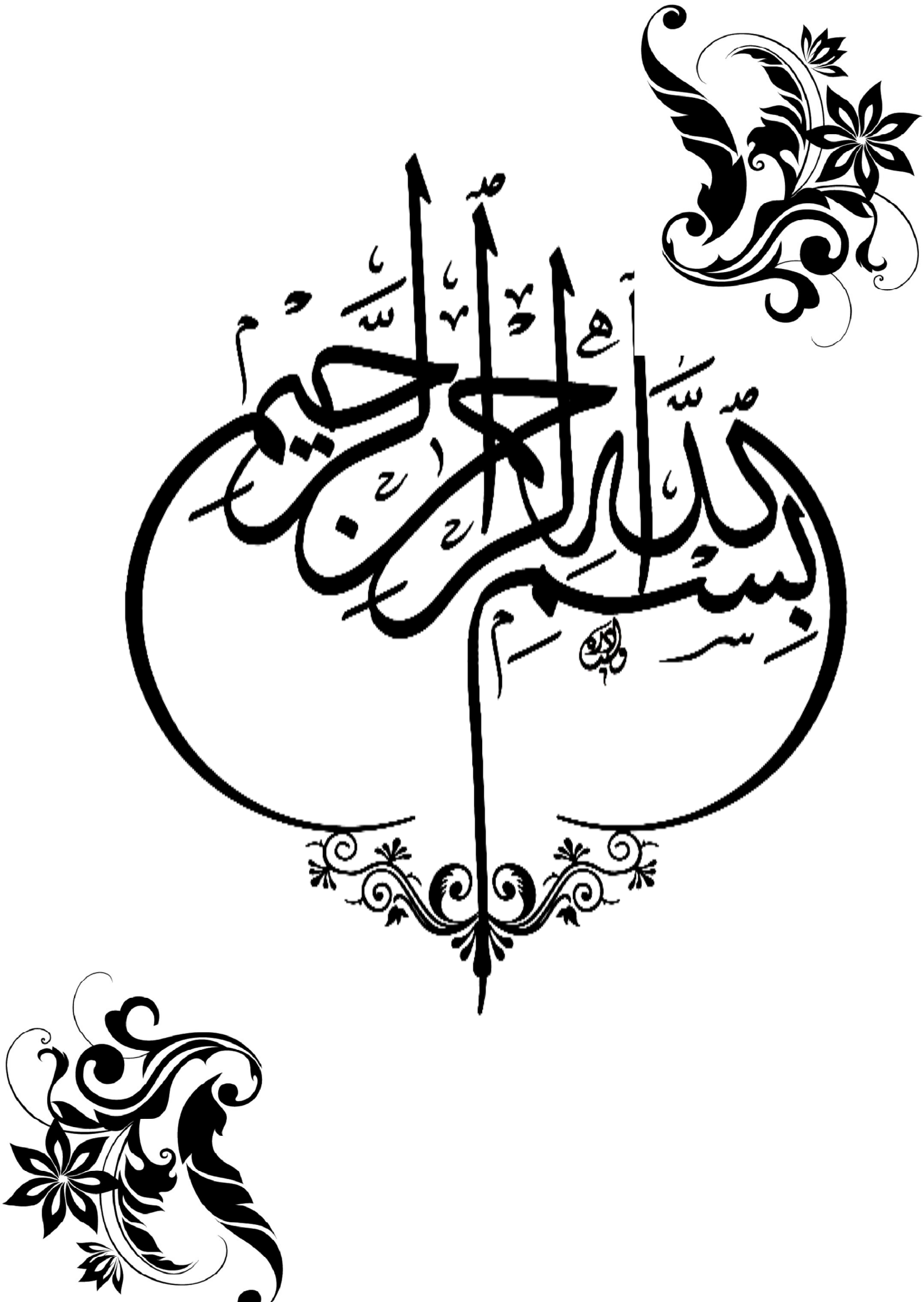
بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic OF Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social sciences

إذن بالطبع

- أنا الموقع اسفله الاستاذ/ة/ المشرف : عبد الله صالح .....
- الرتبة: أستاذ محاضر أ .....
- اشهد : ان المذكرة المعنونة:
.....إسهامات الحزب العمالي الجزائري على الساحة الجزائرية بين 1954 1962.....
.....
- و المكلمة لنيل شهادة الماستر في تخصص : تاريخ الثورة الجزائرية
- من اعداد :
- الطالب /ة/: حداد هناء .....
- الطالب /ة/: بوعاتم آسيا .....
- تتوفر علي الشروط العلمية و المنهجية و الشكلية التي تؤهلها للمناقشة العلنية بعد تحديد لجان المناقشة ، لسنة الجامعية 2021/2022، و عليه أوقع علي هذا الإذن للطالب بطبع مذكرته لإيداعها بقسم التاريخ و الآثار بنسختها الورقية و الالكترونية.

تبسة في 2022/05/18....

توقيع الأستاذ المشرف

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي، تبسة
Larbi Tebessi University, Tebessa

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences
قسم التاريخ و الآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله الطالب (ة) : جدايي هناء
المعد للمذكرة المعنونة بـ :
إنعكاسات الحرب العالمية الثانية على السكان الجزائريين (1945-1954)

المكلمة لنيل شهادة الماستر في تخصص : تاريخ الثورة الجزائرية.

بعد اطلاعي علي القرار الوزاري رقم 933 و المؤرخ في 28 جويلية 2016 و الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية و مكافحتها ، لا سيما المادة 07 و 35 منه أتعهد بتحمل المسؤولية القانونية و العلمية عن هذا العمل و اشيد بخلوه من انتحال أعمال الغير و اقتباس غير منسوب لصاحبه و ترجمة دون ذكر المصدر و وضع وثائق أرشيفية أو أشكال بيانية أو خرائط أو صور دون الإشارة لمصدرها أو ذكر أسماء محكمين دون علمهم أو موافقتهم أو مشاركتهم و عليه امضي هذا التعهد.

تبسة في .....
أقر و أتعهد بما ورد أعلاه
التوقيع و البصمة

جدايي هناء

من رئيس المجلس الشعبي البلدي
و بتفويض منه
عون الإدارة الإقليمية
عزيز مقدودة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and social sciences
قسم التاريخ و الآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله الطالب (ة) : بوغانم آسيا .....
المعد للمذكرة المعنونة بـ :
إنعكاسات الحرب العالمية الثانية على السكان الجزائريين (1945-1954)
.....
.....

المكلمة لنيل شهادة الماستر في تخصص : تاريخ الثورة الجزائرية.

بعد اطلاعي علي القرار الوزاري رقم 933 و المؤرخ في 28 جويلية 2016 و الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية و مكافحتها ، لا سيما المادة 07 و 35 منه أتعهد بتحمل المسؤولية القانونية و العلمية عن هذا العمل و اشهد بخلوه من انتحال أعمال الغير و اقتباس غير منسوب لصاحبه و ترجمة دون ذكر المصدر و وضع وثائق أرشيفية أو أشكال بيانية أو خرائط أو صور دون الإشارة لمصدرها أو ذكر أسماء محكمين دون علمهم أو موافقتهم أو مشاركتهم و عليه امضي هذا التعهد.

تبسة في .....
أقر و أتعهد بما ورد أعلاه
التوقيع و البصمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المصادقة على إمضاء
السيد بوغانم آسيا
بسلك 24 ماي 2022
الرئيس
رئيس المجلس الشعبي البلدي
و بتفويض منه
عون الإدارة الإقليمية
عزيز مقدودة

شكر وعرفان

قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله و المؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعلمون.

لما كان من الواجب والعرفان بالجميل لباذليه، فإنه ينبغي لنا أن نسجل هذا لأصحاب الفضل، فضله هو الله تعالى قبل كل شيء، فله الشكر والحمد أولا وأخيرا فهو الذي ألهمنا الصبر وأعاننا على إنجاز هذه المذكرة المتواضعة.

ثم نقديم عظيم شكرنا وتقديرنا وعرفاننا إلى الأستاذ المشرف صالح عسول، لما قدم لنا من نصائح وإرشادات وتوجيهات قيمة راجين من المولى عزوجل أن يجزيه الثواب وأن ينفع بعلمه العباد.

كما نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة وإلى كل أساتذة قسم التاريخ دون استثناء.

كما نتقدم بأزكى تحياتنا وأسمى تشكراتنا إلى الذين وضعوا مكتباتهم تحت تصرفنا.

قائمة المختصرات:	
باللغة العربية	
تر	ترجمة
ط	طبعة
مر	مراجعة
ج	جزء
ص	صفحة
تعر	تعريب
د س	دون سنة
د ط	دون طبعة
ص ص	من الصفحة إلى الصفحة
د ب	دون بلد
ط خ	طبعة خاصة
تق	تقديم
الو.م.أ	الولايات المتحدة الأمريكية
باللغة الفرنسية	
الحزب الشيوعي الجزائري	P.C.A
أصحاب الحرية الديمقراطية	A.L.D
اللجنة الثورية للوحدة والعمل	C.R.U.A
Page	P

فهرس الموضوعات

المواضيع	الصفحة
مقدمة	أ-ز
الفصل التمهيدي: الجزائر والحرب العالمية الثانية 1939-1945	
1-إقحام الجزائريين في الحرب العالمية الثانية 1939-1945.	15-9
2- نزول قوات الحلفاء بالجزائر في 8-10 1942.	19-15
3- استغلال فرنسا للجزائر اقتصاديا خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945.	26-19
4- الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1945.	30-26
الفصل الأول: الأوضاع السياسية والعسكرية للجزائريين	
المبحث الأول: انعكاسات الحرب العالمية الثانية على أوضاع الجزائريين	43-33
المبحث الثاني: التطورات العسكرية في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية	52-44
المبحث الثالث: التطورات السياسية والعسكرية قبيل الثورة التحريرية	60-53
الفصل الثاني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين قبيل الثورة التحريرية 1945- 1954	
المبحث الأول: الواقع الاقتصادي	78-64
المبحث الثاني: الواقع الاجتماعي	93-79
الفصل الثالث: الأوضاع الثقافية للجزائريين خلال الفترة 1945- 1954	
المبحث الأول: التعليم.	109-97
المبحث الثاني: التعامل الاستعماري مع الدين ومؤسساته	113-110

المبحث الثالث: النوادي والجمعيات الثقافية.	121-114
الخاتمة.	126-124
قائمة الملاحق.	135-128
قائمة المصادر والمراجع.	145-137

مقدمة

خضعت الجزائر منذ احتلالها إلى سياسات مختلفة زادت في تدهور حالة الشعب الجزائري، وخدمت بالدرجة الأولى المستوطنين الأوروبيين، فكانت فترة الحرب العالمية الثانية أكثر وقعا وتأثيرا على الجزائريين في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فالمرحلة الممتدة من سنة 1945 إلى 1954 هي الفترة الأكثر زخما وكثافة من حيث الأحداث والتطورات السياسية المتلاحقة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية وخاصة بعد صحوة 08 ماي 1945 وما أفرزته من قناعات جديدة وإيديولوجيات لدى أغلب التشكيلات السياسية التي اقتنعت بضرورة تبني أساليب ووسائل في النضال السياسي وبالرغم من كثرة وتشابك الأحداث السياسية، إلا أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي هو الآخر لم يسلم من بطش المستعمر واستغلاله وقد تجسد ذلك في نهبه لثروات وخيرات الجزائريين وقد عمل على تشويه الشخصية الجزائرية ومحوها حضاريا وماديا.

2- أهمية الموضوع:

من خلال ما سبق يمكن القول أن انعكاسات الحرب العالمية الثانية على السكان الجزائريين إبان الفترة الممتدة من 1945 إلى 1954 من أهم المواضيع، باعتباره يزيل الغموض عن كثير من الأحداث التاريخية الحاسمة ويصور لنا الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المزرية التي لحقت بالشعب الجزائري جراء ما قام به الاستعمار الفرنسي كما يبرز لنا مدى مساهمة هذه الظروف والعوامل في تفجير الثورة.

3- أسباب اختيار الموضوع:

يمكن حصر الأسباب المؤدية بنا إلى اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وموضوعية نلخصها في ما يلي:

أ- ذاتية

1- حب الاطلاع والبحث عما يحتويه تاريخ الجزائر من غموض والكشف عن ما خفي من حقائق عنه.

2- رغبة في معرفة علاقة الظروف الاقتصادية والاجتماعية بتفجير ثورة نوفمبر 1954.

ب- موضوعية

1- محاولة دراسة الموضوع دراسة أكاديمية لكونه يمثل مرحلة مهمة في تاريخ الثورة الجزائرية جدير بالبحث والاهتمام به.

2- محاولة دراسة الموضوع من ناحية الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الفترة 1945-1954 خصوصا ما وجدناه حول هذا الموضوع من معلومات شحيحة في حدود اطلاعنا.

4- الإشكالية:

ما مدى تأثير وانعكاسات الحرب العالمية الثانية على السكان الجزائريين بين 1945- 1954 سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا؟

الأسئلة الفرعية:

- كيف وجدت الجزائر نفسها مقحمة في الحرب العالمية الثانية بشريا واقتصاديا؟
- بما تميزت أوضاع الشعب الجزائري الاقتصادية والاجتماعية قبل 1954؟
- هل غيرت الأحزاب السياسية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية من مطالبها السياسية؟
- هل الجناح العسكري السري لحزب الشعب الجزائري (المنظمة الخاصة) دليل على يأس المناضلين من العمل السياسية؟.

- من خلال دراسة أوضاع الجزائر العامة قبل فترة الثورة التحريرية، إلى أي مدى ساهمت سياسة فرنسا في طمس شخصية الجزائر واستغلال خيراتها؟
- كيف كان الواقع الثقافي للجزائريين خلال 1945-1954؟

5-خطة البحث:

لإخراج بحثنا في قالب علمي أكاديمي اعتمدنا على خطة منهجية تتضمن مقدمة وفصل تمهيدي وثلاثة فصول رئيسية وخاتمة ومجموعة من الملاحق الهامة التي توضح الموضوع أكثر.

عالجنا في الفصل التمهيدي: الذي وضعنا له عنوان الجزائر والحرب العالمية الثانية، كيف أقحم الجزائريون في الحرب العالمية الثانية أي مشاركتهم البشرية كمجندين في الحرب ثم تطرقنا إلى الإنزال الانجلوسكسوني في الجزائر وبعدها إلى المشاركة الجزائر اقتصاديا في الحرب العالمية الثانية ووضحنا كيف كانت الجزائر سندا لفرنسا رغما عنها، وتطرقنا أيضا في الفصل التمهيدي إلى الحركة الوطنية الجزائرية خلال الحرب العالمية الثانية ووقفنا عند بيان 10 فيفري 1943 وأمرية 07 مارس 1944.

أما الفصل الأول الذي وضعنا له عنوان الأوضاع السياسية والعسكرية للجزائريين بين 1945-1954، وقسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث فقد تناولنا في المبحث الأول والذي وضعنا له عنوان انعكاسات الحرب العالمية الثانية على الجزائريين وتناولنا فيه مجازر 8 ماي 1945 وتأثيرها على الجزائريين إلى عودة النشاط السياسي بعد قانون العفو العام في 1946، ويليه ظروف تأسيس المنظمة الخاصة، أما المبحث الثاني فكان عنوانه التطورات العسكرية في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية وعالجنا فيه أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية وانعكاساتها على المنظمة الخاصة ، ويليه دستور 1947/09/20، ثم الأزمة البربرية.

والمبحث الثالث: كان بعنوان التطورات السياسية والعسكرية قبيل الثورة التحريرية تناولنا فيه تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ثم اجتماع اللجنة 22 ثم تفجير الثورة التحريرية في 01 نوفمبر 1954.

وخصصنا الفصل الثاني: للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين خلال الفترة الممتدة من 1945 - 1954 وقسمنا الفصل لمبحثين فقد تناولنا في المبحث الأول الواقع الاقتصادي للشعب الجزائري في مجالاته الأربعة (زراعة، صناعة تجارة، وخدمات)، حيث ذكرنا الحالة المزرية التي مست القطاعات الأربعة من تخلف واستغلال وتسخيرها لخدمة الوطن الأم فرنسا لينعكس سلبا على وضعية المجتمع الجزائري خصوصا وأن الأرض مصدر الرزق الوحيد للجزائريين.

أما المبحث الثاني فتعرضنا فيه إلى الواقع الاجتماعي في الجزائر، بحيث درسنا فيه العناصر المشكلة للمجتمع الجزائري من أوروبيين وجزائريين ونسبة الزيادة الطبيعية لدى الطرفين كما سلطنا الضوء على المستوى المعيشي لهم، ثم وقفنا عند الوضع الصحي الذي كان في غاية الخطورة خلال هذه الفترة نتيجة الأوضاع الصحية التي يعيش فيها الجزائريون جراء انعدام النظافة وغياب شروط الحياة الضرورية، ثم معضلة البطالة وظروف العمل العامة التي كان يعيشها العامل الجزائري وكذلك الهجرة الداخلية والخارجية التي كانت تمثل هروبا من مآسيه وفقره وجوعه.

أما الفصل الثالث الذي عنوانه: الأوضاع الثقافية للجزائريين خلال الفترة 1945-1954 قسمناه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى التعليم بأنواعه (الابتدائي والثانوي والحر والمهني)، والمبحث الثاني تناولنا فيه التعامل الاستعماري مع الدين ومؤسساته، والمبحث الثالث تناولنا فيه الجمعيات والنوادي الثقافية.

ثم الخاتمة: تضمنت استنتاجات لهذا البحث.

وفي الأخير نرجو أن نكون قد حاولنا معالجة هذا البحث بطريقة منهجية.

6- أهم المصادر والمراجع:

لقد اعتمدنا في انجاز هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع لعل أهمها:

- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية، ج3، الذي أفادنا كثيرا في الفصل التمهيدي خاصة في الوضع الاقتصادي للجزائر خلال فترة الحرب العالمية الثانية 1939-1945.
- فرحات عباس: ليل الاستعمار، الذي أفادنا كثيرا في الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945.
- محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1945-1951، ج2، الذي أفادنا هو أيضا في الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية.
- الجيلالي صاري، محفوظ قداش: الجزائر في التاريخ، المقاومة السياسية 1900-1954 الذي أفادنا في الجانب السياسي خاصة في مجازر 8 ماي 1945.
- جمال قنان : قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الذي ساعدنا أيضا في إيضاح بعض النقاط المتعلقة بمجازر 8 ماي 1945.
- أبو القاسم سعد الله: خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830-1962 الذي ساعدنا في الوقوف عند قانون العفو العام 1946.
- محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، الذي ساعدنا في عودة النشاط السياسي.
- يحيى بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954) الذي شرح فيه الأوضاع العامة للشعب الجزائري اجتماعيا واقتصاديا وحتى سياسيا.

- بن داهة بن عدة :الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962.
- إضافة إلى شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع الثورة، الذي أفادنا في الجانب الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1945 - 1954.
- كمال كاتب: أوربيون أهالي ويهود بالجزائر 1830-1962، الذي اعتمدنا عليه في الجانب الاجتماعي.
- كما اعتمدنا على أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، الذي أفادنا في الجانب الثقافي للجزائريين إبان فترة الاحتلال الفرنسي.
- ويليه شارل أندري فافرود: الثورة الجزائرية، كذلك دعمنا في الجانب الثقافي.

7- المناهج المعتمدة:

اقتضت طبيعة الموضوع المدروس الذي يعتمد على استحضار الأحداث التاريخية التي تعتمد على جملة من المناهج التي ارتأينا أنها مناسبة للموضوع أهمها:

- **المنهج التاريخي:** الذي اعتمدنا عليه في سرد الأحداث بطريقة وصفية وتحليلية لضمان تسلسل الأحداث وتم توظيفه في معظم الفصول بتقديم صورة شامله عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية للشعب الجزائري مع احترام التسلسل الزمني في سرد الأحداث خاصة في الفصل الأول.
- **المنهج المقارن:** وهو منهج اعتمدنا عليه بهدف إعطاء دراسة مقارنة بين طرفين في الفصول الثالث من البحث وخاصة التعليم فقد كان هناك تمييز بين الطرفين أي الجزائريين والفرنسيين.

- واعتمدنا على **المنهج الإحصائي:** فقد قمنا بمجموعة من الإحصائيات حول مصادرة الأراضي، وحول تعداد السكان وإحصائيات حول تعداد التلاميذ الجزائريين والفرنسيين في المدارس.

8- صعوبات البحث:

- صعوبة التعامل مع اللغة الأجنبية.
- صعوبة التنقل خارج الولاية.
- صعوبة الوضع الصحي والبروتوكول الوقائي الذي كان مفروض خلال الفترة الأولى من بداية بحثنا.
- تشعب الموضوع واختلاف جوانبه بين سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية.

الفصل التمهيدي

الجزائر والحرب العالمية الثانية 1939_1945

1- إقحام الجزائريين في الحرب العالمية الثانية 1939-1945.

2- نزول قوات الحلفاء بالجزائر في 8-10 1942.

3- استغلال فرنسا للجزائر اقتصاديا خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945.

4- الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1945.

الفصل التمهيدي: الجزائر والحرب العالمية الثانية 1939-1945

1- إقحام الجزائريين في الحرب العالمية الثانية 1939-1945: شهد العالم خلال نهاية صيف 1939 اندلاع الحرب العالمية الثانية وذلك باحتلال ألمانيا النازية لبولندا في الفاتح سبتمبر 1939م، وكانت فرنسا وبريطانيا طرفا فيها، إلى جانب الاتحاد السوفياتي فيما بعد، بإعلانهما الحرب على ألمانيا في 3 سبتمبر 1939م[1] فوجدت الجزائر نفسها مقحمة فيها باعتبارها إحدى المستعمرات الفرنسية، مما يؤثر على الأوضاع العامة فيها وكانت فرنسا يومها ضعيفة، فلا حكومة قوية ولا يجيش على أهبة الاستعداد فرغم تحصيناتها على الحدود الشرقية وتحالفها مع بريطانيا إلا أنها لم تتمكن من التصدي لقوات هتلر[2] النازية.

وأمام عجز فرنسا لمواجهة الخطر النازي، رأت من الضروري استغلال الفرصة للاعتماد على الجزائر، ويتضح ذلك من تصريح وزير المستعمرات الفرنسي آنذاك "جورج موندال" والذي جاء فيه: "تعد المستعمرات مستودعا من الرجال لإنقاذ الوطن الأم فرنسا" سنة 1939م[3].

كانت فرنسا تعلق أمالا كبيرة نحو التعبئة الجزائرية، في حربها ضد دول المحور معتمدة في ذلك على المرسوم الصادر في 31 جانفي 1912م، والذي ينص على استخدام أسلوب التجنيد بالتطوع استخداما مكثفا من أجل تحفيز شباب الجزائر على العمل في الجيش الفرنسي.

---

[1]- محمد بن إبراهيم جندلي: مبعث الحركة الوطنية بالجزائر وامتدادها بعنابة 1919- 1954، مطبعة المعارف، الجزائر، 2008، ص 264.

[2]- زعيم ألماني ولد في 20 أفريل 1889، بمدينة تردان النمسا، انخرط في صفوف الحرب العالمية الثانية في الجيش البافاري، عرف بنزعته الانتقامية من فرنسا وحلفائها، حقق انتصارات كبيرة في بداية الحرب العالمية الثانية، أسس الحزب النازي وأصبح رئيسه، حظي بوسام القيصر الذهبي مرتين تقديرا لشجاعته في الحرب، انتحر سنة 1945 بعد هزيمته في الحرب العالمية الثانية (ينظر إلى) عيسى الحسن: أعظم شخصيات التاريخ دينية، أدبية، سياسية، علمية، فلسفية، مرا: عبد الله المغربي، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 256- 257.

[3]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، (ط.خ)، عالم المعرفة، الجزائر، 2011، ص 173.

تطبيق قانون التجنيد هذه المرة خلال الحرب العالمية الثانية، يقتضي الكثير من الصرامة والتشدد بخبراء عسكريين قصد رفع عدد من المجندين، حيث ألقى السيد"جورج لوبو" خطابا في 4 سبتمبر 1939م قال فيه: "إن التجنيد بدأ في تواصل في جو نظامي وهدوء مثالي"، كما ألقى خطابا آخر يدعوهم فيه إلى الوقوف إلى جانب فرنسا ومساندتها، وعمدت إلى استخدام وسائل أخرى من بينها العمل بخرافة الجزائر فرنسية، وعليه اعتبار أبناء المستعمرة رعايا فرنسيين عليهم واجبات نحوها"[1].

ولترفع فرنسا من عدد المجندين وتضفي الشرعية على ذلك استعانة بوسائل الدعاية خاصة الصحافة، لتبين مدى مساندة ودعم عدة شخصيات جزائرية للتجنيد وأشادت في ذات الوقت بولاء وإخلاص هؤلاء من خلال مواقفهم، منهم نذكر تصريحات "فرحات عباس"[2] لزملائه السياسيين هذا الأخير الذي تطوع كجندي في مصلحة الصحى- صيدلي- والدكتور ابن جلول –طبيب- والذي قاد إدارة الأهالي...، فقد قبلوا المحاربة مع فرنسا، ولكن مقابل التعديل في سياستها نحو الأهالي، كما اتبعهم شيوخ الزوايا كالشيخ بلحول من الزاوية القادرية الذي أكد ولاءه لفرنسا حيث قال: "بأنه حان الوقت لنا نحن المسلمين للرد على دعوة الوطن الأم من أجل مواجهة الهمجية والتسلط الأجنبي وإظهار تلاحمنا.." فالطرق الصوفية تعد من أبرز الوسائل التي اعتمد عليها الاستعمار في السيطرة على الجزائر، وحتى الشيخ الطيب العقبي"[3] من جمعية العلماء المسلمين تبنى نفس الموقف ودعا إلى ضرورة مساندة فرنسا، ولا يخفى علينا بأن أغلبية إطارات ومناضلي حزب الشعب الجزائري رفضت التجنيد ورغم ذلك الموقف فإن

---

[1]- بشرى العايب، كنزة حمودي: دور المجندين الجزائريين في الحرب العالمية الثانية 1939-1945، كوثر العايب، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019-2020، ص 42.

[2]- تطوع فرحات عباس كجندي في وحدة طبية "بتروبا" troyes بفرنسا من سبتمبر 1939 حتى أوت 1940 برتبة مساعد وهي التجربة العسكرية الثانية في حياته.

[3]- للإطلاع أكثر على هذه الشخصية (ينظر إلى) أحمد مريوش: الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 27.

بعض أعضائه جندوا في صفوف الجيش الفرنسي نذكر منهم كريم بلقاسم برتبة عريف، وأحمد بن بلة برتبة مساعد أول.

كان المجهود الحربي للجزائر ضخما وكبيرا فقد شكل الجزائريون ضمن المجندين نسبة عالية، حيث وصل تقدمهم ضمن الجيش الفرنسي إلى غاية جوان 1940 حوالي 110000 مجند فقد كانت وتيرة التجنيد سريعة حيث وصل مستوى الالتحاق 26000 عسكري مجند خلال الشهرين الأولين للحرب، ومع العلم أن عدد المجندين في الشمال الإفريقي حتى شهر مارس1940 وصل إلى 340000 مجندا[1] في جبهات القتال، فقد عمدت الإدارة الاستعمارية إلى إنجاح التجنيد ومواصلة الجهد الجماعي بوسائل عديدة منها بيانات قيادة أركان الجيش، حيث ركزت على أن "سلامة فرنسا تكمن في استغلال أمثل وكلي لطاقاتها البشرية بشمال إفريقيا والمغرب العربي وتجنيدها في الحرب".

في حين أكدت تصريحات المسؤولين الفرنسيين إلى تأكيد صعوبة الوضع وضرورة تجنيد كل القوى لصالح فرنسا ومنهم وزير الحرب الفرنسي "رؤول دوتي raoul douty الذي قال: "أن فرنسا تقاوم اليوم كما كانت في أعز أمجاد تاريخها على واجهتين فهي تحارب من جهة وتساير النمو والتقدم من جهة أخرى".

[1]- خلال الشهور الثلاثة من الحرب وصل عدد القوات المجندة إلى 65930 مجندا منهم 43000 عسكري مرابط في فرنسا، ليرتفع العدد إلى 89 ألف في (مارس 1940) للدفاع عن إمبراطوريتها ولتوضيح أكثر (ينظر) عبد القادر جيلالي بلوفة: الحركة الاستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية 1939- 1945 في عمالة وهران، ط1، دار الألمعية، الجزائر، 2011، ص 23، إضافة إلى ذلك حول عدد الجنود فمنهم من يذكر أن عدد الجنود بلغ 200 ألف ومنهم من يصل الرقم إلى نصف مليون ولأكثر توضيح (ينظر) مصطفى هشماوي: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، دار هومة، الجزائر، ص 21.

ونجد هذا كذلك عند مدير الإعلام لدى مكتب الحاكم العام للجزائر الذي صرح "بأن فرنسا تريد استرجاع شبابها بعدما سقطت إلى أسفل ولا يكون هذا إلا بفضل قواتها المخلصة والحية"[1].

والملاحظ خلال عملية التجنيد تلك أن الجزائريين، عانوا الأمرين في الجيش خاصة التميز الذي كان واضحا في مجالات عديدة كالأجر والترقية وظروف العمل التي جعلت الفوارق بينهم وبين الفرنسيين واضحة ومحسوسة"[2] (ينظر الملحق رقم1 ص129)، أكدتها شهادة المجندين أنفسهم منهم أحمد بن بلة الذي صرح قائلا: "بأن الفوارق بين الضباط الفرنسيين والجزائريين كانت واضحة، كان لكل طرف ناديه، ولم نكن نلتقي حول مائدة إفطار واحدة رغم التساوي[3] في الرتب"، تظاهرت السلطة الفرنسية بالعدل بالتساوي بين المجندين على اختلاف جنسياتهم، كما أنها حرصت على إخفاء ذلك التميز خلال فترة الحرب، فنجد أنها عملت إلى التخفيف من إجراءات التحاق الجزائريين بالمدارس العسكرية فأصدرت مراسيم وتعليمات تؤكد ذلك:

- مرسوم 7 فيفري 1940: الذي سمح للأهالي المسلمين البالغين من العمر 21 سنة بالدخول إلى المدارس العسكرية دون تجنس، وفتح إمكانية ترقيتهم إلى صف ضباط وضباط برتب أعلى من نقيب.

- مرسوم 13 مارس 1940 الذي أقر وجود فئة ضباط احتياطيين "آهلين" لأول مرة.

---

[1]- عبد القادر جيلالي بلوفة: المرجع السابق، ص 24.

[2]- بلحسن بالي: أصول الكفاح من أجل الجزائر المستقلة عبر شهادة فدائي من الولاية الخامسة، تر: محمد معراجي، ص 17.

[3]- محمد شبوب: الجزائر في الحرب العالمية الثانية 1939- 1945، دراسة سياسية اقتصادية، اجتماعية، بلقاسمي بوعلام، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران-1-، 2014- 2015، ص 96.

إن سياسة المسامحة تلك التي أظهرتها إدارة المستعمر مع المجندين الجزائريين والتي أملتها عليها حاجة الحرب كانت ظرفية وسطحية ذلك لأن اهتمام فرنسا المفاجئ بالمجندين، مرده ويلات الحرب العالمية الثانية"[1].

وما ترتب عنها من انقلاب في الموازين لصالح ألمانيا.

وبعد انهزام فرنسا في جوان عام 1940، وقيام حكومة المارشال بيتار2 حاولت هذه الأخيرة جلب المجندين الجزائريين إلى صفها، إلى جانب دول المحور –ألمانيا-"[2] لأنها أرادت أن تكسب مصالي الحاج لكنه رفض الوقوف مع أي طرف ومن هنا نتساءل لماذا لم يستعمل مصالي لظروف لصالحه ويقف مع حكومة فيشي[3] التي تحالفت مع ألمانيا بدعوى كسب مساندتها في قضيته، والجواب أن فرنسا وألمانيا وبريطانيا هي دول استعمارية استغلت الشعوب حسب مصالي الحاج وبالتالي هو يرفض مبدئيا أن يجد نفسه حليفا لأي منها لأنه مناضل ضدها من أجل حماية الشعوب والموارد الطبيعية للبلاد.[4]

ولإنجاح عملية التجنيد حاول نظام فيشي التظاهر بالنوايا الحسنة وذلك من خلال تقديم جملة من الخدمات للجيش، كالتكفل بمعطوبي الحرب وإعانة عائلات المجندين وإيواء العسكر وكذا توفير مخيمات صيفية للأطفال، التي ارتفع عددها خاصة عام 1942، هذا كما قام برفع المنح العسكرية لأهالي المجندين بـ: 50%.[5]

---

[1]- عبد القادر جيلالي بلوفة: مرجع سابق، ص 24.

[2]- رمضان لاوند: الحرب العالمية الثانية، ط13، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1989، ص 49.

[3]- بعد سقوط باريس في أيدي النازية في جوان 1940، انسحبت الحكومة الفرنسية منها إلى مدينة فيشي في الجنوب الفرنسي وكانت برئاسة المارشال بيتان، بطل معركة فردان الشهيرة، ومنذ ذلك عرفت الحكومة الفرنسية التي وقعت الاستسلام مع هتلر بحكومة فيشي (ينظر)، المرجع نفسه، ص 197.

[4]- محمد شبوب: المرجع السابق، ص 97.

[5]- عبد القادر جيلالي بلوفة: المرجع السابق، ص 26.

وخلال هذه المرحلة من الحرب تقدم بعض الشباب للتجنيد فاعتبرت الإدارة الاستعمارية ذلك أمرا إيجابيا ورأت تلك الاستجابة مقبولة والملاحظ أيضا خلال هذه الفترة أن عملية التجنيد تأثرت بعدة عوامل نذكر منها:

- 15 جوان 1940: إحراق طائرات دول المحور في المجال الجوي الجزائري.
- 16 جوان 1940: سقوط وانهزام فرنسا على يد القوات النازية.
- 3 جويلية 1940: هجوم البحرية البريطانية وقصفها ميناء المرسى الكبير.

ولقد واصلت سلطات الاحتلال عملية التجنيد خاصة عندما تم تعيين الأميرال "أبريال" حاكما عاما، حيث عمل هذا الأخير على إعطاء دفع جديد للتجنيد الإجباري وإسهام الجزائريين فيه باستخدام كل سبل المتاحة آنذاك"[1].

منها من ادعى بأن "المارشيل بيتان" هو منفذ ومخلص للشعوب من الاضطهاد والعبودية، وقد عمدت إدارة حكومة "الفيشي إلى اعتقال بعض عناصر حزب الشعب اللذين عارضوا عملية التجنيد الإجباري من أمثال " بن زرجب ممندول بن علي" من تلمسان، ونهادي ميلود ولد قادة..الخ ومن هنا ضاعفت الإدارة الفرنسية من مراقبتها للمجندين من جبهات القتال الذين كانوا في السجون[2]، وذلك بتقصي الحقائق حولهم ومعرفة مواقفهم وانتماءاتهم السياسية وترصدت اتصالاتهم ومكان قضاء العطل والإجازات ونجد أن سلطات الاحتلال أضافه إلى التجنيد الجزائريين كجنود في صفوف الجيش قامت بإلحاق آخرين إما لخدمة الجيش[3] أو كعامل في المصانع، لتعويض الفرنسيين الذين انضموا إلى جبهات الحرب، كما قامت بتكليف البعض منهم في السلك الحديدية إضافة إلى العمل في المناجم والبقية منهم والبقية منهم مارست عليهم

[1]- عبد القادر جيلالي بلوفة: مرجع نفسه، ص ص 26-27.

[2]- محمد شبوب: المرجع السابق، ص 98.

[3]- محمد بن إبراهيم جندلي: المرجع السابق، ص 265.

منها أقل شأنا في ظروف قاسية وصعبة جدا فرضتها إدارة الاستعمار خاصة من خلال وضعها للجنود الجزائريين في الصفوف الأولى للحرب بينما تضع جنودها في الصفوف الخلفية إلا أن هذه الحرب قد حررت الجزائريين من عقدة الخوف ومن الدعاية القائلة بأن فرنسا لا يمكن أن تهزم، وقد شاهدوها وعاشوا ظروف احتلالها من طرف ألمانيا وهم بدورهم اليوم يساهمون في تحريرها، وقد أيقنوا أن مقاومة الاستعمار والتغلب عليه أمر ممكن.[1]

2- نزول قوات الحلفاء بالجزائر في 08-10-1942: إن دخول الإتحاد السوفياتي الحرب إلى جانب الحلفاء مرغما في صيف 1941م بعد غزو القوات الألمانية لأراضيها، وكذا انضمام الو م أ رسميا في شتاء 1941م بعد هجوم اليابان على القاعدة البحرية "بيرل هاربز"، أدى إلى اتساع نطاق الحرب وتعدد الجبهات، ففكر الخلفاء بفتح جبهة جديدة في الشمال الإفريقي[2]، حيث كان نزول الحلفاء بالجزائر فرصة لطرح قضية تقرير مصير الشعب الجزائري وذلك من خلال الوعود المقدمة من قبل قادة دول الحلفاء ووسائل إعلامهم لاسيما تصريحات الرئيس الأمريكي " روزفلت"[3] والتي مفادها أن "حقوق جميع الشعوب الكبيرة منها والصغيرة ستكون محترمة في العهد الجديد" فقد كان لتلك التصريحات الحياة السياسية نوع من الانفراج[4].

---

[1]- عائشة ليتيم: حقائق تاريخية عن المجندين الجزائريين في حروب فرنسا من 1848 إلى 1962، دار هومة، الجزائر، 2018، ص ص 35- 36.

[2]- عامر رخيلة: 08 ماي 1945، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص37.

[3]- 1888-1945 رجل الدولة، ورئيس الثلاثون –و.م.أ 1933-1954 استلم الحكم عندما كان العالم الرأس مالي يمر بأعنف وأخطر أزمة اقتصادية في تاريخه استطاع خلال فترة حكمه أن يحد من أخطار هذه الأزمة الاقتصادية، شهد عهده إصلاحات وتغييرات اقتصادية مهمة، كانت للمشاركة الأمريكية في الحرب لمصلحة الحلفاء –ينظر تركي ظاهر: أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر، ط2، دار الحسام، بيروت، لبنان، ص62.

[4]- محمد بن إبراهيم جندلي: المرجع السابق، ص275.

وبحلول 23 جويلية 1942 تم اجتماع مشترك بين انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وحكومة فرنسا الحرة حول تقرير مسألة الإنزال[1]،واتفقوا على تسمية المشروع بعملية "سوبر جيمناست" وتغير اسمها بعد ذلك باقتراح من البريطاني "تشرشل" فأصبحت تسمى بعملية "تورش"[2] أما الاجتماع فقد كان بلندن وتم تعيين الجنرال " دايفيد دوايت إيزنهاور"[3] قائدا عاما لعملية الإنزال.

وفي خصم ذلك قام الأمريكيون بحملة دعائية إعلامية لكسب الفرنسيين إلى جانب ووضح الرئيس "روزفلت" أن هدف أمريكا من ذلك هو منع دول المحور[4] من احتلالها –(شمال إفريقية) والحفاظ على السيادة الفرنسية في بلاد الجزائر وقد أذاع الحلفاء منشورا وزعوه بالطائرات على فرنسا وشمال إفريقيا وكان "إيزنهاور" الذي أذاع المنشور بهدف إطاحة ألمانيا وإيطاليا وتحرير فرنسا[5].

وهكذا بدأت عملية الإنزال الأنجلو أمريكي في 08 نوفمبر 1942[6]، في المغرب والجزائر - وهران والجزائر العاصمة-، بقيادة الجنرال "إيزنهاور"، وقد قدر عدد قوات الإنزال ب 49ألف عسكري أمريكي و23ألف عسكري بريطاني وقد تم الإنزال في الجزائر من الجهة الشمالية الغربية وسميت العملية بـ "Tosk Force Oriental" وكان ذلك بقيادة الجنرال "رايدر"

---

[1]- هنري علاق: مذكرات جزائرية، ذكريات الكفاح والآمال، تر: جناح مسعود، عبد السلام عزيز، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 90.

[2]- عبد القادر الجيلالي بلوفة: المرجع السابق، ص59.

[3]- (1890- 1969) انضم إلى كلية وست بوينت العسكرية وتخرج منها برتبة ملازم ثاني في سلاح المشاة خلال الحرب العالمية الثانية تم تعيينه كقائد للقوات الأمريكية في أوروبا، أي تمت ترقيته سنة 1942 إلى رتبة فريق، حيث تم تكليفه بعد ذلك بقيادة عمليات الحلفاء شمال إفريقيا نوفمبر 1942 (ينظر) جبران مسعود: الرائد، ط3، دار العلم الملايين، بيروت، 2005، ص 08.

[4]- يقصد بدول المحور التحالف الدولي الذي تزعمته ألمانيا وإيطاليا خلال الحرب العالمية الثانية ضد دول الحلفاء.

[5]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المصدر السابق، ص 197.

[6]-Ahmed Mahsas: le mouvvement revolutionnair en algerie (de la 1954) ed: el maarifa, alger , 2007, p161.

أما في وهران فقد سميت عملية الإنزال بـ: "Tosk Force Centre" وكانت تحت قيادة الجنرال "فرندال"[1].

انتشرت في الجزائر شائعات في الأوساط الشعبية خاصة في تلمسان بقرب إطلاق سراح المعتقلين السياسيين منهم مصالي الحاج، وممشاوي محمد ومعروف بومدين وسيسان أحمد ولكن ما حدث على أرض الواقع أثبت العكس، حيث قام الجنرال "هنري أونوريه جيرو" بإطلاق سراح المعتقلين الشيوعيين وفي المقابل رفض الإفراج عن المعتقلين الوطنيين لأغراض سياسية وترك ممثلي حزب الشعب الجزائري في السجن نفسه.[2]

أصبح نفوذ وتواجد الأمريكيين ظاهرا وتعدى المجال العسكري إلى وسائل دعائية عديدة كعرض الأفلام السينمائية التي تبرر مجهود الحلفاء الحربي وانتصاراتهم، وكذلك المناشير والبيانات، الجرائد والمجلات كوسائل دعائية لصالحهم، منها نذكر: "مجلة النصر" والتي كانت أسبوعية تصدر باللغة العربية أيضا، ونجد أن جل ما كانت تدعوا إليه هو مزايا الحلفاء، وإن الإنزال كان من أجل نشر مبادئ الحرية وتقرير المصير[3]، وقد كانت ردود فعل الجزائريين تجاه وسائل الدعائية والإعلامية واضحة فمنهم من تحمس لها لأنه في نظره تحقق لهم الخلاص من النازية والاستعمار، وأن مبادئ ميثاق الأطلسي[4] بدأت تتحقق في حين أن هناك من وقف ضد هذه الدعاية لأنهم ضنوا أن هدفهم هو كسب التأييد الشعبي إلى جانبها ليس إلا.

---

[1]- مصطفى أوعامري: المقاومة السياسية بالقطاع الوهراني خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945، مرجع سابق، ص 12.

[2]- نظمية عزوز: منال بن القايد: نزول الحلفاء في الجزائر وأثره على الحركة الوطنية الجزائرية 1942-1945، أحمد مسعود سيدي علي، مذكرة ماستر في تاريخ المعاصر، جامعة المسيلة، 2016-2017، ص17.

[3]- عبد القادر الجيلالي بلوفة: المرجع السابق، ص 65.

[4]- احتوى ميثاق الأطلسي ثمانية مواد، ركزت على احترام الحريات الفردية والجماعية وفق الشعوب في اختيار أنظمتها ... والمساواة ورفض أي شكل من المساومات الترابية... وحرية التبادل والتكامل الاقتصادي والتجاري... ونبذ التسلح (ينظر) محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، (1939- 1951)، تر: أحمد بن البار، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 904.

خاصة عندما تحول الوجود الأمريكي إلى مصدر قلق واضطراب وحوادث اعتداءات ضد الجزائريين، وقد أدى ذلك إلى استياء وغضب الأهالي، ففي نواحي مستغانم ليلة 17 سبتمبر 1943 حيث عمت حالات سرقة ونهب ممتلكات استمرت حتى 06 أكتوبر تسبب فيها عساكر أمريكيون.[1]

وفي بلدة العنصر ولاية جيجل يوم 1944/03/06 تم نهب وسرقة ممتلكات الجزائريين من قبل جنود إنجليز مما أدى إلى وقوع اصطدامات بين الطرفين ولم تكن حالات العنف المتكررة من قبل جنود قوات الحلفاء ضد الجزائريين وممتلكاتهم منعزلة دون قصد بل العكس من ذلك حيث اعتبر الأمريكيون الأهالي الجزائريين كالتونسيين فاتهموهم بالولاء لألمانيا كان لهذا الإنزال صدى في أوساط الجزائريين لأنهم القوة العسكرية الأمريكية وقدرتها في فتح هذا الحدث "الانقلاب" في مجرى وسير الحرب أبوابا جديدة لتحرك سياسي جزائري من أجل تقديم مطالب وطنية عرفت أكثر القضية الجزائرية للحلفاء[2].

لقد غير هذا الحدث موازين القوى داخل السلطة الفرنسية فبعد فترة صراعات داخلية حسمها الجنرال ديغول[3] لصالحه خاصة عند تعيينه الجنرال "هنري جيرو"[4] قائدا القوات الفرنسية في شمال إفريقيا ومارسيل بروتون عاما بالجزائر منذ جانفي 1943 من أجل إتمام مواجهه النازية والتحرير وفي المقابل أدى هذا الإنزال إلى تزايد الدعاية النازية المضادة خاصة بواسطة

---

[1]- محمد شبوب: المرجع السابق، ص ص 134- 135.

[2]- محمد شبوب: مرجع نفسه، ص 136.

[3]- رجل دولة فرنسي ومن مواليد 1890 في مدينه ليل الفرنسية من عائلة محافظة، في سنة 1908 عمل في الجيش والتحق بمدرسة سان سير، رقي إلى رتبه ملازم أول ثم إلى رتبة نقيب وفي سنة 1921 استدعي لتعليم التاريخ العسكري في مدرسة سان سير من أبرز قادة فرنسا في القرن العشرين استطاع أن يفرض نفسه كرئيس لفرنسا الحرة، أسس الجمهورية الخامسة وأصبح أول رئيس لها توفي في سنة 1970 (ينظر) عيسى الحسن: أعظم شخصيات التاريخ دينية، أدبيه سياسية، علمية، فلسفية، المرجع السابق، ص 326.

[4]- 1879- 1949 جنرال الفرنسي كان شريكا في رئاسة لجنة التحرير الوطني الفرنسية في الحرب العالمية الثانية بالتناوب مع الجنرال ديغول (ينظر) محمد شبوب: مرجع سابق، ص129.

محطات إذاعية مناشير سرية تدعو المسلمين للثورة ضد المحتلين الانجليز فكان يوم 08 نوفمبر يوم المغرر بهم ومن مخلفاته الإطاحة بالكثير من رجال السلطة الفرنسية وتوقيف عدد كبير من المشتبه بهم من قبل مصالح المخابرات الاستعمارية الفرنسية[1]

بلغ عددهم 904 فردا حكم على 189 منهم بالإعدام التجسس لصالح النازية وهم من جنسيات مختلفة، فقد كان الإنزال نقطه تحول في صراع طرفي الحرب ولعبت الجوسسة والدعاية دورا مهما فيه خاصة لدى النازية التي بدأت تخسر وتتراجع، إن مخلفات الإنزال عسكريا واستراتيجيا في الحرب كثيرة وبفعله دخلت الجزائر الحرب بمجهودات كبيرة ومتجددة وبشريا وماديا وهنا نجد أن الإنزال في شمال إفريقيا فتح النصر عسكري للحلفاء بإنهاء الحرب لصالحهم كما فتح المجال أمام نشاط سياسي أوسع وأفاق جديدة للجزائريين في مواجهة الاستعمار[2].

كانت الساحة السياسية في الجزائر خلال فترة الإنزال تتميز بالفراغ في ظل غياب أغلب قادة الحركة الوطنية باستثناء فرحات عباس[3] الذي عاد من جبهات القتال الفرنسية إلى الجزائر الذي عمل على تعويض ذلك الفراغ مستغلا نزول الحلفاء وقيامه بالاتصال بهم[4].

3- استغلال فرنسا للجزائر اقتصاديا خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945: لم تكتفي إدارة الاحتلال باستغلال الفئات البشرية فقط بل قامت بتسخير كل الموارد والخيرات لخدمتها في

---

[1]- عبد القادر الجيلالي بلوفة: المرجع السابق، ص 66.

[2]- عبد القادر الجيلالي بلوفة: مرجع نفسه، ص 63.

[3]- فرحات عباس: كان ابن قائد صعد نجمه مع الاستعمار الفرنسي ولد في تاهرت عام 1899 في منطقة عرفت بعنف فلاحيها وبمناهضتها لكل السلط منذ شبابه، كان مولعا بالشؤون السياسية بعد أن قاطع علاقته بحزب الشعب في ماي 1946 أسس حزبه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (ينظر إلى) علي تابليت: فرحات عباس رجل الدولة، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2009 ص ص 3-6.

4- فطيمة عزوز منال بن القايد: المرجع السابق، ص 18.

جبهات الحرب ففي الميدان الزراعي تم تحويل جزء كبير من إنتاج الحبوب إلى فرنسا، وذلك لتغطية العجز المسجل هناك،[1] باعتبار الجزائريين في معظمهم ريفيون يمارسون الزراعة[2]، لكن هناك جانب جعل الجزائريين يهملون الزراعة وهو التجنيد حيث استدعي أغلبية الشباب للتجنيد لذلك وقع نقص في المجال الزراعي ومع ذلك كانت كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية تذهب إلى فرنسا، لكن في عهد حكومة فيشي أصبح نصيب منها يوجه إلى ألمانيا وايطاليا ومع نزول الحلفاء في شمال إفريقيا خلال سنة 1942 أضحى جزء من ذلك الإنتاج مسخرا لتلبية احتياجاتهم.

فقد أظهرت إحصائيات عام 1941 أنه قد تم تحويل حوالي واحد 1.821.548 قنطار من القمح فرنسا ولقد أثر ذلك على مخزون الجزائر من القمح خاصة الجفاف الذي زاد من تضرر المحصول لدرجة انخفاضه إلى النصف[3]، وزراعة الكروم هي الأخرى أيضا عرفت التضرر بفعل سنوات الحرب وذلك لعده اعتبارات منها تجنيد الشباب العامل في مجال زراعة الكروم في صفوف الجيش الفرنسي إضافة إلى العجز والانخفاض في مادة الزيتون الذي كان ينتج الزيوت[4].

إضافة إلى ذلك فقد تم تصدير الآلاف من رؤوس الأغنام إلى فرنسا لتغطيه العجز المسجل أمام الطلب المتزايد عليها في ظل الحرب العالمية الثانية حيث عددها من

---

[1]- محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية 1939- 1951، ج2، المصدر السابق، ص 691.

[2]- مصطفى أوعامري: المرجع السابق، ص 09.

[3]- عبد الحميد زوزو: الفك السياسي للحركة الوطنية الجزائرية وروافده الثقافية والإعلامية والإصلاحية 1880-1954، المرجع السابق، ص 277.

[4]- الجيلالي صاري، محفوظ قداس: الجزائر في تاريخ المقاومة السياسية 1900- 1954، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 171.

6.406.000 رأس عام 1939 إلى 2.808.000 رأس سنة 1945، كذلك فئة الأبقار شاهدت تراجع بنسبة 23%، وذلك بسبب قلة المراعي ونقص مادة الأعلاف[1].

فقد كانت تذهب أصواف إنتاج 800000 خروفا نحو فرنسا بوزن حوالي 120000 قنطار سنويا ولم يكن الجزائريين سوى خماسين في أراضيهم لأن فوائد كلها كانت تعود على المعمرين فقط حيث أصبح 10% فقط من مجموع سكان الجزائر قادرين على توفير غذائهم بينما أكثر من 85% كانوا عاجزين عن ذلك ولتغطية عجز فرنسا المالي بسبب ازدياد نفقات المواجهة العسكرية في الحرب لجأت السلطات الاحتلال إلى فرض ضرائب على المنتجات الغذائية والتين والحبوب وكانت هذه الضرائب تجمع وتقدم نقدا وكل ذلك من أجل تعويض خسائر ومتطلبات الحرب العالمية الثانية[2].

كانت الحياة الاقتصادية مزرية في الجزائر خاصة خلال الحرب ومن ذلك ما ذكره أحد الكتاب المعاصرين من أن كل شيء في هذه البلاد من المواد الغذائية وغيرها كان مقدرا مقننا بدقة، كما كانت السوق السوداء تغطي كافه إنتاج الجزائر سنة 1941، بالخصوص سنة صعبة على السكان من الوجهة الاقتصادية رغم أن الجزائر كانت بلادا غنية بالمواد الأولية والاستهلاكية يمكنها أن تعيش على الاكتفاء الذاتي[3].

لو لم ترسل كل منتجاتها إلى الخارج ليتغذى بها الأوروبيين خاصة وأن المخازن الجزائرية أفرغت من محتوياتها بحجة تغذية الوطن الأم فرنسا، وهكذا انتشرت المجاعة في الأوساط الشعبية بسبب تلك السياسة.[4]

---

[1]- عبد السلام عكاش: تفسير الصحافة الشيوعية وصحافة الحركة الوطنية لدور المجاعة ضمن أسباب انتفاضه 8 ماي 1945، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 21 ديسمبر 2015، ص ص 90-91 .

[2]- محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، ج2، المصدر السابق، ص 962.

[3]- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية، ج3، المصدر السابق، ص 188.

[4]- أبو القاسم سعد الله: مصدر نفسه، ص 188.

فهناك وصف حي كتبه طبيب عن حالة الجزائر، يتحدث فيه عن سنوات الحرب وليس عن سنة بعينها، فيقول الدكتور ج. توماس الذي عمل طويلا في مستشفى مدينة الجزائر ما يلي: "لقد عشت في مدينة الجزائر فترة طويلة، وقد رأيت فرقا من الأطفال في أسمال بالية يجنون قوت يومهم ابتداء من سن الخامسة، من خلال بيع الجرائد ومسح الأحذية، ورأيت أعشاش القصدير في الأحياء العربية، وأثناء جني الكروم التقيت بعمال المزارع يمشون مسافة مئات الأميال بحث عن العمل ينامون في الليل داخل الحفر ويقتاتون على بعض حبات من التمر أو العنب..."، ويقول أيضا "... كنت في الجزائر سنة 1945 في وقت المجاعة عندما كان آلاف من الناس يموتون جوعا خلال سنة من الجفاف وشاهدت أطفالا عمرهم سنة واحده يأكلون التراب ويذكر أيضا أنه شاهد 200 شخص يموتون من الملاريا في بضعه أيام في غرداية[1].

وهكذا كانت سنوات الحرب سنوات جائحة لا بسبب الجدب فقط وإنما انتشار البطالة في صفوف العمال بمن فيهم المهاجرين والجنود والمسرحين نتيجة الخمول الاقتصادي ونقص في المواد الأساسية والغذائية المستوردة.

وارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى ضعف مكان عليه قبل الحرب بينما بقيت الأجور منخفضة بالتناسب مع أسعار مواد الاستهلاكية، ولم تزد سوى بنسبة تتراوح بين 25% و30% (12 فرانك سنة 1939) (15 فرنك) في سنة 1941 و(20 فرنك) في سنة 1942، فانعدمت القدرة الشرائية للجزائريين التي هي أصلا ضعيفة، وهبطت حياة البروليتارية الفلاحية إلى أدنى مستوى لها بحيث توجب على الجزائري أي العامل اليومي في سنة 1941 أن يعمل 20 يوما بدل عشرة أيام في السابق ليحصل على ما يسد به رمقه، وهنا تظهر الصور الملتقطة للأهالي

[1]- يسلي مقران: الحركة الدينية والإصلاحية في منطقة القبائل 1920- 1945، ط2، دار الأمل، الجزائر، 2012، ص 51.

وقتذاك مظاهر البؤس والفقر[1]، كبارهم في ثياب رفقه متقطعة قذرة وصغارهم حفاة عراة بينما نساؤهم شبه عاريات يسترون بالبقاء جيسات البيوت والأكواخ[2]، وهناك تقارير للإداريين من الحكام المدنيين تتحدث عن اقتتات أهل الريف بفصائل الأعشاب (تالغودة) وبالخضر البرية إن وجدت.

أما الإقدام على شراء الحبوب التي ارتفعت سعرها من 800 ألف للقنطار قبل الحرب إلى ما بين ثلاثة ألاف للقنطار و15000 للصاع فيما بعد وخلال الحرب فمقصور على الأثرياء، أما الفقراء فعليهم أن يقتنعوا بالحصص الشهرية الموزعة عليهم والمقدرة بـ 7.5 كلغ من القمح وأن يعولوا على ما تجرد عليهم الطبيعة من حشائش وأعشاب فقد مات الكثير منهم جوعا[3].

لأن غذائهم لا يقيهم قر الشتاء ولا حر الصيف فضلا عن أن يحميهم من شر الأوبئة الفتاكة كالتوفيس والملاريا والطاعون التي أودت بأعداد منهم ضخمة تزيد عن مليون شخص.[4]

وفي ظروف ندرة المواد الغذائية الأساسية كان النظام القائم في الجزائر يخدم مصلحة المعمرين بحيث لم تسجل حالات نقص الغذاء لدى تلك الفئة، فلم يكن ممكنا بالمنطق الاستعماري أن يسمح للجزائريين بالاستفادة من بطاقات التموين لشراء منتجات تم الاحتفاظ بها

---

[1]- عبد الحميد زوزو: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية وروافده الثقافية والإعلامية والإصلاحية 1880-1954 المرجع السابق، ص 287.

[2]- محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939- 1951، ج2، المصدر السابق، ص 963.

[3]- عبد الحميد زوزو: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية وروافده الثقافية والإعلامية والإصلاحية 1880- 1954، المرجع السابق، ص 288.

[4]- حسب الإحصاء معهد باستور فإن عدد المتوفين خلال سنة 1941 بلغ 153.512 و233.388 في سنة 1942 و111850، وفي سنة 1939 160.000 سنويا، باستثناء سنة 1943 التي خفت في وتيرة الوفيات التي استمرت حتى 1946 مع العلم بأن عائلات كانت تخفي ضحاياها وتدفنهم خفيه، ظنا منهم بأن عمليات التطهير وحملات التعقيم تساعد على تفشي الأمراض والأوبئة، (ينظر إلى) عبد الحميد زوزو: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية وروافده الثقافية والإعلامية والإصلاحية 1880- 1954، المرجع السابق، ص 178.

للأوروبيين أو لسكان المدن فقط وبذلك لم يكن التمييز العنصري فقط يشمل المشروبات الكحولية ولحوم الخنزير (لاعتبارات دينية) بل امتد إلى المواد الغذائية المقننة كالحبوب، الحليب، الزيت والسكر، ونددت الصحف الشيوعية بالأساليب العنصرية في توزيع التموين فسكان عين الصفراء احتجوا ضد الباشا وإدارته، ففي شهر جانفي لم يحصلوا سوى على 3 كلغ من الشعير وحسب "الحرية" يحصل الأوروبيين على 400غ من القهوة 1.2 لتر من الزيت و275غ من الصابون بينما يحصل المسلمون على 80غ قهوة و50غ من الشاي يقومون بإعادة بيعها للأوروبيين مقابل شيء من القمح أو الشعير[1].

أما في المجال الصناعي الجزائر كانت تمتلك من المواد الأولية ما يكفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال لكن سلطات الاحتلال اهتمت بالصناعة الإستخراجية فقط، ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية استمرت تلك السياسة فقد تم تحويل الكثير من تلك المواد الأولية لفرنسا حيث تم نقل الوقود والمعادن من نحاس وزنك ورصاص وحديد وفوسفات وبعض المواد الكيمياوية الأخرى من أجل خدمة المجهود الحربي الفرنسي أمام النقص المسجل هناك وارتفاع تكاليف الحرب خاصة بعد الاجتياح الألماني لها عام 1940 وتخريب العديد من المصانع التي توقفت عن الإنتاج، وما بقي من معامل استولت عليه القوات النازية مثل مصانع النسيج التي حول إنتاجها إلى خدمة النازية[2].

كانت فرنسا ضد قيام سياسة صناعية حقيقية في الجزائر بشكل عام ودليل ذلك من خلال التقرير الذي صدر عام 1940 والمتضمن مجمل الأموال المستثمرة في الجزائر والتي

[1]- عبد السلام عكاش: المجلة السابقة، ص 94.

[2]- محمد شبوب: المرجع السابق، ص 104.

بلغت 149 مليار فرنك فرنسي كان نصيب الصناعة منها حسب ما جاء في التقرير لا يتعدى واحد مليار و14 مليون فرنك ذلك مبلغ ضئيل مقارنة بالقطاعات الأخرى[1].

ونجد أن قطاع التجارة هو الآخر بظروف الحرب العالمية الثانية حيث ازداد حركية على مستويين الداخلي والخارجي، فعلى مستوى الخارجي استمرت سلطات الاحتلال طوال فتره الحرب في تصدير المواد الأولية الخام إضافة إلى المواد الاستهلاكية خاصة نحو مدن مارسيليا ونيس وذلك كما ذكرنا لتعويض النقص والعجز، إذ بلغ وزن الصادرات الجزائرية عام 194 حوالي 3492 طن في حين انخفضت عام 1941 إلى 576 طن بسبب انهزام فرنسا أمام قوات ألمانيا[2].

أما عن الواردات الجزائرية من فرنسا لسنة 1939 فقد بلغت القيمة المالية للمنتجات المصنعة 2.414.082.000 فرنك وهي تمثل نسبه 69% من مجموع الواردات وكانت قيمه المواد المعدنية 235.320.000 فرنك بنسبة 07%، وقيمة المواد النباتية 635.125.000 فرنك بنسبة 18% من مجموع الواردات، أما المواد الحيوانية فكانت قيمتها 191.064.000 فرنك بنسبة 6%.

تميزت صادرات الجزائر نحو فرنسا في سنة بداية الحرب بغلبة المواد النباتية والتي كانت الخمور الحبوب النصيب الأوفر منها وذلك راجع إلى استمرار السياسة المتبعة في الجزائر من حيث اعتبار الجزائر مصدرا للمواد الأولية والزراعية على الخصوص، لاسيما الخمور واستحواذ المنتجات المصنعة على الواردات الجزائرية من فرنسا وهي موجهة للاستعمال

[1] - يحيى بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، (د.ت)، ص 371.

[2] - مصطفى أوعامري: المرجع السابق، ص 47.

المباشر دون تحويلها وهذا يرجع أيضا إلى السياسة الاستعمارية المتبعة من حيث إبقائها سوقا للمنتجات الفرنسية[1].

سيطرت فرنسا على جل صادرات وواردات الجزائر نتيجة للسياسة الاستعمارية المطبقة وتم فرض الاتحاد الجمركي بين الجزائر وفرنسا والذي بموجبه تم تقليص المنافسة الأجنبية لفرنسا والجزائر واحتكارها جل التجارة الخارجية كما أن القرب الجغرافي بين الجزائر وفرنسا ونقص تكاليف النقل والشحن التبادل التجاري بينهما بقيه المستعمرات وبفعل السياسة الاقتصادية التي فرضتها الإدارة الاستعمارية على الجزائر تحولت هذه الأخيرة من أهم دعائم الاقتصاد الفرنسي[2].

4- الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الثانية 1939- 1945: لم تستطع فرنسا أن تجد حلا لمشاكلها في الجزائر وخاصة من الناحية الاقتصادية أما من الناحية السياسية فقادة حزب الشعب الجزائري كانوا في السجون وحزبهم قد صدر قرارا بحله، كما صدر قرار بحل الحزب الشيوعي وجمعية العلماء فإنها رفضت الإعلان عن أي تأييد لفرنسا فيما يتعلق بمسألة الحرب واندفع النواب والنخبة بحكم وظائفهم إلى تأييد فرنسا وخاصة الفئة التي درست في المدارس الفرنسية كما أعلن رجال الدين ولائهم لفرنسا أيضا أما مصالي الحاج[3]، فقد عارض فرنسا وبقي

---

[1]- عمر لمقدم: تجارة الجزائر مع فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية 1939- 1945، إشراف محمد حركات: مذكرة ماستر، جامعة الوادي 2013-2014، ص 31.

[2]- يحيى بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2 ،المرجع السابق، ص 372.

[3]- 1898- 1938 ولد يوم 16 ماي بحي الرحيبة بمدينة تلمسان التابعة آنذاك إلى عمالة وهران عندما بلغ مصالي الحاج سبع سنوات قرر والده إرساله إلى المدرسة الفرنسية أما والدته فكانت تريد ذهابه إلى المدرسة العربية، فتم إرساله إلى المدرسة الفرنسية من أجل أن يتعلم اللغة الفرنسية ويستطيع أن يدافع عن عائلته ويكون ترجمان بين الفرنسيين والجزائريين فالتحق مصالي الحاج بالمدرسة الأهلية الفرنسية وعرف بكثرة معارضته للقرارات الفرنسية (ينظر إلى) محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، موفم للنشر، الجزائر 1994، ص 177.

معارضا لها ولجميع قراراتها مما أدى إلى سجنه، واصل الحزب نشاطه سريا، لذلك شهدت الساحة السياسة في الجزائر نشاطا سياسيا مكثفا من أجل التعريف بالقضية الوطنية[1].

وبعد نزول الحلفاء بادر فرحات عباس مع العديد من الشخصيات السياسية إلى توجيه رسالة للحلفاء يوم 20 ديسمبر 1942[2]، (ينظر: الملحق رقم 02، ص130) تتضمن كشرط مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء، عقد مؤتمر عاجل ينتج عنه إعداد دستور سياسي اقتصادي واجتماعي للجزائر مما جاء فيه أيضا أنه "إذا كانت هذه الحرب كما أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى تحرير الشعوب والأفراد بدون تمييز بينهما في العرق والدين فإن الجزائريين يقفون إلى جانب هذه الحرب التي تؤدي إلى التحرر"[3].

رفض الحلفاء (الأمريكان والانجليز) الرد على هذه الرسالة بدعوى أنها شأن داخليا فرنسيا، وأن مهمتهم هو إلحاق الهزيمة بألمانيا كما رفضها كذلك ممثل فرنسا بالجزائر بحجة أنها موجهة إلى الحلفاء وليس للحكومة الفرنسية[4].

فقامت جماعة من الجزائر برئاسة فرحات عباس في 22 ديسمبر 1942 بتقديم مذكرة إلى حاكم فرنسا الحرة الجديدة، وقيادة الخلفاء لكن كل منهم رفضوا الطلب وأرسلوا نسخة منه إلى الحاكم العام مارسيل بيرتون[5] عن طريق الوفد الذي يتكون من فرحات عباس وابن جلول، تامزالي أورابح الشريف والأخضري فوعدهم الجنرال بيرتون بدراسة البيان وإعطائهم الضوء

---

[1]- صولي آمال تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1945-1954، مصمودي نصر الدين، مذكرة ماستر، التاريخ المعاصر، جامعه محمد خيضر بسكرة 2012-2013، ص 25.

[2]- عبد الحميد زوزو: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية وروافده الثقافية والاعلامية والاصلاحية 1880.1954المرجع السابق ،ص 281.

[3]- محفوظ قداش: تاريخ الجزائر المعاصر 1939.1951،المصدر السابق، ص916

[4]- محفوظ قداش:تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية1939.1951،ج2،المصدر السابق، ص 917.

[5]- سياسي فرنسي من مواليد 02 جويلية 1887 بباريس، شغل العديد من المهام الإدارية والسياسية تولى الأمانة العامة للحكومة العامة بالجزائر سنتيي 1931-1933، أصبح وزير الداخلية في عهد حكومة فيشي سنة 1940، ثم سفيرا بالأرجنتين انضم إلى جيرو الذي عينه حاكما يوم 17 جانفي 1943، بقي في منصبه إلى جوان 1943، توفي في 06 نوفمبر 1983، (ينظر إلى) ..http://m-wikipedia.org,10/04/2022,11:26

الأخضر لتقديم مشروع إصلاحات، حيث ترك الحاكم العام انطباعا بأنه فهم ضرورة تحرير النظام الاستعماري، وفي 07 فيفري كان من المنتظر إجراء اجتماع آخر إلا أن الإدارة تقاعست عن ذلك، أما فرحات عباس فأخذ مهمته على محمل الجد وبدأ في تحرير البيان في غرفة أعلى صيدليته وقد أطلق على هذا البيان "بيان الشعب الجزائري" (ينظر الملحق رقم3، ص131)، حيث اعترف أحمد بومنجل آنذاك أن البيان كان عبارة عن نضال سياسي سيحدث القطيعة مع دعاة الاندماج وهم جماعة النخبة عالج محتوى البيان في الديباجة العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ سنة 1830، وأكد على أنها تقوم على التفرقة والاضطهاد وحرمان الجزائريين من الحقوق السياسية[1].

ويعتبر البيان تغيير صادق لرغبة الملحة في وضع حد للسياسة الفرنسية في الجزائر[2] وكان بمثابة رادع للروح الجمهورية الظالمة، وقد توزع مضمون البيان على خمسة أقسام استعرض من القسم الأول أوضاع الجزائر منذ الاحتلال إلى مجيء الحلفاء، واشتمل القسم الثاني مكانة الحرب الأولى والثانية وأهميتها بالنسبة للشعوب، أما القسم الثالث فتناول العلاقات الفرنسية الجزائرية منذ 1830، والقسم الرابع أسباب فشل الإصلاحات الفرنسية السابقة إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية، أما القسم الخامس استعرض مطالب الجزائريين آنذاك[3].

ونص المحتوى على ما يلي:

1- إدانة الاستعمار والقضاء عليه أي تحريم استغلال شعب من طرف شعب.

2- تطبيق تقرير المصير لجميع الشعوب[4].

3- منح الجزائر دستور خاص يضمن لها:

---

[1]- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 235.

[2]- مصطفى أوعامري: المرجع السابق، ص 133.

[3]- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية، ج3، المصدر السابق، ص 209.

[4]- محفوظ قداش:تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، ج2، المصدر السابق، ص 920.

- حرية جميع السكان والمساواة بينهم دون تمييز جنسي ولا ديني.
- إلغاء الإقطاعية الفلاحية وذلك بإصلاح زراعي واسع النطاق يضمن الرفاهية والرخاء لكل الجماهير الفلاحية.
- الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية بجانب اللغة الفرنسية.
- حرية الصحافة وحق الاجتماع.
- التعليم المجاني والإجباري لجميع الأطفال ذكور وإناث.
- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين من جميع الأحزاب[1].

4- وفي 31 مارس 1943 سلموا نسخة منه إلى ممثلي الو. م.أ وبريطانيا، روسيا والجنرال ديغول بلندن وإلى الحكومة المصرية بالقاهرة، حيث وعدهم الحاكم العام الفرنسي بدراسة البيان واعتباره كأساس لدستور الجزائر.

أما عن ردود الفعل على هذا البيان:

1- الحلفاء: كان ردهم أنهم جاءوا من أجل محاربة دول المحور والقضية الجزائرية لا تعنيهم لأنها شأن فرنسا وحدها.

2- الوالي العام الفرنسي: رحب بالفكرة وأنه سيأخذها بعين الاعتبار.

3- الشعب الجزائري: رحبوا ببيان فيفري ترحيبا كبيرا.

أما الحزب الشيوعي قدم أولوية ضد محاربة ألمانيا وتخليص فرنسا وأما القضية الجزائرية فيمكن تسويتها فيما بعد[2].

وجد هذا البيان ترحيبا كبيرا، فقام فرحات عباس على إضافة ملحق جديد عبارة عن مشروع إصلاحات وكانت مهمة هذا الملحق توضيح المطالب ودعم الاتجاه الوطني وتسجيل

[1]- فرحات عباس: ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رجال، (د.ط) دار القصبة، الجزائر، 2005، ص 106.

[2]- محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية 1939-1951 ،ج2، المصدر السابق، ص 925.

رغبة مسؤولي حزب الشعب في النص على الدولة الجزائرية ويتكون من فصلين، الأول: متعلق بإصلاحات آجلة لن يتم انجازها إلا بعد الحرب واعتبار الجزائر دولة جزائريه لها دستورها، والفصل الثاني: على إصلاحات عاجلة يتم تنفيذها في القريب العاجل.

لكن بقدوم الجنرال ديغول وتوليه الحكم بالجزائر رفض أي تعديل في الدستور القديم وأظهر رفضه لمطالب البيان وهدد موقعيه، وأصر أن تبقى الجزائر فرنسية[1].

وفي 07 مارس 1944 قامت السلطات الفرنسية بإصدار مرسوما يعتبر نسخة لمشروع بلوم فيوليت 1936، حيث حاول هذا المرسوم إفراغ نص البيان من محتواه الحقيقي والتركيز على نقطة واحدة وهي منح الجنسية الفرنسية وهي ليست بالأمر الجديد، فقام فرحات عباس بالاتصال بمصالي الحاج والشيخ الإبراهيمي (زعيم جمعية العلماء) والحزب الشيوعي مما تولد على ذلك[2]، ميلاد حركة أحباب البيان والحرية، وهكذا فتح عهد جديد في تاريخ النضال الوطني السياسي وأيضا قواعد جديدة في طرق تعامل الأحزاب الجزائرية مع بعضها البعض من جهة مع السلطات الفرنسية من جهة أخرى[3].

وفي الشهر الموالي يوم 4 أفريل 1944 سلم فرحات عباس إلى المصالح المعنية في عمالة قسنطينة نص القانون التأسيسي لحركة أحباب البيان والحرية هذه الخطوة الشجاعة شبهها البعض بميلاد جبهة التحرير غير مسلحة، ومن هنا لم يعد فرحات عباس ذلك الشاب الذي كان يدافع على المشروع الاندماجي[4].

---

[1]- مصطفى أوعامري: المرجع السابق، ص 137.

[2]- الجيلالي صاري، محفوظ قداش: الجزائر في تاريخ المقاومة السياسية 1900-1954 الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، المصدر السابق، ص 76.

[3]- عمار بلخوجة: الحركة الوطنية الجزائرية أبطال ومعالم، تر: مسعود حاج مسعود، ط1، منشورات ألفا، الجزائر، 2015، ص 173.

[4]- الجيلالي صاري، محفوظ قداش: المصدر السابق، ص 78.

الفصل الأول

الأوضاع السياسية والعسكرية للجزائريين

تمهيد

المبحث الأول: انعكاسات الحرب العالمية الثانية على أوضاع الجزائريين

- **مجازر 08 ماي 1945 وتأثيرها على الجزائريين.**
- **عودة النشاط السياسي 16 مارس 1946.**
- **تأسيس المنظمة الخاصة.**

المبحث الثاني: التطورات العسكرية في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية

- **أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وانعكاساتها على المنظمة الخاصة.**
- **دستور 20 سبتمبر 1947.**
- **الأزمة البربرية 1949.**

المبحث الثالث: التطورات السياسية والعسكرية قبيل الثورة التحريرية

- **تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل.**
- **اجتماع اللجنة 22.**
- **تفجير الثورة 01 نوفمبر 1954.**

خلاصة الفصل

تمهيد:

تعتبر الفترة الممتدة من بداية الحرب العالمية الثانية حتى اندلاع 1 نوفمبر 1954 أكثر كثافة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية فهي غنية بالأحداث والأعمال وأيضا بالخيبات، فهي تقدم لنا حلقات متواصلة من الأحداث تتدرج كلها في تحقيق الوحدة الوطنية ويبقى الهدف هو الاستقلال، حيث شعرت حكومة فرنسا بخطورة الموقف صممت إظهار قوتها تجاه الجزائر معتقدة أنه بإمكانها القضاء على الروح الوطنية فأقدمت على إرتكاب مجزرة 8 ماي 1945 التي راح ضحيتها 45 ألف قتيل فهذا الحدث الأخير نتج عنه ظهور عدة أحزاب سياسية في الساحة الوطنية الجزائرية بعد أن قامت السلطات الاستعمارية بإصدار قانون العفو العام في 16 مارس 1946 وهذا من أجل امتصاص غضب الشعب الجزائري ولهذا تم إعادة بناء الحركة الوطنية وظهور الأحزاب السياسية من جديد في الساحة الوطنية تحت أسماء جديدة فحزب الشعب الجزائري ظهرت باسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية وغير فرحات عباس اسم حزبه من أحباب البيان والحرية إلى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي فقد اتخذ اسم جديد هو أصحاب الحرية والديمقراطية وجمعية العلماء المسلمين واصلت نشاطها الإصلاحي مثل البداية في خضم هذه الأحداث أيقن الأغلبية بضرورة العمل المسلح الذي أصبح أكثر من ضرورة فرضتها المعطيات الداخلية والمستجدات الخارجية وكانت فكرة بداية الكفاح المسلح تتجسد بتشكيل المنظمة العسكرية السرية، التي أسست لاندلاع الثورة التحريرية المظفرة في الفاتح نوفمبر 1954.

المبحث الأول: انعكاسات الحرب العالمية الثانية على أوضاع الجزائريين

1-مجازر 08 ماي 1945 وتأثيرها على الجزائريين.

لقد أصدر حزب الشعب الجزائري أوامره لمناضليه بالتظاهر بمناسبة العيد العالمي للعمال، ومن خلال هذه المظاهرات أظهر المناضلون بسالتهم واستعدادهم للتضحية، وقد شملت كل التراب الوطني، فقد شارك فيها عشرات الآلاف من الجزائريين[1]، في مسيرات منظمة سادها الانضباط، مما دعى حركة أحباب البيان والحرية إلى دعوة مناضلي الحركة بالقيام بمظاهرات أخرى في 8 ماي 1945[2] فرفعوا لافتات تحمل الشعارات التالية "تحرير مصالي الحاج- تحرير المعتقلين السياسيين برلمان جزائري الاستقلال"[3] بالنسبة للجزائريين، حانت ساعة التعبير عن المشاعر الوطنية وعن تعلقهم بالحرية كغيرهم من شعوب الدنيا، وهذا النوع من التعبير كاف وجده في تفجير الموقف، لأن الفرنسيون لا يتقبلونه خاصة وأنهم كانوا يتربصون بالجزائريين وكانوا ينتظرون بشوق ساعة انتقامهم من الجزائريين.

إن مظاهر العنف والقمع جاءت من قبل الشرطة لأنها أرادت أن تتعرض لرفع الرايات التي تدعوا إلى الاستقلال وسقوط الاستعمار وإطلاق سراح مصالي الحاج فقد بذلت الشرطة كل ما في وسعها لكي لا نقع الاستعراضات برفع العلم الوطني فوقعت مناوشات عنيفة في كل التراب الجزائري خاصة (قسنطينة، سطيف، وهران، الجزائر العاصمة... الخ)[4].

---

[1] - Roger vétilard, sétife mai 1945 massaceres en algérie préface de gruy pervuille, p287- 306.

[2] - عبد الكامل جويبة: الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية العربية الرابعة 1946-1954، دار الواحة، الجزائر، ص ص 79-80.

[3] - عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997، ص 240.

[4] - الجيلاني صاري، محفوظ قداش: الجزائر في التاريخ، المقاومة السياسية 1900-1954، الطريق الإصلاحي، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص ص 73-74.

كان أول ضحية على يد أحد رجال الشرطة وهو الشاب سعال بوزيد في سطيف الذي كان يحمل العلم الوطني، فسقط صريعا بعد إصداره على الاحتفاظ بالعلم وسط هتفات المتظاهرين وجرح أيضا عدد آخر من المتظاهرين[1].

لقد كان هذا العمل الوحشي الذي قام به رجال الشرطة بداية اشتعال نيران المجازر المأساوية كما ورد على لسان فرحات عباس "إن عامل عمالة قسنطينة الجنرال ليسترد كاربونال" اعتبر التظاهر بالعلم الوطني مساسا بالسيادة الفرنسية ومن هنا انقلب الفرح إلى مأتم حيث هاجمت الشرطة المتظاهرين ومعها الأوربيين المدنيون... ولم يجد الجزائريون من وسيلة للدفاع عن أنفسهم إلا الالتجاء إلى العصي والمدي والى أي سلاح عثروا عليه ومن الواضح أن نائب عامل العمالة اعتبر التظاهر برفع العلم الوطني مساسا بالسيادة الوطنية، ولهذا أصدر أوامره بإطلاق الرصاص بعد محاولة لإنزال العلم وافتكاكه[2].

وهكذا اندلعت حوادث مماثلة في كثير من المدن الجزائرية فكانت حوادث دامية ومذابح ومجازر دلت مراحل تنفيذها على أن هذه العملية كانت مخططة من قبل السلطات الاستعمارية فقد شكلت هذه المذابح صورة دموية رهيبة تفننت القوات الاستعمارية في رسمها، وهاهي شهادة أحد من عاشوا هذه المجازر حيث يقول: "لقد كان القمع الفرنسي رهيبا ووحشيا ولا إنسانيا وكان من عمل وضع الجيش والبحرية والطيران ورجال الدرك والميلشيات الأوروبية، والحقيقة أن كل عربي لا يحمل علامة مثلثة الألوان، مسلمة من طرف السلطات الاستعمارية يردى قتيلا دون سابق إنذار..." [3].

---

[1]- محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائري من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، ط1، دار البعث، 1406هـ 1985م، ص ص 218- 220.

[2]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 1954، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية 2015، ص 113.

[3]- مومن العمري: الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني1926-1954، دار الطليعة للنشر والتوزيع، قسنطينة، ص ص 64-65.

فقد أعدمت السلطات الاستعمارية جماعات بكاملها، وأحرقوا بعض لضحايا، ورموا البعض الآخر في أفران الجير والواقع أن ما تدعيه فرنسا باندلاع حركة عصيان لا يجد ما تدعيه فرنسا باندلاع حركة العصيان لا يجد ما يدعمه، وإذا كان قد وقعت بالفعل بعض الحوادث مثل مهاجمة بعض مزارع المعمرين وقتل البعض من أعوان الإدارة فإن ذلك لا يرقى إلى مستوى العصيان[1].

لقد استعمل الجيش الفرنسي سلاح الطيران لقصف القرى والدواوير فدمروا 40 مشتى (تجمعات سكانية ما بين 500 و1000 ساكن)، وأعدموا عشرات الأهالي (الأنديجنا) دون محاكمة وشاركت في تلك المجازر أيضا عناصر من اليسار المتطرف طبقوا أساليب شبيهة بتلك التي نفذها الفاشيون، وأيضا من الأعمال الشنيعة التي ارتكبت بحق الشعب الجزائري، بعض النساء بقرت بطونهم بالبنادق وبعض الرجال عذبوا أمام أعين الجمهور والبعض الآخر حرقوا وهم أحياء، فكانت النتيجة مقتل[2] 45.000 جزائري اللذين اعتبرهم التاريخ الجزائري من بين الشهداء الأوائل لحرب التحرير الوطني[3].

إلا أن الإدارة الفرنسية اعترضت على هذه التقديرات ولا غرابة فيذلك فهي حريصة على التقليل من فظاعة الحدث، فقدرت عدد القتلى بـ 1026 قتيل وهناك من يقدرها بين 6.000 و15000 أو 20.000 قتيل، فينكو شارل أندري جوليان في تقريراته بأن 80560 جزائري تعرضوا للاعتقال منهم 3696 في إقليم قسنطينة و505 في وهران و309 في الجزائر العاصمة.

---

[1]- جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد 1954، ص ص 204. 205.

[2]- باتريك فينو، جون بلانشاس: حرب الجزائر ملف وشهادات، ترجمة بن سلامنية، ج1، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2003، ص 52.

[3]- أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة: المصدر السابق، ص ص 238-243.

كما أصدرت المحاكم العسكرية 557 حكما بالإفراج لعدم ثبوت الدعوى 1307 أحكاما من بينها 99 حكما بالإعدام و64 حكما بالأشغال الشاقة المؤبدة 329 حكما بالأشغال الشاقة، كما صدر 250 حكما بالبراءة، إلا أن هذه الاعتقالات معظمها تمت بدون إثباتات[1] كما ألقى القبض على مناضلي حزب الشعب وحزب أحباب البيان وأيضا ألقى القبض على مناضلين نقابين وعلى سكان القرى الذين لم يشاركوا في المظاهرات[2].

بعد هذه المجازر أبعد مصالي الحاج من الجزائر إلى إفريقيا السوداء (الغابون)[3] وتم اعتقال فرحات عباس والدكتور سعدان يوم 08 ماي 1945، كتب فرحات عباس بهذا الصدد يقول: لقد كنا باسم أحباب البيان والحرية لتقديم التهاني لممثلي فرنسا على انتصار الحلفاء في الحرب" وذكر أنه ظل في زنزانة في أحد سجون قسنطينة 6 أشهر ثم أطلق سراحه وألقي القبض أيضا على البشير الإبراهيمي بتهمة المساس بالأمن الداخلي الفرنسي ويذكر أنه ظل في زنزانة ضيقة 70 يوما وبعد 100 يوم نقلوه في طائرة إلى السجن العسكري... بقسنطينة لمحاكمته ثم ساءت صحته فكان يؤخذ تارة إلى السجن وأخرى إلى المستشفى العسكري ودامت تلك الحالة 11 شهرا ثم أطلق سراحه[4].

يذكر وزير الداخلية الفرنسي السيد تيكسيه في تقريره أن عدد الجزائريين الذين شاركوا في المجازر بلغ 50.000 شخص أي (5 %من السكان) ونتج عن ذلك مقتل 88 فرنسيا و150

---

[1]- الجيلاني صاري، محفوظ قداش: الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية 1900 1954، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، المصدر السابق، ص ص 81- 82.

[2]- الجيلالي صاري، محفوظ قداش: الجزائر صمود ومقاومات 1830. 1962، تر أوذانينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 100.

[3]- يسلي مقران: الحركة الدينية والإصلاحية في منطقة القبائل 1920 .1954، ط2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، ص 46.

[4]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية 1830 1945، ج3، ط4، دار العرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص ص 239-240.

جريح، أما الجزائريين فمن 1200 إلى 1500 شهيد ولم يذكر عدد الجرحى، و2400 معتقل أطلق سراح 517 منهم وأصدرت أحكام على الباقي من قبل المحاكم العسكرية[1].

وذكرت (النيويورك تايمز) التي صدرت في 1946.12.25 أن العدد قدر ب حوالي عدد القتلى من 7 ألاف إلى 18 ألفا بعد استعمال الفرنسيين للقنابل والإعدام الجماعي[2].

انعكاسات مجازر 8 ماي 1945: لقد كانت لـ مجازر 08 ماي 1954 انعكاسات ايجابية على الحركة الوطنية بالجزائر فآثارها وضحت الكثير من المفاهيم والاتجاهات فعلا.. فقد بقيت آثارها راسخة في أذهان الأجيال التي عاشتها من بعيد أو قريب... وقال الشيخ الإبراهيمي بمناسبة ذكرى 8 ماي 1945 "يا يوم... لك في نفوسنا السمة التي لا تمحى، والذكرى التي لا تنسى فكن من أي سنة شئت فأنت يوم 8 ماي وكفى، وكل مالك علينا من دين أن نحي ذكراك، وكل ما علينا من واجب أن ندون تاريخك في السطور، لئلا يمسه النسيان من النفوس"[3].

- سياسيا: لم يكن الجزائريون يتجاوزون آثار صدمة المجازر حتى وجدوا أنفسهم أمام محاولات فرنسية تدعوهم للاشتراك في انتخابات (المجلس التأسيسي الأول) الذي تقرر أن تجري انتخاباته يوم 21 أكتوبر 1945 في هذه الأثناء لم يكن ينشط على الساحة السياسية الجزائرية سوى الحزب الشيوعي الجزائري في حين أن فرحات عباس رئيس (حركة أحباب البيان والحريات) وكذا مصالي الحاج رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والبشير الإبراهيمي كانوا رهن الاعتقال.

[1] - أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية 1830- 1945، ج3، المصدر السابق، ص 240.

[2] - Redouane Ainad Tabet: 8mai le Génocide, Editions Anep ,Rouiba ,2002, p95.

[3] - محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية، المرجع السابق ص 223.

فكانت المشاركة في هذه الانتخابات ضئيلة جدا لم تتجاوز (70500 منتخب) من جملة (1350000) وهذا ما يظهر مدى استجابة الشعب الجزائري لنداء الداعي للامتناع[1] والمشاركة بالتصويت في مختلف الانتخابات التي جريت ما بين 1945- 1954 محدودة جدا، فقد عمدت السلطات الفرنسية إلى تزوير الانتخابات والإقدام على اعتقال المترشحين قبل موعد الانتخابات.

لقد كان للسخط الشعبي أثره المباشر على مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (خاصة على مستوى القاعدة) الذين صاروا يتخوفون من تحول حركتهم إلى حركة إصلاحية غير مؤهلين لاحتواء الطرح الثوري المتطور في الاتجاه الشعبي والمنادي بضرورة الانتقال للعمل المسلح، ومما زاد من حيرة قادة هذه الحركة التي كانت تعيش أزمة حادة لم تمكنها من التجاوب مع انشغالات القاعدة الشعبية[2].

2-عودة النشاط السياسي الجزائري 16مارس 1946:

في 16 مارس 1945 صدر مرسوم يهدف إلى تهدئة نفسية الشعب الجزائري واشتراك ممثلي الشعب الجزائري في مشاريع (إصلاحية) وهمية[3] فرجع السياسيون إلى ميدان النشاط ولكن بدرس جديد وعادت الحياة والعلاقات مع الفرنسيين ولكن في حذر شديد وكانت هذه المشاعر متبادلة، فالفرنسيون أيضا إدارة ومدنيون كانوا يعرفون أنهم حفروا هوة سحيقة بينهم وبين الجزائريين[4].

[1]- عامر رخيلة: 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص ص 87- 89.

[2]- عامر رخيلة: مرجع نفسه، ص 105.

[3]- مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، ديوان المطبوعات، 2014، ص 180.

[4]- أبو القاسم سعد الله: خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830-1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص 140.

بعد صدور هذا المرسوم، قام فرحات عباس ورفاقه بتأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ووضعوا برنامجا للعمل لا يختلف كثيرا عن برنامج أحباب البيان والحرية وأصدروا جريدة الجمهورية الجزائرية للتعبير عن أهدافهم وأهداف حزبهم، وأيضا لتغيير أراء واتجاهات فرحات عباس ورفاقه من فكرة المساواة بين الجزائريين والفرنسيين إلى فكرة إنشاء جمهورية جزائرية مستقلة[1].

في 2 جوان 1946 جرت الانتخابات التشريعية الخاصة بنواب الجمعية الوطنية الفرنسية والتي قاطعها أيضا حزب الشعب وتحصل فيها على أغلبية المقاعد المخصصة للجزائريين حيث صوت لصالحهم 71 بالمائة من مجموع الأصوات وهكذا سحق فرحات عباس ورفاقه وأكدوا في نضالهم على وجوب إرساء مشروع دستور جديد للجزائر يقوم على إنشاء جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا لها حكومة وبرلمان وصلاحيات كاملة على أن ترتبط بالاتحاد الفرنسي كدولة متعاونة ولكن الجمعية الوطنية رفضت النظر في المشروع[2].

أنشأ مصالي الحاج حزبا جديدا بعنوان حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي تؤمن باستقلال الجزائر التام ودعى إليه في 1947هذا الحزب قبل بالتعاون مع الواقع الاستعماري وتحول الحزب الشيوعي الجزائري P.C.A إلى أصحاب الحرية الديمقراطية A.L.D وقدم مشروع قانون أساسي للجزائر إلى البرلمان الفرنسي في 13 مارس 1947 نص هذا القانون على تقاسم السلطة بين الجزائريين والمستوطنين[3].

واستأنفت جمعية العلماء المسلمين برئاسة الشيخ البشير الإبراهيمي نشاطها في مجال التعليم والإرشاد الإسلامي لاستعادة الهوية العربية الإسلامية المضطهدة، فتوجهت بنشاطها

[1] - يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954، المرجع السابق، ص 117.
[2] - بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، ص ص 463 -464
[3] - أبو القاسم سعد الله: خلاصة تاريخ الجزائر، المصدر السابق، ص ص 146-147.

الثقافي والديني بتأسيس معهد عبد الحميد بن باديس بقسنطينة فاهتمت بالجانبين الثقافي والديني وعن طريقها استطاعت أن تفرض نفسها على الساحة السياسية والشعبية[1].

لقد شاركت الأحزاب السياسية في انتخابات المجالس البلدية سنة 1947[2] فتحصلت فيها حركة الانتصار الديمقراطية على 33 بالمائة من جملة المقاعد المخصصة للجزائريين وكان نجاحها دليلا على مشاعر الجزائريين ورغبتهم في الحرية والاستقلال فلم تكن تجربة انتخابات البلدية سهلة بالنسبة لحركة الانتصار الحريات الديمقراطية لأنها وجدت صعوبة في التوفيق بين العمل السري الهادف للاستقلال والعمل الشرعي الذي يقتصر على تحسين وتسوية مشاكل المواطنين وتحصل حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على 18% من جملة المقاعد المخصصة[3].

في عام 1948 جاء دور الترشح للمجلس الجزائري الذي تقرر تكوينه في الجزائر من 120 نائب مناصفة بين الجزائريين والفرنسيين في الجزائر، فقام الوالي العام آنذاك مارسل ايدموند نيجلان الذي اشتهر بالتزوير بحسب المرشحين قبل يوم الانتخابات ومنع المناضلين الوطنيين من الأشراف على مكاتب وصناديق الاقتراع وكلف رجاله من شرطة وجندرمة وأعوان بملء صناديق الانتخابات بأوراق مرشحي الإدارة من قياد وأعوان[4] ولم يفز إلا عدد ضئيل من مرشحي حركة الانتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري وكانت أصواتهم لا تكاد تذكر وسط أكثرية فرنسية وانتخابات تحديد نصف أعضاء المجلس الجزائري في كل ثلاث سنوات في 11 فيفري 1951 التي حاز فيها الاتحاد

[1]- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، المصدر السابق، ص ص 310-311.

[2]- محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص ص 235-236.

[3]- بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989، ج1، المرجع السابق، ص 465.

[4]- محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، 236.

الـديمقراطي 11% مـن أصـوات الجزائـريين وقاطعتهـا حركـة انتصـار الحريـات الديمقراطيـة والانتخابات البرلمانية الفرنسية في 17 جويلية 1951 فلم يحفظ فيها الاتحاد الديمقراطي إلا بـ 11% من أصوات الجزائريين بسبب التزوير فأدى ذلك إلى مقاطعة الحركة الولائية في 14 أكتوبر 1951[1].

3_ تأسيس المنظمة الخاصة 1947:

لقد نشأت المنظمة الخاصة في أول اجتماع للمكتب السياسي الذي انعقد في مدينة الجزائر في يومي 15 و16 فيفري 1947 وأسندت مهمة تنظيمها وإنشائها إلى المناضل محمد بلوزداد[2] الذي كان على قدر عالي من القدرة التنظيمية والاستعداد للتضحية بفضل نضاله السري خلال سنوات الحرب العالمية الثانية[3].

فقام بتجنيد حوالي 300 مناضل اختارهم من بين المناضلين الذين رشحتهم قيادة الحزب[4]، بدأ بلوزداد بصياغة هياكل المنظمة والبحث عن الكوادر المناسبة حيث يذكر محمد بوضياف أنه عين عبد القادر بالحاج جيلاني مدربا عسكريا، وحسين آيت أحمد مسؤولا سياسيا إلى جانب تقسيم الجزائر إلى خمس مناطق هي منطقة الغرب، منطقة الوسط، منطقة العاصمة ومتيجة، منطقة القبائل، منطقة الشرق، كما عين مسؤولون إقليميون على كل منطقة من تلك المناطق الخمسة:

فعين –أحمد بن بلة على منطقة الغرب.

-محمد ماروك على منطقة الوسط.

---

[1]- بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، المرجع السابق، ص، 465.

[2] -Massense Cherbi , Algérie, bibliothèque national, paris, october,2017, p31.

[3]- بن يوسف بن حدة: جذور أول نوفمبر1954، تر مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2010، ص، 186.

[4]- عبد الوهاب شلالي: المنظمة الخاصة ومؤامرة تبسة دراسة تاريخية موثقة، طبع بالبدر الساطع للطباعة والنشر، الجزائر، 2016، ص ص 25-27.

- جيلالي رجيمي على مدينة الجزائر ومنطقة المتيجة.
- حسين آيت أحمد على منطقة القبائل.
- محمد بوضياف على منطقة الشرق[1] .

وقسمت كل منطقة إلى نواح والناحية إلى جهات وتم على مستوى قيادة أركان المنظمة إنشاء مصلحة عامة تضم عدة أقسام متخصصة فيما يلي:

- قسم المتفجرات: صناعة القنابل، أسندت مهمة هذا التقسيم إلى بلحاج جيلالي.
- قسم الإشارة: المختص في الراديو والكهرباء، أسندت مهمة هذا القسم إلى ماروك محمد ثم عسلة رمضان.
- قسم التواطؤ: مهمته إيجاد مخابئ للمخفيين ويتكون من ثلاثة أشخاص أحدهم رئيس المجموعة[2]، وقد اتسمت القواعد التنظيمية للمنظمة الخاصة بالحزم والسرية، ومن أجل تجسيد هذا الانضباط فقد أقرت المنظمة الخاصة نظام داخلي جعل منها تنظيم عسكريا محكما كما يجب توفر مجموعة من الشروط في المجند (الاقتناع، السرية، الأقدام الفعلة، القدرة البدنية، فترة الخدمة غير محدودة، تأدية القسم، الاجتماعات إجبارية وحضور الجميع ضروري، الالتزام بعدم مغادرة التنظيم في الوقت الذي يشاء، وان فعل ذلك فيعتبر فار من الجندية)[3].

[1]- محمد بلعباس: الوجيز في تاريخ الجزائر، الدار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 88.

[2]- محمد بوضياف: التحضير لأول نوفمبر 1954، تق: السيد عيسى بوضياف، ط2، دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ص23. 26

[3]- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص 247.

نشاط المنظمة الخاصة 1947: تمكنت المنظمة الخاصة في ظرف سنتين من أن تصبح تنظيما عسكريا، وذلك من خلال النتائج المتحصل عليها في ميادين التجنيد والتأطير والتكوين، فاستطاعت بهذا المنظمة تجنيد أكثر من 2000 مجند وتم العمل على أن يتلقى المجندون تكوينا عسكريا والتعرف على الأسلحة وفكها وتركيبها فالمنظمة الخاصة كانت بمثابة مدرسة لتكوين المناضلين تكوينا[1] شاملا يجعلهم قادرين على تحمل المسؤولية في مجالات التجنيد والتنظيم.

لما أحست المنظمة أنها قادرة على اقتحام الميدان نجحت في أغلبها وفشلت في البعض أهم العمليات العسكرية التي قامت بها المنظمة الخاصة نذكر منها:

- هجوم مجموعة من المناضلين يوم 07 أفريل 1949 على بريد وهران على مخزن المفرقعات بمنجم الكائن بفيليفيا (بمدينة بسكرة حاليا).

- الهجوم على منجم الونزة والاستيلاء على ما في الخزينة من أموال[2].

أعفى محمد بلوزداد[3] من رئاسة المنظمة الخاصة بسبب مرضه فخلفه حسن آيت أحمد على رأس المنظمة الخاصة وعمل على دعم المنظمة بالمال لشراء الأسلحة ونظم الهجوم على بريد وهران غير أنه تورط في الأزمة البربرية سنة 1949 فعزل فخلفه أحمد بن بلة فأعاد تنظيمها وهيكلتها[4].

---

[1]- مصطفى سعداوي: المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، وزارة الثقافة، ص ص 96-97.

[2]- محمد بلعباس: المصدر السابق، ص 89.

[3]- من مواليد العاصمة بدأ اتصاله في عام 1943 وهو في 19 من عمره وله الفضل في إعادة تنظيم قسنطينة بعد أحداث 8 ماي 1945،/ توفي بمرض سنة 1952، أنظر (مصطفى همشاوي، جذور أول نوفمبر ص 61).

[4]- رابح لونيسي وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1981، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ج1، ص 266.

المبحث الثاني: التطورات العسكرية في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية

1- أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية وانعكاساتها على المنظمة الخاصة:

بعد اكتشاف المنظمة الخاصة اتخذت فرنسا إجراءات شديدة بحق أعضاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ثم اعتقلت رئيسها اثر الجولات الحماسية التي قام بها في وسط وشرق البلاد في 14 ماي 1952 وفرضت عليه الإقامة الجبرية بمدينة نيوز بغرب فرنسا.

وقد شهدت الساحة السياسية الجزائرية في تلك الأثناء تشرذما وتنازعا بين القوى السياسية وطالت تلك الظاهرة حركة انتصار الحريات الاستقلالية التي نشب الخلاف داخلها بين مصالي الحاج وأنصاره وبين أكثرية أعضاء اللجنة المركزية حول أسلوب إدارة وعمل الحزب منذ 1951، حيث دعا مصالي الحاج إلى تدويل القضية الجزائرية، والى تكاثف جهود شعوب المغرب العربي بينما رأى مخالفوه أولوية وحدة الداخل الجزائري، وتأسيس تجمع وطني جزائري بمشاركة كل التيارات والمنظمات وتكرس الشقاق الكامل أثناء وبعد المؤتمر الثاني للحزب المنعقد بالعاصمة أيام 7.6.4 أفريل 1953 و نزع إلى مبدأ القيادة الجماعية وتقرر فيه العمل على تحقيق الوحدة الوطنية، وبعث المنظمة الخاصة[1].

ففي هذا المؤتمر الثاني للحزب استطاع لحول حسين وبن خدة وغيرهما أن يضعوا القوانين الجديدة للحزب ويقترحوا الأعضاء الجدد الذين يحبذون سياستهم وفي ذلك المؤتمر أيضا تشكلت لجنة من (مصطفى بن بولعيد، مصالي الحاج (في المنفى)، لحول بن حسين، بن يوسف بن حدة ودخلى) وذلك بقصد تكوين المنظمة الخاصة من جديد والشروع في التحضيرات للعمل العسكري خارج اللجنة المركزية للحزب[2].

[1]- بشير ملاح: تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 475-476.

[2]-عمار بوحوش: التاريخ السياسي والعسكري للجزائر من البداية ولغاية 1962، المصدر السابق، ص 325.

ولكن التغيير الجهوي في أجهزة الحزب وقع عقب المؤتمر الثاني، أي يومي 5.4 جويلية 1953 ففي ذلك اليوم التاريخي، اقترح مصالي الحاج بصفته رئيسا للحزب ثلاثة أسماء لاختيار واحد منهم أمينا عاما للحزب وهؤلاء الذين اقترحهم مصالي الحاج هم بن خدة، لحول، مزغنة، وبعد التصويت في اللجنة المركزية، وقع الاختيار على بن يوسف ليكون أمينا عاما للحزب وبمجرد انتخابه، قام يوسف بن خدة باختيار"حسين لحول" "سيد علي عبد الحميد"، "عبد الرحمان كيوان"، وفروخي كأعضاء مساعدين له في إدارة الحزب، وهذا يعني في الحقيقة انقلابا على مصالي الحاج لأن بن خدة تخلص من أنصار مصالي الحاج وأبعدهم عن القيادة بحيث استغنى عن مولاي مرباح وبودا ومزغنة الذين يعتبرون من المقربين لمصالي الحاج، وابتدءا من هذا اليوم الذي انفرد فيه الجناح اليميني للحزب بالسلطة والمشاكل التي يعاني منها مصالي الحاج وأنصاره تتفاقم يوما بعد يوم، وباختصار فإن زمام الأمور قد فلتت من يد مصالي الحاج وأصبح يمثل أقلية صغيرة في حزبه.

فوضع المثقفين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية الشعبية إستراتيجية تقوم على أساس تقليص دور رئيس الحزب وإبعاد مؤيديه من اللجنة المركزية حتى يستطيعوا أن يطهروا الحزب من العناصر المؤيدة للزعيم، كما قاموا في نفس الوقت بتحريض رجال اليسار على مصالي الحاج وخاصة مؤسس المنظمة الخاصة 1947 ولهذا سنلاحظ في سنة 1953 و1954 أن مصالي الحاج سحب ثقته من الأمين العام للجنة المركزية للحزب والمؤيدون للعمل العسكري، قرروا في أفريل 1953 إعادة تنظيم منظمة سرية جديدة.

وفي الحقيقة أن الغلطة الكبيرة التي ارتكبها مصالي الحاج هي أنه رفض منذ 2 مارس 1952 فكرة عقد مؤتمر وطني للحزب وإعادة النظر في برنامج الحزب وخططه، وهذا الرفض ناتج عن تخوفه من وقوع انشقاق[1] في الحزب، وإدخال تغييرات جذرية على برنامج حزبه

[1]-عمار بوحوش: التاريخ السياسي والعسكري للجزائر من البداية ولغاية 1962، المصدر السابق، ص ص 328 -331.

وانتصار الجناح المناهض لسياسته ولهذا فإن الأمين العام للحزب بن يوسف بن خدة قد جدد اتصالاته برئيس الحزب وطلب منه بصفة رسمية يوم 02 أكتوبر 1953 أن يعقد الحزب مؤتمره الثاني ويتجاوز الأعضاء في كيفية إعادة تنظيم الحزب وإثراء برنامجه وقد وافق الأمين العام في زيارته لمصالي الحاج بالمنفى زملاءه لحول، سيد علي، دحلب لكن مصالي الحاج رفض من جديد مؤتمر ثاني للحزب.

وابتدءا من 27 ديسمبر 1953 انطلقت جملة التصريحات المضادة وانتقل الصراع بين مصالي الحاج والإدارة المركزية لحزبه إلى القاعدة، ففي هذا اليوم التاريخي عقدت فدرالية فرنسا للحزب مؤتمرا لها بباريس وبعث مصالي إلى المؤتمرين رسالة حررها بالتعاون مع مولاي مرباح وفيلالي وأعلن فيها عن غضبه وخلافاته العميقة مع أعضاء اللجنة المركزية للحزب وأتهم أعضاء اللجنة المركزية بالانحراف والابتعاد عن المبادئ الثورية للحزب و بأن أعضاء اللجنة المركزية يتصرفون بطريقة عشوائية ولم يطلعوه على ما يجري لمدة سنتين و أنهم أهملوا المصالح العليا للحزب وأبعدوا المناضلين الاكتفاء عنه ولهذا أعلن مصالي الحاج عن قيام "لجنة الخلاص العام"، لكي يقوم بها الحزب وتقتصر على البيروقراطيين الذين استولوا على اللجنة المركزية للحزب تشكلت هذه اللجنة من فيلالي، بودشيش، عبد الله سعاجي، وعوين سعدي.

حيث تشكلت لجنة أخرى مؤيدة لمصالي الحاج وتتحدى بن خدة والجماعة المعارضة للزعيم في المنفى وفي نفس الوقت بدأت الوفود تقوم بالزيارات المتواصلة لمصالي الحاج في منفاه في نيوز ولكن زيارات أعضاء اللجنة المركزية لم تحقق أي نتيجة ايجابية لأن مصالي الحاج قطع الحبل الذي يربطه بأعضاء اللجنة المركزية لحزبه[1] ففي 13 و15 جويلية 1954 انعقد مؤتمر في "هورنو" ببلجيكا وأسفر عن منح الثقة المطلقة والرئاسة لمصالي الحاج وتقرر

[1]-عمار بوحوش: المصدر السابق، ص 331.

حل اللجنة المركزية وفي 13 و16 أغسطس انعقد بحي بلكرو بمدين الجزائر مؤتمرا تقرر فيه إقصاء المصاليين والتنديد بحركتها الانشقاقية[1].

اكتشاف المنظمة الخاصة: لقد اكتشفت المنظمة الخاصة في 1950 بسبب القمع العنيف الذي سلط على مسؤولي المنظمة الخاصة ومناضليها ولكن كذلك عن مسؤولي ومناضلي الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية[2] منذ تأسيس هذه المنظمة أصبح حزب حركة الانتصار الحريات الديمقراطية يواجه الاستعمار من جبهتين اثنتين (جبهة سرية قوامها نشاط المنظمة العسكرية، وجبهة علنية تتمثل في أساليب استعمارية إرهابية، حتى يوفر الحزب الأموال الكافية للمنظمة قام عدد من أعضائها في أوت 1947 بمهاجمة بريد وهران وأخذوا منه حوالي ثلاثة ملايين ونصف مليون فرنك قديم فتسربت أخبار المنظمة بسبب ذلك الحادث إلى الإدارة الاستعمارية فقامت بشن حملات تفتيش وإرهاب قاسية ضد الحزب وأسمتهم (قطاع الطرق) فهدمت وخربت المنازل وهتكت الأعراض و حرمات الأسر والعائلات وملئت السجون والمعتقلات بمناضلي الحزب وسلطت عليهم أقصى وسائل العنف والإرهاب وقدمت أكثر من مائتين منهم إلى المحاكم الزجرية التي أصدرت عليهم هي الأخرى أحكاما قاسية بالسجن والغرامة والتشديد ونتيجة لموجهة الإرهاب هذه اضطر الحزب إيقاف نشاط المنظمة حتى تمر تلك الموجة الإرهابية وقد اشتبهت المنظمة الخاصة في أحد أعضائها وهو السيد عبد القادر خياري المدعو رحيم بأنه قد أفشى للشرطة بمعلومات حول المنظمة ورغم المحاولات العديدة التي بذلها معه مناضلي المنظمة لإعادته للصواب إلا أنه استمر على إصراره على الإفشاء بأسرار المنظمة فتم اتخاذ قرار بتأديبه وهو ما جعله يلجأ يوم 18 ماي1950 إلى مصالح الشرطة وأخبرها بكل ما يعرفه عن المنظمة وأعضائها إثر ذلك شرعت الشرطة في حملة تفتيش

[1] - بشير بلال: تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 476.

[2] - محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المصدر السابق، ص 1145.

واعتقال أدت إلى اكتشاف أمر عدة أعضاء، في المنظمة وكذلك اكتشاف بعض الأسلحة والوثائق وقدمها مضاوي الحاج على شكوك الشرطة وخياري بإشعار شرطة تبسة 18 مارس 1950 على الساعة السابعة وإخبارهم بأن اعتداء قد وقع على أبواب نسبة من قبل خمسة رجال يستعملون سيارة وتم التعرف على السيارة في واد زناتي وكذا اعتقال من كان على متنها "بن زعيم محمد" و"عجامي ابراهيم" كما اعتقل أصدقائهم وقد اكتشفت الشرطة بحوزتهم ثلاثة غدارات ايطالية و300 حرطوشة ورشاش ألماني وأدوية كما اعتقل أصدقائهم وقد اكتشفت الشرطة بحوزتهم ثلاثمائة خرطوشة ورشاش ألماني وأدوية، فنجحت الشرطة في توقيف 28 إطار من بين 45 المسجلين وأدت إلى استجوابات موسعة إلى توقيف مناضلين آخرين واكتشاف أسلحة بواد زناتي وقالمة وسوق أهراس وقسنطينة وجيجل وكان التعذيب يمارس باستمرار وكان "نايجلان" بغطي عليه بسلطته.[1]

2- دستور 20 سبتمبر 1947:

بعد عودة نشاط التيارات السياسية وأمام تخوف الإدارة الفرنسية من المطالب المطروحة، لجأت إلى إصدار مشروع باسم قانون 20 سبتمبر 1947، صادقت عليه الجمعية الفرنسية على عهد الحكومة بول رماديبي ويتكون هذا الدستور من ثمانية أبواب وستين مادة أهمها[2]:

المادة الأولى: الجزائر جزء لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية وقطر مشترك في دائرة "الاتحاد الفرنسي".

المادة الثانية: تنص على المساواة التامة بين كافة سكان الجزائر[3].

[1]- محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية 1939- 1951، ج2، ص 1146.

[2]- مقلاتي عبد الله: الموجز في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، المرجع السابق، ص 184.

[3]- Thierry sarmant et des autres, algerie, 1945- 1967, tome premier intoduction générale château de vinem nes, 2000, p18.

المادة الثالثة: تتعلق بالأحوال الشخصية للفرد الجزائري المسلم، فله الحفاظ على حالته الشخصية الإسلامية ويحكم بالشرع الإسلامي في هذا المجال.

المادة الخامسة: يمثل فرنسا في الجزائر الحاكم العام، وهو مسؤول أمام الحكومة الفرنسية وحدها.

المادة السادسة: تكوين مجلس جزائري، يسير شؤون الجزائر بالتوافق مع الحاكم العام.

المادة السابعة: تأسيس مجلس حكومة من ستة أعضاء مهمته السهر على تنفيذ قرارات المجلس الجزائري[1].

المادة الثلاثون: يتكون المجلس الجزائري من 120 عضو مناصفة بين المسلمين والفرنسيين.

المادة الخمسون: نصت على إزالة الحكم العسكري عن الجنوب، لكنها وضعت عقاب في وجه التنفيذ.

المادة ثلاثة وخمسون: نصت على الإلغاء النظري للبلديات المختلطة في عموم الجزائر لكنها تعرقل التنفيذ ببعض العقبات أيضا.

المادة ستة وخمسون: نصت على فصل الدين الإسلامي عن الدولة مثل بقية الأديان الا أنها تربط التنفيذ بقرارات المجلس الجزائري.

المادة خمسة وسبعون[2]: اعتبرت اللغة العربية لغة مساوية للغة الفرنسية للصحافة الرسمية أو الخاصة المطبوعة في الجزائر، ونصت على تنظيم التعليم العربي في جميع المستويات. لكنها جعلت ذلك مرتبطا أيضا بقرارات المجلس الجزائري... الخ.

---

[1]-عبد الرحمان بن إبراهيم العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الثالثة 1947-1954، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص ص 40-43.

[2]-عبد الرحمان بن إبراهيم العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الثالثة 1947-1954، المرجع السابق، ص 43.

يدعو هذا الدستور إلى المساواة الفعلية بين جميع المواطنين الفرنسيين المدعوين لأن يتمتعوا بجميع الحريات الديمقراطية وبجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومتمسكين بصفة مواطني الاتحاد الفرنسي[1] كما أن بعض محتويات القانون أخذت صيغة ليبرالية كمنح النساء المسلمات حق التصويت وإلغاء نظام البلديات المختلطة واستقلالية الدين الإسلامي عن الدولة، وحرية تعليم اللغة العربية كما تعتبر اللغة العربية واحدة من لغات الاتحاد الفرنسي.

ولكن هذه المسائل بقيت مجرد وعود لأنها مشروطة بموافقة ثلثي أعضاء المجلس الجزائري كما أن قرارات المجلس في حد ذاتها تكون محل نظر الوالي العام[2].

ومهما قيل عن هذا القانون وخاصة عن نسبة تمثيل المسلمين في المجلس فان هذا التقسيم غير العادل ينم روح عنصري، فهذا النظام يجعل قيمة الأوربي الواحد تساوي ثمانية مسلمين جزائريين، وعلى الرغم من طابع هذا القانون الرجعي والعنصري وبنوده المجحفة فإنه سرعان ما أفرغ من بعض محتوياته الايجابية على قلتها إذا عملت الإدارة الفرنسية على تزوير الانتخابات و تحويل القانون إلى أداة قمع ووسيلة اضطهاد وقد رفض هذا القانون من قبل الجميع من طرف المستوطنين لأنه يقف حائلا أمام طموحاتهم ويضر بمستقبلهم ومن قبل الجزائريين على اختلاف توجهاتهم، فهو لم يرض حتى منتخبي الإدارة الاندماجيين وقاطعه الشيوعيون، وكان سببا في استقالة نواب حزب البيان من المجلس الجمهوري، وأما حركة الانتصار الحريات الديمقراطية، فقد شهدت به وأكدت أنه ليس من حق فرنسا أن تشرع للجزائريين قانون يسيرهم[3].

[1] - محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، 1939-1951، المصدر السابق، ص 1027.
[2] - مصطفى طلاس، وسام العسلي: الثورة الجزائرية، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص 73.
[3] - مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر، (1830-1954)، المرجع السابق، ص 186.

3- الأزمة البربرية 1949:

لقد عانى حزب الشعب الجزائري، وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية سنة 1949 من أزمة داخلية خطيرة كادت أن تعصف بوحدة صفوفه على مستوى الوطن برمته انها الأزمة البربرية، وكانت هذه الأزمة من أخطر الأزمات التي تعرض لها الحزب والمنظمة الخاصة وقد ظهرت بعد تولي حسين آيت أحمد[1] رئاسة المنظمة حيث ظهر تكتل في اللجنة المركزية يؤكد على الهوية الثقافية للبربر وأصبح يعادي كل ما هو عربي إسلامي وانغرس هذا التيار في صفوف الطلبة المهاجرين في فرنسا خصوصا حيث كان ينشط بناي اعلى ورشيد على يحي[2].

فيذكر محفوظ قداش أن الأزمة البربرية ظهرت بعد انتخابات 1948 وهي وليدة النقاش الذي حول عدم جدوى سياسة المشاركة في البرلمان الفرنسي.

ويذهب بن يوسف بن خدة إلى أن ظهور هذه الأزمة في صفوف حزب الشعب، حركة انتصار الحريات الديمقراطية يعود إلى 1946- 1947، حيث في تلك الفترة قررت جماعة من المناضلين الشبان المنحدرين من منطقة القبائل بعدما رأوه من مجازر رهيبة في ماي 1945 وما تعرضوا له من قمع فظيع في منطقة القبائل فأدخلت هذه الأحداث البلبلة في النفوس ودفعت البعض الآخر إلى الالتحاق بالمعاقل الجبلية[3].

وفي نهاية 1949 قام مسؤولون بحجز رسالة لمناضل سجين يتحدث فيها بناي واعلي عن ضرورة إنشاء حزب جديد الحزب الشعبي القبائلي.

فصورت قيادة حزب الشعب الجزائري هذه الرسالة واستخدمتها لإقناع المناضلين بالطابع التقسيمي للعمل الذي يقوم به البربريون وكانت هذه القضية تمثل جهد بعض المناضلين لإنشاء

---

[1]- بن يوسف بن حدة: جذور أول نوفمبر 1954. المصدر السابق، ص90.

[2]- جسين آيت أحمد: روح الاستقلال مذكرات مكافح 1952-1942، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، ص 197.

[3]- بن يوسف بن حدة: جذور أول نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص ص 91- 92.

معارضة عضوية للقيادة ففي الجزائر حدثت بعض المشادات والضرب بالمطرقات واستطاعت القيادة استعادة تأثيرها على الحزب وقد انتهى الحال ببعض المناضلين المتهمين بالبربرية إلى إنكار الطابع الانفصالي للمذهب[1].

في 1949 تم إقصاء زعماء الحركة البربرية من حزب الشعب الجزائري باستثناء حسين آيت أحمد الذي دافع مصالي الحاج عن بقائه في اللجنة المركزية للحزب ولكن تقرر إبعاده من رئاسة المنظمة السرية وحل بن بلة محله وذلك في ديسمبر 1949 وفي الحين قامت قيادة الحزب بتعيين ثلاثة شخصيات[2] وطنية كلهم يتكلمون القبائلية على رأس الفيدرالية الحزب بفرنسا وطلب من السادة رجيف بلقاسم، سعدي صادق، شوقي مصطفاوي بأن يقوموا بإعادة تنظيم خلايا الحزب بفرنسا كما قام كريم بلقاسم من جهته بالقضاء على جميع المعارضين لمصالي الحاج وقيادته في بلاد القبائل وذلك للمحافظة على وحدة الحزب أما بالنسبة للدكتور الأمين دباغين الذي سكت عند مناقشة قضية أنصار البربرية في اللجنة المركزية للحزب فقد تم فصله وإبعاده من الحزب يوم 02 ديسمبر 1949 وسبب طرده يعود إلى وجود أنصار البربرية في الجناح المؤيد للعمل العسكري الذي يتزعمه وخاصة أنهم كانوا يتنكرون لعروبة الجزائر ويتهمون مصالي بالديكتاتورية[3].

وبعد إبعاد الأمين دباغين قام عبان رمضان بشرح سياسة الحزب الجديد في ناحية قسنطينة وتدعيم صفوف حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية ومن هنا يتضح لنا أن العناصر المتطرفة في الحزب فقدت نفوذها في النهاية[4].

---

[1]- حسين آيت أحمد: روح الاستقلال مذكرات مكافح، 1942-1952، المصدر السابق، ص 198.

[2]- عمار بوحوش: المصدر السابق، ص ص 318-320.

[3]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعمار والحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق ، ص 80.

[4]-عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المصدر السابق. ص 320.

المبحث الثالث: التطورات السياسية والعسكرية قبيل الثورة

1- تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل C.R.U.A:

بعد اكتشاف المنظمة الخاصة عام 1950[1] عملت السلطات الفرنسية بسياسة قمعية استهدفت بها العناصر الشابة التي من شأنها أن تشكل أي تنظيم ثوري جديد، في حين أن قيادة حزب الشعب تأثرت بالأفكار الإصلاحية إلا أنها ما لبثت أن وقفت في أزمة عميقة، في مقدمتها الصراع بين المصاليين والمركزيين بسبب الأزمة التي وقعت داخل الحزب، فظهورها كان حتمية الديمقراطية. وكان ذلك مراع حول زعامة الحزب، فظهورها كان حتمية لذلك التطور في طبيعة النضال الوطني الذي بدأ يسيطر على الحياة السياسية وتجسد هذا التطور في اكتساح التيار الثوري لكل المجتمعات السياسية ومن هنا أصبحت هي القوة النشيطة والحيوية في الحركة الوطنية[2].

ظهرت اللجنة الثورية للوحدة والعمل للعلن في 23 مارس 1954[3] وكان هدفها هو الإصلاح والتنسيق بين مختلف الاتجاهات قصد الإعداد للثورة وعدم ترك المناضلين ينجرون وراء هذه الخلافات وعدم تأييد أي طرف من الأطراف المتصارعة؛ وأمام هذه الأزمة لم تتوقف همة أعضاء المنظمة الخاصة على مواصلة العمل النضالي وبذلك وقفوا موقف الحيادي في تلك الأزمة وقرروا الانتقال إلى العمل الثوري الفعلي بتأسيس حركة قوية تأخذ على عاتقها مهمة إعادة بناء حركة انتصار الحريات الديمقراطية ويؤثر على المصاليين والمركزيين على حد سواء وتكون قيادتها جماعية وسياستها الكفاح المسلح وتكون مستقلة تماما عن قيادة الحزب كتيار ثالث بعيد عن المصاليين والمركزيين وذلك المسعى وللتوفيق بين جناحي الحزب تأسست

---

[1]- محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939.1951، المصدر السابق، ص 1217.

[2]- صولي آمال: تطور الحركة الوطنية الجزائري 1945-1954، المرجع السابق، ص 66.

[3]- جمعي طهاري: الثورة الجزائرية 1954-1962 بشهادات حية من جميع الولايات التاريخية، (د.ط)، دار الهدى، الجزائر، 2020، ص 29.

اللجنة الثورية للوحدة والعمل C.R.U.A والتي جمعت بين قدماء المنظمة الخاصة وعلى رأسهم محمد بوضياف وبين بعض عناصر اللجنة المركزية وعلى رأسهم محمد دخلي وعموما فاللجنة الثورية للوحدة والعمل تتحمل بعدا سياسيا جديدا أكثر واقعية لكنها تحمل مشروع يتماشى والطموحات ذات النزعة الثورية[1].

وقد تميزت اللجنة الثورية بجملة من الأهداف نذكر منها:

- وحدة الحزب عن طريق مؤتمر موسع ديمقراطي لضمان الداخلي.

- منح الحزب قيادة ثورية وهو هدف ظاهري .

- كما قامت بإصدار نشرية للتعبير عن آراء المناضلين المحايدين وكان الهدف الأساسي لبوضياف ورفاقه هو البحث عن الإمكانيات لإعادة بعث المنظمة السرية والتحضير للثورة وقد أصدرت المنظمة نشرية بعنوان "الوطني" للدفاع عن موافقتها وتحديد توجهاتها وبفضل دعوتها لتجاوز الأزمة والشروع في العمل المباشر أصبح لهذه المنظمة قوة مؤثرة خاصة وأنها بادرة لتجنيد الطاقات وتصحيح المسار النضالي[2].

وماذا حققت المنظمة أهدافها خلال 3 أشهر من العمل وجاءت لحظة الانطلاق بين قدامى المنظمة السرية والمركزيون[3].

[1]- جمعي طهاري: المرجع السابق، ص 30.

[2]- صافي حجوب: نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية 1966-1958، مصطفى أوعامري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص الحركات الوطنية المغاربية، جامعة تلمسان، 2016/2015، ص17.

[3]- صولي آمال: المرجع السابق، ص 67.

2- اجتماع اللجنة 22:

عزمت اللجنة الثورية للوحدة والعمل إلى دعوة العناصر الفاعلة لعقد اجتماع الاثنين والعشرين التاريخي يوم 25 جويلية 1954 بالعاصمة، وتم التحضير لهذا الاجتماع في سرية تامة، حيث تم عقده في منزل المناضل الياس دريش بصالمبي (المدينة حاليا) وكان ذلك بإشراف اللجنة التحضيرية، حيث لعب القادة الرئيسيون من أمثال محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، ورابح بيطاط الدور الأساسي في التنظيم وتوجيه ما يخدم ويساعد على تفجير الثورة بإضافة إلى حضور اطارات المنظمة الخاصة المتواجدين عبر أنحاء الوطن من أمثال: الزبير بوعجاج، عثمان بلوزداد، محمد مرزوقي، عن الجزائر العاصمة بوشعايب أحمد، سويداني بوجمعة، عبد الحفيظ بوصوف[1]، عبد الملك رمضان، عبد القادر العمودي من منطقة وهران لخضر بن طوبال، عمار بن عودة، زيغود يوسف من شمال قسنطينة، باجي مختار من سوق أهراس مشاطي محمد، حباشي عبد السلام، السعيد بوعلي، رشيد ملاح، واعتذر خليفي عبد القادر وأنا بعنه عبد الرحمان قاسي[2] ولم يحضر كريم بلقاسم وأعمران، ولكن بن بولعيد تكلم باسمهم وأبلغهم بأنهما موافقان على كل ما سيقرره المجتمعون وقد عين بالاجتماع مصطفى بن بولعيد رئيسا للاجتماع ثم قدم بوضياف عرض شاملا لأسباب الفشل الذي آلت إليه اللجنة الثورية[3] للوحدة والعمل، وختم قوله بأنه لم يبق هناك حل إلا القيام

---

[1]- ولد في ميلة، بدأ نضاله السياسي وعمره 32 سنة، فعمل في منظمة حزب الشعب الجزائري حتى أصبح مسؤول عمالة قسنطينة كما كان عضو في المنظمة الخاصة وبعد اكتشافها انتقل إلى عمالة وهران وأيضا كان عضو اللجنة الثورية في الاتحاد والعمل التي منها اندلعت أول شرارة للثورة، وفي مؤتمر 20 أوت 1956 انتخب عضو في المجلس الوطني للثورة وانتخب أيضا عضو في لجنة التنسيق وعين في ماي 1958 مسؤولا عن مصلحة المخابرات. (ينظر): جريدة المجاهد اللسان المركزي لجبه التحري الوطني، (ط.خ) 19 سبتمبر 1958، ص3.

[2]- قادري ايمان، عثامنية أسماء: التطورات السياسية في الجزائر ما بين 1945-1954، مدور خميسة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر ، ، جامعة قالمة، 2019/2018، ص 80

[3]- زهير إحدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائري 1954-1962، ط1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 09.

بالثورة ثم استعراض شامل من طرف جميع الحاضرين لإمكانيات المادية والبشرية وخصوصا السلاح المتوفر، فتبين أن السلاح قليل وكثير منه عبارة عن بنادق صيد ومسدسات وبعض المفرقعات وعدد قليل من بنادق حرب وأن عدد المناضلين لا يتجاوز ألفا وخمسمائة في التراب الوطني كله تغمرهم إرادة قوية في القتال والاستشهاد واتفقت الأغلبية على أنه وإن كان الاستعداد غير كاف يجب القيام بالثورة في الحال دون الانتظار واتفق الجميع على أن يكون الهدف الأول هو الحصول على عدد كبير من الأسلحة بطريقة الهجوم على ثكنات العدة وتجنيد المناضلين وراء الثورة وعل كل واحد الشروع في ناحيته للتحضير لهذا الحدث الهام إضافة إلى ذلك تطرق الاجتماع إلى محاربة الزعامة مؤكدين أن التجربة التي عرفها حزب الشعب مع زعامة مصالي مضت ولن تعود مرة أخرى وأن القيادة لن تكون إلا جماعية وفي الأخير عين مصطفى بن بولعيد لمواصلة التحضير[1] ولكنه تنازل وكلف بوضياف بذلك وقام بوضياف بتعين لجنة متكونة من بن بولعيد وبوضياف وبن مهيدي وديدوش وبيطاط للقيام بالنقاط التالية:

1- تعيين منسق الثورة على أن المبدأ الذي يجب أن تسير عليه الثورة هو القيادة الجماعية والابتعاد عن الزعامة الفردية لتفادي الموقف الذي وقفه مصالي الحاج.

2- الاتصال بكريم بلقاسم وجماعة القبائل الذين لم يحضروا الاجتماع لإقناعهم بالانضمام إلى الثورة.

3- تحديد تاريخ اندلاع الثورة[2].

لما قرب موعد تفجير الثورة ومع تطور الأحداث بسرعة، وقفت تغييرات في المواقف لبعض من أسندت إليهم مناطق معينة، فتعين على اللجنة السداسية أن تبت في قضية الثورة،

[1]- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1989، ص 109.

[2]- سعدي وهيبة: الثورة الجزائرية مشكلة السلاح 1954- 1962، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص ص 21- 23.

وأن تسرع في تدراك الأمور قبل فوات الأوان فكان الاجتماع المصيري والأخير للجنة الستة في مسكن بوقشور مراد بلابوانت بيسكاد رقم 24 رايس حميدو وحاليا يوم 23 أكتوبر 1954 واستقر الرأي على مبدأين أساسيين هما اللامركزية نظرا لاتساع رفقة العمل الثوري وأولوية الداخل على الخارج، بمعنى أن القرارات الهامة ينبغي أن تتبع من المقاتلين بالداخل ويشمل جدول أعمال لجنة السنة على:

- السعي لتموين هذه الحركة.
- إعطاء اسم وعنوان لهذه الحركة السياسية الثورية.
- تحديد يوم الاندلاع.
- تحديد الأهداف في أول الأمر.[1]

وبعد أن قرر أعضاء لجنة الستة الاعتماد على أنفسهم في تفجير الثورة ثم تحديد تاريخ اندلاع الثورة[2]، والاحتفاظ بسريته، كما تقرر تسمية التنظيم السياسي بـ (جبهة التحرير الوطني) وفتح باب الانخراط لكل جزائري مهما كان انتماؤه السياسي، كما تم الاتفاق على إطلاق اسم (جيش التحرير الوطني) (أنظر الملحق رقم 4، ص 132- 133) على المقاومين لأن نواة هذا الجيش مشخصة في الأفواج المكونة من طرف المنظمة الخاصة ومصادقة الجميع على هذا الاقتراح، كما تم الاتفاق على أن تكون العمليات العسكرية[3] موزعة في كامل أنحاء البلاد تقريبا، لأنهم استفادوا من التجارب السابقة، وأدركوا أن إعلان الثورة أو القيام بها في جهة من تراب الوطن دون جبهة أخرى، أو تأجيل جهة ما، أو إعطاء أولوية لجهة ما عن الأخرى يعد

[1]- رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، ص 14.
[2]- زهير احدادن: المرجع السابق، ص 11.
[3]- محمد حربي: المصدر السابق، ص 110.

تسهيلا للعدو في القضاء على الثورة ولذلك قرروا أن تكون الثورة شاملة لكل جهات الوطن شماله وجنوبه شرقه وغربه.

كما تم التقسيم البلاد الى خمس كما يلي : تحديد خريطة الجزائر إلى ستة مناطق وتعيين قادتها بشكل نهائي على النحو الآتي:

1- المنطقة الأولى: الأوراس بقيادة مصطفى بن بولعيد.

2- المنطقة الثانية الشمال القسنطيني بقيادة ديدوش مراد.

3- المنطقة الثالثة القبائل بقيادة كريم بلقاسم.

4- المنطقة الرابعة الوسط بقيادة رابح بيطاط.

5- المنطقة الخامسة الغرب الوهراني بقيادة العربي بن مهيدي.

6- منطقة الجنوب تقرر تعيين قيادتها إلى وقت لاحق[1].

إضافة إلى ذلك فقد كلف محمد بوضياف بدور التنسيق والاتصال بمراكز المساندة بالخارج مع الإقامة في أوروبا، بالإضافة أن هناك ثلاثة من القادة كانوا قد استقروا بالقاهرة وهم:

- أحمد بن بلة مكلف بالتسليح.
- آيت أحمد الحسين مكلف بالعلاقات الخارجية.
- محمد خيضر مكلف بالعلاقات السياسية[2].

استهدفت هجومات الأفواج الأولى لجيش التحرير الوطني مراكز حساسة للسلطات الاستعمارية في العديد من مناطق الوطن، مراكز الدرك، مزارع المستوطنين التي استحوذوا

[1]- محمد العيد مطمر: ثورة نوفمبر 1954 في الجزائر (1954-1962) الأوراس، النماشة أو فاتحة النار، دار الهدى، الجزائر، ص79.

[2]-سعيدي وهيبة: المرجع السابق، ص 23.

عليها بالقوة، البنايات الإدارية والمدنية والوحدات الصناعية والاقتصادية، شبكات كهربائية والشبكات الهاتفية وأعمدتها، نسف الطرق والجسور، حرق وسائل النقل وإعدام بعض المتعاونين مع السلطات الاستعمارية وباعتراف السلطات الاستعمارية، فإن حصيلة العمليات الهجومية ضد المصالح الفرنسية عبر كل مناطق الجزائر ليلة أول نوفمبر 1954، قد بلغت ثلاثين عملية خلفت العديد من القتلى والجرحى الأوروبيين وعملاء وخسائر مادية معتبرة تقدر بالمئات من الملايين من الفرنكات بينما قدر المجاهد سالم بوبكر في بحث دقيق مجموع الهجومات العسكرية المنفذة في كامل التراب الوطني ب 80 عملية[1].

ومن هذا المنطلق ظهرت جبهة التحرير الوطني بصورة علنية في 1 نوفمبر 1954 في نهاية اجتماع اللجنة السداسية وهي تنظيم سياسي شعبوي يضم كل مواطن جزائري كفرد أي كان منبعه الاجتماعي والفكري، يقبل برنامج الجبهة المعلنة لخوض الكفاح المسلح من أجل الاستقلال[2].

- إعداد منشور بيان أول نوفمبر يعلن الثورة ويبين أهدافها[3].

- تجنيد الجماهير للمعركة ضد المستعمر الفرنسي.

- تحديد تاريخ اندلاع الثورة التحريرية، وكان اختيار منتصف ليلة الأحد إلى الاثنين الفاتح من نوفمبر 1954 كتاريخ انطلاق العمل المسلح يخضع لعمليات تكتيكية عسكرية، منها وجود عدد كبير من جنود وضباط جيش الاحتلال في عطلة نهاية الأسبوع، يليها انشغالهم بالاحتفال بعيد القديسين وضرورة إدخال عامل مباغتة الفرنسيين حتى تكون انطلاقة الثورة

[1] - زهير احدادن: مرجع سابق، ص 11.

[2] - أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.س، ص ص 193- 194.

[3] - زهير احدادن: المرجع السابق، ص 12.

موفقة، بالإضافة إلى قدسية هذا اليوم التاريخي تفاؤلا بميلاد الرسول -صلى الله عليه وسلم- واستلهاما بمعاني الجهاد.

- وضع اللمسات الأخيرة لخريطة المخطط الهجومي في ليلة أول نوفمبر في كامل التراب الوطني.

- تحديد اليوم الموعود أي 1 نوفمبر على الساعة الصفر كما كان مقرر في "15 أكتوبر 1954".

- تحديد كلمة السر لليلة أول نوفمبر 1954 بـ "خالد" و "عقبة".

- ورغم الإمكانيات المادية والبشرية كانت ضئيلة جدا ولم يتجاوز عدد المجاهدين في ليلة أول نوفمبر 1954 (1200 مجاهد على مستوى التراب الوطني) مسلحين ببنادق صيد وبنادق أتوماتيكية من مخلفات الحرب العالمية الثانية وبحوزتهم قنابل وسكاكين وفؤوس وعصى[1].

[1] - قادري ايمان، عثامنية أسماء: التطورات السياسية في الجزائر بين 1945- 1954، المرجع السابق، ص82.

خلاصة:

أيقن قادة الحركة الوطنية جزائرية بعد مجازر 08 ماي 1945 أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بمثلها فلا خطابات سياسية ولا انتخابات محلية أو برلمانية أو برامج إصلاحية تستطيع أن تعيد للشعب حريته، ومن هنا أدرك أغلب الشباب (النخبة) بضرورة تسابق الزمن ومحاولة اللحاق بالركب، وكانت القواعد الأولى دقيقة والعزيمة قوية لدى كل أفراد هذه المجموعة الثائرة وأن ظهور الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية يعتبر منعرجا، فالمشاركة بعض الأحزاب في الانتخابات الفرنسية المختلفة رغم معرفتهم بالمراوغات الفرنسية مسبقا هو دليل أخر على استمرار بعض الأحزاب السياسية على نفس المنهج الأزمة التي تعرضت لها حركة انتصار الحريات الديمقراطية كانت ضربة قاسية بحيث كادت مسألة الشقاق التي تؤدي إلى ما لا يحمد عقباه لولا الفريق الحيادي من قدماء المناضلين في المنظمة الخاصة الذين سعوا إلي التوفيق بينهما لكن هذه الجهود فشلت مما أدت إلى ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي حملت على عاتقها مهمة تفجير ثورة 01 نوفمبر 1954.

الفصل الثاني

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين قبيل الثورة التحريرية 1945ـ1954

تمهيد

المبحث الأول: الواقع الاقتصادي

1-في المجال الزراعي

2- في المجال الصناعي

3- في المجال التجاري

4-في مجال الخدمات

المبحث الثاني: الواقع الاجتماعي

1-السكان

2-الوضع الصحي

3-مشكلة البطالة

4-هجرة السكان

خلاصة الفصل

تمهيد:

تميزت الفترة ما بين 1945- 1954 بوضع اقتصادي واجتماعي عصيب فقد استغل الاستعمار الفرنسي الأراضي والثروات وعمل على تشويه الشخصية الجزائرية ومحوها حضاريا وماديا، فعمد إلى نزع الملكة من الشعب ومصادرة الأراضي، مما أدى إلى ارتفاع البطالة والتي زاد من حدتها الضغط الديمغرافي، وصعوبة التموين، خصوصا في الأرياف لينعكس سلبا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي على الجزائريين بصورة بشعة وهذا ما برز جليا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية أي 1945- 1954، فكيف كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين قبيل الثورة التحريرية 1945- 1954؟

المبحث الأول: الواقع الاقتصادي

1- في المجال الزراعي:

جرد الاستعمار الفرنسي الشعب الجزائري من كل أراضيه الفلاحية الخصبة، وصادرها بالقوة وبصورة متدرجة، حيث استولى على مساحة مليونين وثلاثمائة ألف هكتار 2300.000 من أجود الأراضي وملكها لحوالي 25.795 معمرا أوروبيا، وهو ما يمثل ثلاثة في المائة 3% من مجموع الأراضي الزراعية بينما نجد 2.109.742 فلاحا جزائريا لا يملكون سوى نسبة سبعة في المائة 7% من الأراضي الفلاحية غير الخصبة، ذات المردود الضعيف والمتردي[1].

وبما أن الزراعة هي مورد الرزق الوحيد لأكثر من 78% من الجزائريين وتؤمن حياة حوالي 95% من الجزائريين عمد الاستعمار على انتزاع الأراضي من أهلها الشرعيين بشكل واسع حتى أصبحت معظم الأراضي الخصبة بأيدي المعمرين، أما الجزائريين فقد بعثوا إلى المناطق الوعرة الفقيرة بدعوى أنهم لا يعرفون استغلال الأراضي بطريقة علمية في نظرهم.[2]

وبفعل عمليات الاغتصاب تلك تحول الفلاحون الجزائريون الذين كانوا قبل الاحتلال يمثلون الأغلبية الساحقة من السكان، إلى مجرد خماسين أو أجراء موسمين أو إلى أناس عاطلين عن العمل يعيشون من التسول أو من الأعشاب والنباتات التي تجرد بها الطبيعة.[3]

والملاحظ أن سياسة الاستعمار لم تقتصر على انتزاع الأراضي بل تجاوزت ذلك لتشمل المقابر وبع أراضي العرش.[4]

وقد وصل مجموع الملكيات المسجلة زراعية أو غير زراعية بين سنتي 1945-1954م، إلى حدود 10 ملايين هكتار منها 27200.000 هكتار ملكا للأوروبيين، موزعة

---

[1]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1954، المرجع السابق، ص 48.

[2]- يسلي مقران: الحركة الدينية والإصلاحية في منطقة القبائل 1920- 1945، ص 48.

[3]- العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، ص 17.

[4]- يسلي مقران: المرجع السابق، ص 48.

عى 25000 مالك، والباقي أي 7 ملايين هكتار وتشكل 72% من الأراضي الصالحة للزراعة فكانت بحوزة الجزائريين وهي مناطق قليلة الإنتاج لقلة خصوبتها، وبعضها غابات، كما أن معظمها يتوزع عبر الهضاب العليا أو المناطق الجبلية وفي المناطق الصحراوية أيضا فنجد مثلا أن معدل إنتاج الهكتار الواحد في الأراضي التابعة للمستوطنين من مادة القمح يصلب إلى 8.7 قنطار، مقابل 4.9 قنطارا في الأراضي التي يملكها الجزائريون، كما أدخل الفرنسيون تقنيات حديثة في ميدان الفلاحة وتحسين أساليبها إلا أن وضعية الفلاحة الجزائرية بقية متخلفة، مما زاد في بؤس الجزائريين وكثرت مشاكلهم، ونتيجة لهذا الوضع قامت السلطات الفرنسية بانتهاج وابتكار سياسة جديدة تعتمد على تأسيس هيأت فلاحية مهمتها تقديم التوجيه والإرشاد الفلاحي والقروض ومختلف أنواع الدعم.[1]

فظهرت مثلا الشركة الأهلية للاحتياط (sip)[2]والشركة الزراعية للاحتيا(sap)[3]، إلا أن الفلاحين الجزائريين جراء هذه الشركات اضطروا إلى بيع أراضيهم للمستوطنين نتيجة الديون المتراكمة على عاتقه، وتركزت رؤوس الأموال لصالح المستوطنين وكبار الملاك العقاريين[4].

فقد كان هدف هؤلاء المغامرين هو استغلال الأراضي الجزائرية وثرواتها وافتقار أهلها، وبهذه الطريقة أصبحت الأراضي التي تقع في السهول وعلى مجاري المياه في يد المستوطنين

[1]- جيلالي صاري: تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830- 1962، تر: قندوز عياد فوزية ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2010، ص ص 162-163.

[2]- الشركات الأهلية للاحتياط (sip): تأسست بموجب القانون الصادر في 14 أفريل 1893الرامي بإنشاء مؤسسات ذات منفعة عامة يطلق عليها اسم الشركة الأهلية للاحتياط، هدفها مساعدة الفلاحين الجزائريين الفقراء وتقديم قروض مالية لهم بغرض تطوير محصولهم الفلاحي وتحسين أدوات العمل وتجديدها، وأيضا من أجل إدماجهم في الضمان الاجتماعي، وقد حضي هذا القانون بموافقة وتأييد الحاكم العام للجزائر (جول كامبون)، (ينظر) في بن داهة عدة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962، ج1، ط1، 2013، ص 300.

[3]- الشركة الزاعية للاحتياط (sap): ظهرت هذه الشركة عند فشل الشركات الأولى بموجب القانون الصادر بـ19 جويلية 1933، تهدف إلى تقديم قروض فلاحية على شكل تعاونيات للفلاحين، وكذلك تزويد بعض الخدمات الخاصة مثل تأجير المعدات ولوازم البذر (ينظر) بن دهة عدة: المرجع نفسه، ص 319.

[4]- بن دهة عدة: مرجع نفسه، ص 318.

الأوربيين ولم يعد الجزائريون يملكون سوى 7% فقط من الأراضي الزراعية الخصبة في سواحل الجزائر و17% في منطقة متيجة بضواحي العاصمة ونحو 15% في منطقة وهران، و23 % في مستغانم، و24% في منطقة سيدي بلعباس.[1]

وقس على ذلك بالنسبة للأراضي الزراعية الخصبة الأخرى اعتمادا على إحصاء أجرته الحكومة الفرنسية في الجزائر قبل ثورة نوفمبر فإن متوسط ما يملكه المزارع الأوربي قد ارتفع من 108 هكتار سنة 1940 إلى 126 هكتار سنة 1952.[2]

حيث زادت ملكية المعمرين للأراضي الجزائرية خلال الفترة ما بين (1940- 1952) على حساب المزارعين الجزائريين، ولم يقتصر الأمر على مصادرة أراضي الجزائريين بل عمل الأوروبيون على تحويل الأراضي[3] التي استولوا عليها إلى زراعة الكروم لفرض إنتاج الخمور، بحيث وصلت الأراضي المزروعة كروما حتى عام 1910 إلى 15 ألف هكتار ثم تطورت إلى 400 ألف هكتار عام 1935، ومن هنا نلاحظ أن توزيع الأراضي في الجزائر كان غير عادل، بحيث أصبح جلها في أيدي الأوروبيين وأصبح الجزائريون مستأجرين في بلادهم بعدما كانوا ملاكين لأراضيهم، وهذا الجدول يوضح توزيع 20 مليون هكتار سنة 1954م تتوزع حسب طبيعة الملكية.

طبيعة الملكية	المساحة بالهكتار
الدولة	5000.000
البلديات	4000.000
المعمرين	2500.000
الجزائريين	8500.000

[1]- يسلي مقران: المرجع السابق، ص 49.

[2]- يسلي مقران: المرجع السابق، ص 49.

[3]- شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، تر: عيسى عصفور، ج1، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص ص 168- 169.

وبعدما فشلت التجارب الأولى للاستعمار في زراعة بعض المنتوجات الاستوائية وانحصرت الفلاحة الاستعمارية في زراعة الحبوب كملائمتها للمناخ الشبه الجاف، واستمر الوضع على ذلك إلى بداية القرن العشرين حيث وجهت الفلاحة إلى الاستثمار الرأسمالي الأوروبي وأدخلت زراعة المنتوجات التجارية الموجهة إلى التصدير كما هو الحال كروم الخمر الذي ارتفعت مساحته من 20.000 هكتار عام 1830 إلى 180.000 هكتار عام 1907، ثم إلى 330.000 هكتار عام 1950 بالإضافة إلى ذلك شهدت توسع زراعة الحمضيات بكل أنواعها والتي وصلت مساحتها إلى أكثر من 50.000 هكتار عام 1930 في السهول الساحلية.

وفي وادي الصفصاف والمتيجة ونجد أيضا زراعة المنتوجات الصناعية مثل التبغ والطماطم الصناعية.... الخ[1].

كمنا تم تحويل الأراضي الموجودة في معسكر وضواحيها من زراعة الأرز إلى زراعة الكروم حتى يفسح المجال لتوسيع مساحات الكروم وكذلك الأمر في شمال شرقي الجزائر، حيث أهملت زراعة القمح وسائر أنواع الحبوب الغذائية لفائدة الكروم أيضا وإذا كانت مغارس الكروم قد أنشئت على حساب زراعة الحبوب، فإن اقتصار المعمرين في استغلال المساحات[2]، التي وجدوها عند الغزو، وعدم التفاتهم إلى الجنوب حيث تتوفر المياه الجوفية، قد أديا بسبب ارتفاع عدد السكان إلى تزايد الحاجيات إلى تحويل الجزائر من بلد مصدر للحبوب إلى بلد يمد يده ليحصل على قوت أبنائه، أما سكان الريف من الجزائريين فإنهم كانوا يعيشون حياة ضنكاء،

[1]- عميراوي أحميدة وآخرون: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830- 1954)، (ط.خ) منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، الجزائر 2007، ص 93.

[2]- محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المصدر السابق، ص 48.

يكتفون بالخبز والماء والثياب الرثة في غالب الأحيان وهذا نتيجة سيطرت المستعمر على ممتلكاتهم وأرزاقهم[1]

وبالرغم من هذه الحالة الصعبة إلا أن فرنسا لم تسعى لتحسين الوضع أو العمل على تقديم إعانات كافية لإنقاذ الفلاحة الجزائرية، بحيث أن الإعانات المخصصة للجزائريين كانت جد قليلة مقارنة مع ما يحصل عليه الأوروبيين، ففي أكتوبر 1952 لم تحصل الشركة المحلية لإقراض الفلاحين بمعسكر إلا على 2.5 مليون فرنكا، بينما كانت المبالغ التي طلبها الفلاحون تقدر بـ16 مليون من الفرنكات.[2]

ومن هنا نلاحظ أن جل ما تنتجه محاصيل الجزائر من خيرات هي في خدمة المستعمرين، وبهذا انعكست سياسة المستعمر على وضعية الجزائريين سلبا، لاستنزافها كل الخيرات الفلاحية وتحويلها إلى فرنسا وبعد فراغ مخازن الجزائر، خيم على أغلب المناطق الجزائرية الفقر والجوع بحجة تغذية الوطن الأم (فرنسا).[3]

علما أن الجزائر خلال سنة 1945 تعرضت إلى أزمة اقتصادية خانقة تسببت في مجاعة كبيرة استغرقت خمس سنوات، ثم تبعها موجة جراد كثيف أتى على الأخضر واليابس، فانخفض إنتاج الحبوب من 2 مليون قنطار في سنة 1945 وارتفع سعر القمح من 800 إلى 2000 فرنك، حيث شهدت أغلب المواد الغذائية ندرة مثل السكر والقهوة والحليب، والحبوب والقمح... الخ، وانتشرت السوق السوداء على حساب السكان الجزائريين[4].

---

[1]- محمد العربي الزبيري: المصدر نفسه، ص 41.

[2]- محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص ص 89- 90.

[3]- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية 1930- 1945، المصدر السابق، ص 188.

[4]- عبد الحميد زوزو: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية وروافده الثقافية والإعلامية الإصلاحية 1880-1954، المرجع السابق، ص 287.

أما فيما يخص الثروة الحيوانية فلم تسلم من نهب وبطش الاستعمار باعتبار أن مراعي الجزائر كانت تزخر بأنواع مختلفة من الحيوانات مثل ألأبقار والأغنام والماعز والبغال والحمير[1].

وبسبب سياسة المستعمر المستبدة انخفض قطيع الغنم من 6.4 مليون رأس في سنة 1939 إلى 2.8 مليون رأس سنة1946، كما انخفضت إلى 4.3 مليون رأس سنة 1954 ولم تكن ألأغنام أوفر حظا من الماعز الذي تناقص تعداده هو الآخر[2].

أما تربية الأبقار عرفت هي الأخرى تدهورا ملحوظا فقد قدرت هذه الثروة بحوالي 09 ملايين رأس سنتي 1916- 1917، وانخفضت إلى 5 ملايين رأس سنة 1954[3]، بسبب نقص المراعي والأعلاف وفقر المربين ونقص المياه المخصصة لسقي المواشي وكذلك النزوح الريفي[4].

ومن بين المحطات والمعاهد والمدارس التي كانت تدعم الاقتصاد الزراعي الكلولونيالي نذكر:

- المعهد الفلاحي للجزائر بالحراش وتلحق به مساحة أرضية بـ37 هكتار منها 27 هكتار خاصة بالكروم.
- المدرسة الزراعية سكيكدة المخصصة لإجراء الأبحاث الزراعية الساحلية.
- المدرسة الزراعية بسيدي بلعباس وأخر بعين تيموشنت وأخر بعين الحجر بوهران لدراسة الحبوب في المناطق الجافة.
- محطة الأصنام لإجراء تجارب زراعة القطن.

---

[1]- محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المصدر السابق، ص 39.

[2]- مصطفى سعداوي: المرجع السابق، ص 27.

[3]- أحمد مهساس: الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 173.

[4]- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية، ج3، المصدر السابق، ص 40.

- محطة قسنطينة لزراعة التبغ.
- محطة بوفاريك لزراعة الموالح.
- ضيعة واد السمر بـ 64 هكتار.
- ضيعة في الرويبة بـ15 هكتار.
- المدرسة التطبيقية للفلاحة بسيدي بلعباس بـ18 هكتار ويختص فيها التكوين بزراعة الكروم.
- المدرسة الفلاحية بعين تيموشنت بـ97 اقتصادها الكروم.
- المدرسة الفلاحية لقالمة بـ130 هكتار اقتصادها الحبوب.
- المشتلة الجهوية بتلمسان بـ04 هكتار واقتصادها الفواكه[1].

2- في المجال الصناعي:

كانت الصناعة في الجزائر تقليدية ويتمثل أغلبها في النسيج والحلي والطرز والدباغة والنحاس والحديد والجلود والسروج والبراميل، وإختص اليهود بصناعة الذهب والأحجار الكريمة،[2] وكان الريف الجزائري يساهم في تمويل المدينة بما تحتاجه من المواد الضرورية للصناعة وبناء على ما ذكره حمدان خوجة أن قرى كثيرة كانت تتواجد بالريف، وكانت هذه القرى المنتشرة في جبال فليسة وزواوة وبني عباس... وبهذه القرى مراكز لصناعة الأسلحة والذخيرة وكان سكان هذه الأرياف على دراية جيدة بطرق إستخراج المعادن، خاصة الحديد والرصاص وملح البارود بجانب إتقانهم لصناعة الأغطية والبرانس من الصوف كما كانوا

[1] - بن داهة عدة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830- 1962، المصدر السابق، ص 267.

[2] عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، الرجع السابق، ص 186.

يستخرجون المعادن والفحم ويصنعون الزرابي والحصير[1] فواقع الصناعة في الجزائر كان ضعيف.

عملت السلطة الفرنسية على محاربة التصنيع بالجزائر، لتتمكن هذه الأخيرة من السيطرة على السوق الجزائرية وإبقائها سوقا مفتوحة لهم بلا قيود ولا حدود حيث أن فرنسا كانت تصدر خيرات الجزائر إليها على شكل الخام[2].

الجدول التالي يبين ذلك وفقا للإحصائيات الرسمية المسجلة في سنة 1953.

المعدن	الإنتاج	التصدير
الحديد	3332000 طن	3031000 طن
الرصاص	11800 طن	9100 طن
الفوسفات	702600 طن	562000 طن
الفحم	295000 طن	9000 طن

كان مصير الصناعة الجزائرية التقليدية قد تلاشى بسبب منافسة الصناعة الفرنسية وبسبب الضرائب المفروضة على الجزائريين والصناعيين ومنافسة المعمرين الذين أوتوا كل مساعدة مادية ومعنوية من طرف الإدارة الفرنسية لتأخذ بذلك الصناعة الفرنسية الأسبقية على البضائع والمصنوعات الجزائرية[3] وبحلول سنة 1940 بدأ في الاهتمام بالتصنيع وفي الجزائر، وقد كشفت الحرب عن عيوب الإمكانيات الاقتصادية المتوافرة فيما أعطى مخطط التصنيع الذي بدأ عام 1947 بعض النتائج وفي عام 1948 بدأ العمل في إنشاء 63 وحدة تصنيع،

[1] - عميراوي أحميدة وآخرون: المرجع السابق، ص 21.

[2] - أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 126.

[3] - مصطفى طلاس، بسام العسلي: الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 51.

وفي 1949 وافقت لجنة مخطط التصنيع على 30 مشروعا من بين مئات الطلبات ورغم هذا الجهد فإن الصناعة الجزائرية لم تتمكن من تشغيل سوى مئات الآلاف من المسلمين وهو ما جعل هجرة العمال الأكفاء المسلمين نحو فرنسا [1].

ويمكن رد تأخر التصنيع في الجزائر إلى غياب طبقة مقاولين ذوي عقلية تصنيعية إضافة إلى ارتفاع سعر الطاقة واليد العاملة غير المتكونة[2].

وقد أهملت الصناعة في الجزائر، كباقي دول العالم الثالث لتتخصص في تصدير المواد الأولية، وقد نجحت السلطات الاستعمارية في مهمتها عندما اندلعت الثورة حتى صناعتنا التقليدية، وصرنا نستورد كل شيء تقريبا، ولم نعد نسمع إلا عن مصانع الأسلحة والبارود، ولا عن الورشات البحرية الخاصة بصناعة السفن، وبالمقابل تضاعفت كميات المعادن المنجمية المستخرجة فأصبحنا نصدر إلى الموانئ الفرنسية سنة 1954، حوالي 60 ألف طن من الفوسفات، وثلاثة ملايين ونصف مليون طن من الحديد وأربعمائة ألف طن من الفحم ...إلخ[3] فالمستعمر ركز على استغلال الثروات الطبيعية المختلفة والتي على أساسها انطلقت الثورة الصناعية والتكنولوجية الفرنسية[4] وقد قضى الاستعمار على ارتباط الفلاحة والزراعة بالصناعات المحلية التقليدية التي زاحمها المستعمر الفرنسي وعمل على إضعافها والقضاء عليها، باستيراد مصنوعات مماثلة لها من فرنسا وتوزيعها بشكل واسع، أدى في النهاية إلى

[1]- محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2، المصدر السابق، ص 1057.

[2]- شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، المصدر السابق، ص ص 88- 89.

[3]- محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المصدر السابق، ص 43.

[4]- صالح فركوس: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)، دار العلوم، الجزائر، 2005، ص 422.

إفلاس أرباب الحرف الجزائريين، وإغلاق محلاتهم ووحداتهم الصناعية وانضمامهم إلى جحافل العاطلين عن العمل [1].

3- في المجال التجاري.

تميزت التجارة الجزائرية بالضعف داخليا، فقد كانت عبارة عن تجارة التجزئة ... إلا أن الأوروبيون في المدن الكبرى كوهران، مستغانم، سيدي بلعباس قد سيطر عليها، فمعظم الجزائريين كانت تعاملاتهم في الأسواق والأحياء الشعبية وفي القرى والدواوير وأغلبها كانت بشكل سري وفوضوي خارج السجل التجاري مثل سوق فرندة، وبذلك يتم بيع المنتوجات حسب طبيعة المنطقة وما تفرضه من توفر في منتوج معين كالصوف، والعدس، واللحوم[2].

كانت فرنسا تسيطر على القطاع التجاري الجزائري وتفرض عليه عزلة عالمية، بحيث كانت تستهلك 78% من الصادرات الجزائرية سنة 1953 والمتمثلة في منتوجات المواد الأولية والزراعية، أما الواردات فإن 80% منها مصنعة والباقي عبارة عن مواد غذائية، وبمقارنة الصادرات الجزائرية مع الواردات الفرنسية نجدها تفوقها أما من ناحية القيمة المالية فالعكس والجدول التالي يوضح ذلك [3].

	الصادرات	الواردات
الحجم	6.671.191 طن	2.665.617 طن
القيمة	138.820 مليار فرنك قديم	202.694 مليار فرنك قديم

[1]- يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، المرجع السابق، ص 371.

[2]- قراوي نادية: دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية 1954-1958، سيفوفتيحة، مذكرة ماجستير، تخصص تاريخ الثورة الجزائرية 1945-1962، جامعة وهران، 2010-2011، ص 35.

[3]- مصطفى طلاس، بسام العسلي: الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 54.

وبعد التمعن في الجدول نلاحظ بأن الجزائريين لم تكن لهم مساهمة في هذا المجال، فقد كانت الأرباح التجارية مقتصرة على العنصر الأوروبي فقط لأن الإمكانات التجارية والصناعية كانت محتكرة في يد المعمرين الأوروبيين فقد اهتمت الإدارة الاستعمارية بالتجارة وطرق المواصلات باعتبارها ذات أهمية في الاقتصاد الاستعماري، وبالقياس إلى ما توفرت عليه المنطقة الغربية للجزائر من إمكانيات باطنية (مواد أولية) ومحاصيل زراعية موجهة نحو التصدير مثل الكروم، الحمضيات، الزيتون، ...إلخ إضافة إلى ذلك فقد كانت تصدر منتوجات آخر كانت تعود عليها بأرباح تقدر بملايير الفرنكات الفرنسية بين سنتي 1953- 1954 نذكر منها **الخمور، المواد المعدنية، الفحم، القمح والشعير، الحلفاء، الصوف، اللحوم**، وبالنسبة للمنتوجات الأساسية المستوردة تتمثل في المحروقات المميعة، المواد الكيميائية، الخشب، مواد البناء[1].

ولا يخفى علينا أن التجارة النشطة في الغرب الجزائري فرضت على الإدارة الاستعمارية الاهتمام بقطاع المواصلات باعتبارها الوسيلة الأساسية لإيصال السلع إلى نقاط التصدير وحماية المنتوج[2]، فاهتمت بتعبيد الطرقات من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق واهتمت الإدراة الفرنسية ببناء السكك الحديدية باعتبار أن ثلاثة أرباع المبادلات التجارية كانت تتم عن طريق هذه الخطوط وثلثي حجمها كان يتجه نحو الموانئ متمثلة في الفحم، المعادن، الزنك، الرصاص، كلها آتية من الجنوب نحو ميناء الغزوات وقد كانت السكك الحديدية تقطع هذه المساحة بـ210 كلم^2 في الجزائر ما يعادل 245 كلم^2 في فرنسا ما يعني كثافة المواد المحمولة وأهمية الخطوط في نقل البضائع والسلع.[3]

[1]- فراوي نادية: المرجع السابق، ص 34.

[2]- الطاهر جبلي: دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية، د ط، دار الأمن، الجزائر، 2014، ص ص 25-29.

[3]- شارل أندري فافرود: الثورة الجزائرية، تر: كابوية عبد الرحمان، (ط.خ) بوزارة المجاهدين، دار حلب، 2010، ص 241.

كما كانت الأسواق الجزائرية مقفلة في وجه سلع الدول الأجنبية وجعلتها السلطات الاستعمارية مقصورة على واردات المصانع الفرنسية وحدها، حيث لا تجد من ينافسها في السوق الجزائري، فأصبحت سوقا للمنتوجات الفرنسية ومصدر للمواد الأولية التي تحتاجها مصانعها وهو ما أدى إلى عجز الميزان التجاري الجزائري[1].

ولم تكتف بذلك وحسب بل تعدى بها الأمر إلى نبش القبور والتجارة بعظام الموتى مع عملاء بمرسيليا لصناعة بعض المساحيق وأنواع من السكر أي مواد مخذرة[2].

إن بعض الشخصيات الفرنسية أصبح لها وزنها في السوق بفضل المنتوجات الجزائرية فمثلا جورج بلاشيت (ملك الحلفاء) يسيطر ويحتكر ثروات الحلفاء في إقليم الهضاب العليا شمالي مدينة الجلفة وتنازلت الادراة الاستعمارية له عن 689 هكتار من أراضي الحلفا مقابل 15 سنتيما عن كل طن من الحلفا في حدود الألف طن، وما زاد على ذلك يدفع عنه 25 سنتيما للدولة ويعتبر من كبار المساهمين في شركة مياه وهران وكانت صحيفة يومية بالجزائر كذلك، أما لورام سيكافينو عضو مجلس الشيوخ الفرنسي فكان يحتكر عمليات التجارة والنقل البحري ويملك شركة ملاحية خاصة باسمه وله أسهم في سبع مؤسسات هامة لاستغلال مناجم الفسفاط والنقل التجاري والمصارف التجارية والصناعية وعن طريق هذه الشركات والمؤسسات نمت رؤوس الأموال، وكبرت حتى 24 شركة في الجزائر[3].

[1]- عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى غاية 1962، المرجع السابق، ص 383.

[2]- أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ص 20.

[3]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعمارية والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المرجع السابق، ص51.

إعترفت بإرتفاع أرباحها من 468 مليون عام 1947 إلى 7155 مليون فرنك قديم عام 1954[1] والجدول المقابل يوضح بعض صادرات من المنتجات من الجزائر 1942 – 1945 نحو فرنسا

السنوات / المواد	1942	1943	1944	1945
الحلفاء	196.3	8.1	0.7	71.8
الخمور	4.023.5	389.1	597.3	1.588.4
الفوسفات	3.131.9	186.3	1.926.5	3.164.0
الحديد	4.626.6	4.437.9	7.657.2	13.150.9
القمح	846.7	30.5	63.7	-
التمور	168.4	14.9	13.1	32.8
التين المجفف	61.2	0.7	0.3	2.6

كما ارتفعت كذلك قيمة صادرات الجزائر إلى فرنسا من 4.139.744.000 فرنك سنة 1939 إلى 21.493.550.000 فرنك في سنة 1947 وهذه القيمة الأخيرة تمثل 82.93 % من مجموع الصادرات الإجمالية للجزائر في سنة 1947م ونلاحظ هنا أن قيمة المبادلات بين الجزائر وفرنسا بعد الحرب قد تضاعفت بشكل كبير، حيث صادرت قيمة الصادرات في سنة 1947 تمثل ثمانية أضعاف ما كانت عليه في سنة 1939[2].

[1] - يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 52.

[2] - عمر مقدم: تجارة الجزائر مع فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945: محمد حركات، مذكرة ماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة الوادي، 2013-2014، ص 35.

4- في مجال الخدمات:

سيطر الأوروبيين على قطاع الخدمات بين موظفين وأصحاب مهن حرة وتجارية وكان الأوروبيين يوفرون 93% من الإطارات العليا و83% من الفنيين و86% من أعوان الوظيفة العمومية، أما العمل غير المختص فكان من نصيب الجزائريين الذين كانوا يشكلون 95% من العمال اليوميين و68% من العمال قليلي الاختصاص و17% من الفنيين و17% من الإطارات العليا فقد كان هناك تمييز بين الجزائريين والاوروبيين موجودة على جميع المستويات، فلو أخذنا مثلا المؤسسات الاقتصادية لوجدنا أن نصيب 100.000 مؤسسة جزائرية يقدر بـ 33 مليارا من الفرنكات بينما تبلغ مداخيل 65.000 مؤسسة أوروبية 375 مليارا كما أن 90% من النشاط التجاري والصناعي يبقى بيد الأوروبيين، فحسب تقرير مستيول بلغت الاستثمارات الخاصة المنجزة في الجزائر 4500 مليارا كانت حصة الجزائريين فيها 08%[1].

وبالنسبة للخدمات الطبية والمنشآت الصحية فلم تهتم السلطات الاستعمارية إلا بالمراكز الخاصة بالمعمرين، فأصبح الجزائريون لا يعرفون الطب أو المستشفى أو المستوصف، ولا يستعملون الأدوية، بل أن التداوي في القرى والأرياف يتم بالطرق التقليدية مثل استعمال العشب باختلاف أنواعه وسائل الحبوب النشوية ومن الناحية الاجتماعية، فإن قيمة الجزائري لم تكن عند اندلاع الثورة أفضل من البهائم[2].

فالإدارة الاستعمارية لا تولي أي اهتمام إلا عندما يتعلق الأمر بفرض مختلف أنواع الضرائب عليه، لأن الأهالي في الجزائر لم يكونوا يحكمون بقانون، بل أن حياتهم اليومية تسير وفقا لمشيئة المعمر الذي يخطط للمداخل والمصارف، والذي يوزع المهام ويخلق الأوضاع حسب إدارته وتماشيا مع مصالحه الخاصة.

[1]- محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص ص 90-91.

[2]- محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المصدر السابق، ص 43.

أما الشرطة في المدن، والحراس والشواش في الأرياف والقواد والباشغوات كلهم يأتمرون بأوامر كبار المعمرين الذين لهم اليد في التعيين والترقية والعزل، لذلك كثيرا ما نرى فلاحا جزائريا يغرم لأنه ركب حماره، أو وجد يأكل الخبز والعنب في الغابة، أو لان أخبارا أفادت بأنه ذبح خروفا أو ديكا دون رخصة خاصة، كانت المرأة، بالإضافة إلى ما يعاني منه الرجل، تخضع لظروف قاسية فقد كانت وظيفتها تكاد تكون منحصرة في الطبخ والإنجاب[1].

[1]- محمد العربي الزبيري: المصدر السابق، ص44.

المبحث الثاني: الواقع الاجتماعي

1- السكان:

لم تكن الوضعية الاجتماعية للجزائريين مرضية غداة الحرب في ميدان السكن [1] فقد حشرت السلطات الاستعمارية الجزائريين في الأحياء القزديرية والأكواخ المتسخة والضيقة والبشعة المنظر التي لا تصلح حتى لسكن الحيوانات المتوحشة بينما يسكن الأوروبيون في الأحياء الراقية وفي الفيلات والعمارات الجميلة مع توفير جميع وسائل العيش والراحة والرفاهية على عكس الجزائريين أصحاب البلاد الحقيقيون فقد حرموا من كل ذلك ويتواجد في كل بيت منها ما بين عشرة إلى خمس عشر فردا يتناوبون على الأكل والشرب والنوم والراحة [2]، بلغ عدد السكان الجزائريين 7.350.000 خلال سنة 1946 كان هناك من 400 إلى 800 ألف أجير فلاحي، فيما يكتفي 2500.000 فرد بالموارد الزراعية التقليدية وهم بهذا يعانون صعوبات أكثر مما كان يعانيه أجدادهم قبل 1830 ولم يكن بإمكانهم الطموح إلا في الأعمال اليدوية فلم يكن هناك سوى 350 ألف شخص ممن يعيشون من الصناعة الجزائرية أو أعمال التجارة والمهن الحرة والوظيف العمومي [3].

أن إحصاء أجرى سنة 1938 يشير إلى وجو 13 حيا قصديريا في الضواحي يقطنه حوالي 4800 نسمة وفي سنة 1948 كان للجزائر العاصمة وحدها أكر من 16 حيا تجمع 16000 نسمة تقريبا أي ما يعادل كل الأحياء القصديرية للضواحي قبل.[4]

4 سنوات في 1947 أحصت المصالح البلدية للجزائر العاصمة 58 موقعا[5]

---

[1]- محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، 1939-1951، المصدر السابق، ص 987.

[2]- يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق، ص ص 176- 377.

[3]- محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المصدر السابق، ص 987.

[4]- كمال كاتب: أوروبيون "أهالي" ويهود بالجزائر 1830-1962، تمثيل وحقائق السكان، تر: رمضان زبدي، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار المعرفة، الجزائر، ص 376.

[5]- كمال كاتب: مرجع نفسه، ص 377.

بلغ عدد السكان سنة 1948، 7.679.078 بزيادة 1.477.934 مقارنة مع سنة 1936 (أنظر الملحق رقم 5 ص 134) في حين لم تتجاوز الزيادة خلال العشرية السابقة رقم 612.830 وفي التاريخ نفسه كان عدد الأوربيين 272.922 نوقد تضاءل عددهم بـ 23.741 مقارنة بنسبة 1936 لهذا فقد صار عدد المسلمين مقارنة مع عدد الأوربيين يمثل تهديدا للوجود الفرنسي فيما تبقى غالبية السكان في الأرياف، والمتنامية على الدوام تسيطر بعددها الكبير على الدوام تسيطر بعددها الكبير على السكان الأوروبيين الذين تضاءل شأنهم.

السنة	المسلمون الريفيون	الأوربيون الريفيون	عدد المسلمين مقابل 100 أوربي
1931	234245	4419943	1886
1636	230311	4847814	2104
1948	201009	5747930	2859

جدول يمثل عدد المسلمين الريفيين مقارنة مع عدد الأوربيين الريفيين[1]

أما الأمر الذي كان يقلق الرأي الأوروبي أكثر فهو تزايد السكان الحضريين المسلمين بين سنة 1931 و1948 كما نلاحظ من خلال الجدول بأن عدد الأوروبيين لا يتجاوز عدد المسلمين سوى في وهران والجزائر، أما في باقي المدن فعدد المسلمين أكبر بكثير من عدد الأوروبيين.

في الفترة التي تبدأ من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى 1954 تاريخ آخر إحصاء نشر قبل استقلال الجزائر، إن عموم السكان الحضريين ينتقل من إجمالي خمس السكان (20.5% سنة 1926 وهو ما يزيد على الربع من هؤلاء السكان 25.8% إن هذه الزيادة هي أساسا

[1]- محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، 1939، 1951، المصدر السابق، ص 988.

عامل السكان الأهالي الذين تركيبتهم الحضرية تضاعفت بنسبة 2.7 طيلة هذه الثلاثين سنة (بينما مجموع السكان لم يتضاعف إلا بنسبة 1.6.[1]

في الواقع فإن السكان الحضريين من أصل أوروبي انتقل من 620000 سنة 1926 إلى 792.0000 سنة 1954 بينما السكان المسلمون انتقلوا من 607000 إلى 164200، وفي نفس الفترة في سنة 1906 كان السكان الأهالي الحضريين لا يمثلون إلا 9.2% من مجموع السكان، ووصلت إلى 14% عشية الحرب العالمية الثانية 17.39% غداة هذه الحرب (سنة 1948) وفي إحصاء 1954 كانت تمثل 19.4 من مجموع السكان وفي كل الجزائر، حسب إحصاء 1954 هناك 51000 بين كوخ وحي قصديري قد أحصيت ويعيش فيها 28000 نسمة هناك 40000 من هذه الأكواخ متواجدة في بلديات حضرية و10500 في بلديات ريفية.[2]

[1]- محفوظ قداش: مصدر نفسه، ص 988.

[2]- أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص ص 28-29.

عدد السكنات المتوفرة سنة 1954

نوع السكن	مسكونة من طرف الغير مسلمين		مسكونة من طرف المسلمين		المجموع	
	البلديات		البلديات		البلديات	
	حضريين	ريفيين	حضريين	ريفيين	حضريين	ريفيين
أوربي	198	57.5	111	20.4	309	77.9
المحـــل: الحجـــارة الصلبة	8	5.8	88	1004.0	96	1009.8
الطوب	3	0.1	18	128.4	21	128.5
بيت قصديري			40	10.5	40	10.5
خيام			3	96.0	3	96.0
كهوف			2	6.0	2	6.0
المجموع	209	63.4	262	1265.3	471	[1]1328.7

2- الوضع الصحي:

لقد تسببت حالة البؤس الفظيعة التي كان عليها الشعب الجزائري في أوبئة خطيرة[2] وأيضا الوضع السكني المتدهور كانا لهما تأثيرهما على الحالة الصحية للجزائريين فمن بين أخطر الأمراض التي واجهها الجزائريين غداة الحرب العالمية الثانية هو مرض "السل" لقد كان هذا

[1] - كمال كاتب: المرجع السابق، ص377.

[2] - محمد الصالح الصديق: الجزائر بلد التحدي والصمود، ص 81.

المرض الخطير يحصد عشرات الآلاف من الجزائريين سنويا، (ينظر الملحق رقم6 ص 135) حيث سنة 1946 دق أحد الأساتذة الأوروبيين المتخصصين في مقاومة هذا المرض ناقوس الخطر حيث لاحظ أن هذا الداء يحصد من الجزائريين أعداد كبيرة تفوق عدد ضحايا هذا المرض نفسه في فرنسا ذاتها مع الفرق في عدد السكان، وإن عدد المصابين به قد يصل إلى أربعة مئة ألف نسمة (1946) وكيف يمكن أن نتصور فداحة الضرر الذي ألحقه هذا المرض بالجزائريين إذا ما عرفنا أنه لا يوجد بالجزائر سوى ثلاث مصحات متخصصة فقط في الوقت الذي يوجد ما يزيد عن 195 مصحة بفرنسا[1] في حين نجد أن مدينة الجزائر يوجد بها 78 طبيبا لكل 100 ألف شخص وهناك بعض الجهات يوجد بها طبيب واحد لكل 10 آلاف شخص ولكل 30 ألف شخص خاصة في أقاليم الجنوب وليس في الجزائر كلها سوى 149 مستشفى منها 12 عسكريا و28 مستوصف غير أن أغلبها يفتقر إلى أبسط وسائل العلاج وفي جميع هذه المستشفيات لا يوجد إلا 256000 سرير منها 600 في مستشفيات الجنوب أي بمعدل 2.5 سرير لكل ألف شخص.[2]

ارتفعت نسبة الوفيات فيما بين عام 1945-1946 إلى أكبر من 30 ألف، هذا زيادة على معدل الكالوريات (وحدة الحرارة الغذائية) التي يتناولها الجزائريون لا تتجاوز 1500 كالورية يوميا في حين يتناول الأوروبيون 3000 وحدة كالورية اليوم الواحد وهو ضعف ما

[1]- جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1993، ص ص 112-113.

[2]- نجيب بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ط3، المرجع السابق، ص ص 58-59.

يتناوله الجزائري[1] حيث بلغت نسبة مرض السل سنة 1952 بـ 18.1% وعدد وفيات الأطفال البالغين من العمر أقل من خمس سنوات 50%[2].

يقول رئيس الوفد الفرنسي (الم بينو) أن مستشفيات الجزائر تشتمل على 30000 سرير بحيث يوجد سرير لعدد من الجزائريين لا يفوق 330 شخصا.

وصرح أيضا طبيبا فرنسي بعاصمة الجزائر بعد تعينه مفتشا صحيا سنة 1954 فقال "لقد زرنا مستشفى يبعد عن العاصمة بمائتي كيلو متر في منطقة يبلغ عدد سكانها المائة ألف فوجدناه يحتوي على مائة وعشرين سريرا وزرنا بعد ذلك مستشفى آخر في منطقة يبلغ عدد سكانها المائة ألف كذلك فلم يكن بها سوى سبعين سريرا والجدير بالملاحظة أن بناءات هذه المستشفيات عتيقة جدا بحيث يسقط منها جانب حينا بعد حين كما أن ليس فيها إلا طبيبا واحدا يمر مرة في اليوم أو في اليومين[3].

لقد حرم الجزائريون من العلاج والدواء واعتبرتهم السلطات الاستعمارية بمثابة طعان الحيوانات المتوحشة، وأكثر من هذا فإن الاستعمار الفرنسي نقل إلى الجزائر أمراضا جديدة لم تكن معروفة أو موجودة قبل الاحتلال.[4]

ويذكر الأستاذ ليفي فالانسي في محاضرة له عام 1946 بأن عدد المصابين الجزائريين وصل أربعمائة ألف لم توفر لهم الإدارة الاستعمارية سوى ألفي سرير وبذلك أصبح الأطفال يموتون بالآلاف سنويا بسبب الفقر والحرمان والخصاصة وانعدام العناية الصحية[5] فمن بين

---

[1] - يحيى بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري و"الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المرجع السابق، ص ص 58-59.

[2] - بن داهة بن عدة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830، 1962، ج2، المصدر السابق، ص 413.

[3] - المقاومة الجزائرية لسان حال جبهة التحرير الوطني، العدد 7، 20 ديسمبر 1956، ط3، منشورات المركز الوطني للدراسات في ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1957، ص 82.

[4] - يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، المرجع السابق، ص 377.

[5] - يحيى بوعزيز: المرجع نفسه، ص 377.

الأسباب التي جعلت مرض السل ينتشر هو اجتماع العديد من العوامل الاجتماعية هي (المساكن الهشة وضيقها، الاكتظاظ والاختلاط والرطوبة، الهواء الفاسد ونقص الضوء والتهوئة وغياب النظافة وسوء التغذية...إلخ كل هذه الأسباب تؤدي إلى إضعاف الجسم البشري ومنه تؤدي إلى نتيجتين انخفاض المناعة الطبيعية لدى الفرد وخلق بيئة مواتية لبقاء الجرثومة واستمرارها.

يقر جميع اللذين كتبوا عن مرض السل وبالإجماع أن توطن السل في الجزائر ازداد تأثيره منذ وطأت أقدام الاحتلال الفرنسي الجزائر.

حسب شولي chaulet فإن المعدل السنوي لمرض السل بلغ 400 إلى 500 حالة لكل 100000 نسمة ما بين 1938 و1954، وهو ما يمثل 30000 حالة جديدة سنويا إلى جانب ظهور 600000 حالة نصفها حالات معدية، فكان نصف مرضى السل يموتون في غضون 3 سنوات بعد إصابتهم به.[1]

إلى جانب مرض السل ظهر مرض الزهري الذي انتشر بسرعة خاصة في القرن العشرين وحصد الكثير من الجزائريين، كما أنه من بين الأمراض التي حصدت الكثير من أرواح الجزائريين مرض الطاعون حيث سجلت في الجزائر.[2]

95 حالة مؤكدة سنة 1944 ثم تلاشى قليلا عام 1945 فلم يسجل سوى 11 حالة مؤكدة، بقيت وهران بؤرة ساخنة بـ 5 حالات طاعون رئوي في عام 1945 وحالتين في سنة 1946 ثم انتهى الوباء بسلسلة فظائعه بست حالات مؤكدة في عام 1950 ومن هذه الأوبئة

[1]- مصطفى خياطي: الأوبئة والمجاعات في الجزائر، تر، حضرية يوسفي، منشورات Anep، المؤسسة الوطنية للاتصال، الرويبة، 2013، ص ص 177-188.

[2]- يحيى بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، المرجع السابق، ص 377.

استلهم ألبير كامو[1] ابن المدينة الحائز على جائزة نوبل روايته المعروفة la peste الطاعون[2] التي نسج خيوطها من عالم الفئران المصابة التي تخرج من المجاري بالآلاف تحمل "الطاعون الدملي" و"الرئوي" وعن الحجر الصحي... كلها إشعارات استخدمها الكاتب لوصف أهوال الحرب العالمية الثانية، كما أنه من بين الأوبئة التي توطن في الجزائر أيضا التيفوس الذي يرجع تاريخه إلى زمن بعيد من التاريخ ومن بين الظروف التي شجعت على توطنه في الجزائر الاكتظاظ في المعسكرات والمدن وأيضا الظروف الصحية السيئة والمجاعة والبؤس.[3]

يعتبر هذا الوباء آخر وباء عرفته فترة 1941-1945 سجل بمستشفى القطار بالجزائر العاصمة 517 دخول بسبب الإصابة بالتيفوس و83 وفاة خلال الفترة الممتدة ما بين 1941، 1945 تم تسجيل 12000 حالة تيفوس في الجنوب منها 3000 وفاة وكانت أهم البؤر هي تلك الواقعة على الطرق المعروفة ببني عباس، ببني ونيف وتاغيث وتيميمون وتوان والواد وورقلة... استمر هذا الوباء في الجزائر إلى ما بعد الاستقلال إلا أنه خلال الخمسينيات تحسن الوضع كثيرا في مناطق الجنوب أكثر منه في مناطق الشمال وتجدر الإشارة أن منظمة الصحة العالمية ألغت التيفوس من قائمة الأمراض التي تفرض الحجر الصحي في عام 1971.[4]

3- مشكلة البطالة:

تعد البطالة من أهم المشاكل التي يعاني منا الجزائريون خلال فترة الاحتلال والتي عجزت الإدارة الفرنسية عن وضع استراتيجيات واضحة لإيجاد الحلول الناجحة لهذه الأزمة وعليه بقي

---

[1]- ألبير كامو: 1913-1960 أديب وفيلسوف فرنسي ولد في مدينة مندوفي التابعة لمدينة قسنطينة بالجزائر ومن بين أهم مؤلفاته "الغريب 1942" الطاعون 1947 (ينظر) جون كرو كشانك: ألبير كاموا وأدب التمرد، تر جلال العشري، (د.ط) الهيئة العامة للكتب المصرية، مصر، 1986، ص ص 39-40.

[2]- مصطفى خياطي: المرجع السابق، ص ص 62-63.

[3]- علامة صليحة: تاريخ الأوبئة في الجزائر (الطاعون، الجذري اليفوس، الملاريا) مجلة القرطاس، العدد الثاني، الجزائر، جانفي 2015، ص ص 214-215.

[4]- مصطفى خياطي: المرجع السابق، ص ص 108-121.

الفرد الجزائري جامدا عاطلا باحثا عن حلول لها فمن بين أسبابها نذكر تباطؤ الأشغال التي تهم الجيش، أو استحالة التزود من بعض المواد الأولية والمشاكل التجارية، وتوقف صناعة البناء الخاص والنمو الديمغرافي وقد أدى كل هذا إلى بطالة تكاد تكن معمقة.[1]

وأيضا هجرة الأهالي من الريف إلى المدينة بحثا عن العمل ولقمة العيش أدى إلى البطالة والمجاعة[2] حيث جاء في تقرير لوزارة الداخلية في أفريل 1949 أن عدد المتعطلين من الإفريقيين الشماليين يبلغ 80400 منهم 75000 جزائري، وقد اعترفت الدوائر الرسمية أن هذا الرقم أقل من الواقع بكثير، حيث ذكر مسيو ديد في صحيفة سنة 1950 أن مئات الآلاف من الإفريقيين الشماليين المقيمين بمنطقة باريس لا يعمل منهم بصفة منتظمة في مصانعها إلا 21000 فقط، وفي مرسيليا قدر عدد الجزائريين العاطلين سنة 1949 بأربعة ألاف عاطل عن العمل، والعمال اللذين يجدون ما يعملونه في الأرض يتناولون أجور لا تكفي لسد الرمق، والعمال الذين لا يجدون عملا يعيشون عالة على المجتمع[3].

وبهذا انتشرت البطالة في الجزائر انتشارا مروعا وتزداد يوما بعد يوم فلا توظيف في دوائر الحكومة ولا عمل في الحقول وبدأ الاستعمار يدفع الجزائريين في النهاية إلى السرقة والفساد ليصبح جيلا عديم الأخلاق، فعمد الاستعمار إلى جلب اليد العاملة الأوروبية ليصبح عدد البطالين والفقراء الجزائريين يفوق 4 ملايين نسمة أي ما يقارب نصف مجموع الشعب الجزائري[4]

[1]- محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المصدر السابق، ص 191.

[2]- مصطفى سعداوي: المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص 28.

[3]- أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 132.

[4]- صالح فركوس: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى، المرجع السابق، ص ص 423-424.

أشارت الإحصاءات إلى وجود 54 ألف عامل عاطل من مجموع 68 ألف لكن هذه الإحصاءات والتقديرات التي جرت عام 1954 لم تكشف عن حقيقة مدى البطالة أو نصف البطالة بين الجزائريين وبلغت أرقام البطالة في القطاع الزراعي 800 ألف شخص لا يجدون العمل الكافي، وكان عدد العاطلين وأنصاف العاطلين في جميع القطاعات 900 ألف من مجموع 3 ملايين ونصف المليون من العاملين أو نحو ربع المجموع الإجمالي للقوة العاملة.[1]

لقد قدرت نسبة العاطلين عن العمل سنة 1954 بـ 18.9% منهم 110-113 عاطل عن العمل و84000 عامل يدوي يعانون من البطالة الموسمية[2]

4- هجرة السكان

بعد الحرب العالمية الثانية وتزايد عدد الجالية الجزائرية قررت فرنسا بناء مجسد باريس، وبعد الشروع في تنفيذ مشروع مارشال لإعادة بناء أوربا على إثر الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية بدأت الدولة الفرنسية تشجع الهجرة الجزائرية لإعادة بناء فرنسا الجديدة بسواعد الجزائريين والهدف هو تفريغ البلاد من طاقاتها البشرية حتى تكون في مأمن من ثورتهم خاصة بعد المجازر الرهيبة التي ارتكبتها في حقهم بعد نهاية الحرب مباشرة أخذت المدن القصديرية تنمو على حواف المدن الكبرى مثل الحي القصديري في نانتير (باريس) حيث تتكدس فيه آلاف العائلات الجزائرية، تلك هي بداية المد الذي لم ينقطع من المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا، وفي حين أصبح الجزائريون غرباء في وطنهم راحوا يفرون من الفقر والحرمان والمجاعة والأمراض والتهميش والتفرقة العنصرية ويتوجهون إلى فرنسا بحثا عن لقمة العيش وتوفير القدر

[1] - جوان غيلسبي: الجزائر الثائرة، تر، خيري حماد، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1961، ص 46.

[2] - محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص 129.

اليسير من النقود وإرسالها إلى عائلاتهم الماكثة في أرض الوطن بعد ذلك أنجب هؤلاء الجزائريين الجالية الجزائرية المقيمة في فرنسا وأنجب أحفادهم الأجيال الفرنكو.[1]

أ-الهجرة نحو الداخل: من خلال تتبع حركة الهجرة نلاحظ أن معظم الجزائر انتابتها هجرة كبيرة ولكن اختلفت درجاتها من منطقة لأخرى حسب الحاجة إلى العمل (المناطق الطاردة، قلة الأراضي...) أو وجود علاقات اجتماعية بين العائلات ساهمت في خلق خطوط اتصال وتنسيق لتهيئة الأجواء لهجرة بعض الأفراد، ومن خلال الأرشيف الفرنسي لاحظنا أهم المناطق التي شهدت هجرة مركزة وعلى نطاق عائلات واسعة[2].

1-منطقة البيبان وخاصة المناطق الشمالية الشرقية.

2-وكذلك منطقة شمال غرب سطيف وبالتحديد البلدية المختلطة-القرقور، وخاصة المناطق الشمالية التابعة لمنطقة القبائل أو بجاية حاليا، والتي يتجاوز عدد مهاجريها 9000 مهاجر، أما المناطق الجنوبية فقاربت 2000 مهاجر والمسجل أن أغلب المهاجرين هم دون سن 40 سنة في مختلف مناطق القرقور.

3- وهناك مناطق أخرى ملفتة للانتباه وهي شمال قسنطينة وجيجل وميلة والميلية والطاهير.

4-أما المناطق الغربية والوسطى، فكان الأمر ملفتا في كل من تيزي وزو ومنطقة عين بسام في الوسط ومنطقة الشلف في الناحية الغربية.[3]

---

[1]- عائشة ليتيم: حقائق تاريخية عن المجندين الجزائريين في حروب فرنسا من 1840 إلى 1962، ص 32.

[2]- حمدي أبو بكر الصديق: دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص ص 46-47.

[3]- حميد أبو بكر الصديق: مرجع نفسه، ص 35

إن ظاهرة الهجرة الداخلية هي عملية نزوح الريفيين إلى المدن الأكثر غنا والتي يجد فيها الريفي العمل وسبل العيش خاصة الكبرى منها والمناطق الصناعية مثل وهران ومستغانم وأغلبهم أقاموا في بيوت قصديرية على حواف المدن.[1]

كانت الهجرة الداخلية في الغرب الجزائري في فترات معينة حيث كان سكان الريف يهاجرون إلى المدن ومزارع المعمرين في مواسم جني الحصاد بعد انتهاء الفصل يعود الفلاح إلى الريف وهذا قصد الاستفادة من المحصول وربح أجر من العمل يمكنه من سد رمق العيش وهذا ما لاحظناه في كل من تلمسان وتيارت لاعتبارها أكثر المدن نزوحا.

ففي سنة 1954 في وهران وحدها نجد 40 ألف بيت يحيط بالمدينة ولهذه الظاهرة أسباب منها:

- استئصال الريفي من جذوره وجعله فلاح بدون أرض.
- سياسة التفقير، التجهيل والتنصير التي اتبعتها الإدارة الفرنسية حيث نجد 90% من الأمية في الريف.
- استيطان المعمرين في الريف واستلائهم على أخصب الأراضي الزراعية، وأيضا نزوح الريفيين لظروف الحرب العالمية الثانية مثال إلى المدن "وهران، تلمسان، مستغانم"

-في وهران مثلا وصل عدد المهاجرين إلى 45%[2]

ب- الهجرة نحو الخارج (1945-1954): شهدت الفترة ما بين "1939-1954" تراجعا كبرا من خلال عدد المهاجرين، وخاصة ما بين 1942-1945 حيث تكاد تنعدم لتنتعش بعد 1945 للحاجة لليد العاملة ولاحظنا أن عدد المهاجرين[3] خلال سنة 1946 وصل إلى 35000

[1]- فراوي نادية: دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية 1954-1958، المرجع السابق، ص 19-20.

[2]- فراوي نادية: مرجع نفسه، ص 20.

[3]- حمدي أبو بكر الصديق: المرجع السابق، ص 46.

مهاجر نحو فرنسا لتصل سنة 1948 إلى 80000 مهاجر وفي سنة 1951 وصل عدد المهاجرين إلى 1420000 لتصل سنة 1954 حوالي 165000 ومع أن هذه الهجرة بقيت مؤقتة بالنسبة للكثيرين فإن محصلة الذهاب والإياب قد بلغت في الفترة الممتدة من جانفي 1947 إلى أول أكتوبر 1954: 215000 شخص وكانت الجالية الجزائرية تتوسع إلى أن بلغت 300000 شخص في نهاية 1954[1]، مست الهجرة نسبا معتبرة من السكان في بعض المناطق مثلا منطقة تيزي وزو بلغت نسبة الهجرة فيها 6.8% سنة 1948 و8.1% سنة 1951 منهم 10.2 في بلدية فور ناسيونال (تيزي وزو) المختلطة وفي دائرة بجاية أحصيت نسبة 24% من المهاجرين ضمن السكان الذكور من 20 إلى 59 سنة و29% في دائرة تيزي وزو وكانت نسبة 40 إلى 50% من رجال بعض القرى القبائلية والدواوير الغربية، فالهجرة الجزائرية كانت مشكلة بنسبة 90% من الشباب يعيشون معيشة العزاب على الرغم أنهم متزوجون أحيانا وهم أرباب عائلات، إلا أن أسرا جزائرية شرعت منذ سنة 1949 في القدوم إلى فرنسا للاستقرار بها، كان عددها يقارب 5000 أسرة في سنة 1953 يبلغ عدد أطفالها نحو 15000 طفل[2]

مست الهجرة آلاف العمال ورغم كثرة العائدين في كل موسم أظهرت إحصائيات سنة 1954 تواجد 208000 جزائري بفرنسا من بينهم 37000 امرأة و12000 طفل وازدادت هذه الأعداد أكثر خلال السنوات الأخيرة للحقبة الاستعمارية ولكنها كانت تبرز الطابع المؤقت وغير النهائي[3].

[1]- شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير1954، المصدر السابق، ص 845.

[2]- شارل روبير أجيرون: المصدر السابق، ص 846.

[3]- محفوظ قداش: الجزائر صمود ومقاومات (1830-1962)، المصدر السابق، ص 256.

وتدل المباحث التي أجريت منذ 1948 على أن 768 امرأة هاجرن مع أزواجهن منهم 234 من مقاطعة الجزائر و293 من قسنطينة و213 من وهران و28 من مناطق الجنوب، وعدد الأطفال اللذين هاجروا سنة 1948 وصل إلى 1150 طفل وقد لوحظ أن عائلات جزائريات قد استقرت نسائهم وأطفالها في مرسيليا وليون وباريس.[1]

لقد أجمع الباحثين الاجتماعيين على أن الهجرة لابد أن تقوم على سببين رئيسيين هما:

1- أن تصبح الحالة في الوطن لا يطيقها الإنسان.

2- أن يبدو لطالب الهجرة بلد آخر يتخذه موطنا معتقد أنه سيجد فيه ما عز عليه وجوده في وطنه،[2] حيث أصبحوا لا يطيقون الحالة في الجزائر.

أما إدعاء بعض الاستعماريين الفرنسيين من أن تلك الهجرة كانت مظهرا لطبيعة الارتحال للبدوي، فرغم الباطل لا يعتمد على شيء من الصحة فإن الإحصاء يدل على أن أكبر عدد من المهاجرين الجزائريين كانوا من أهل الحضر فليست لتلك الهجرة صدى لنزعة بدوية إذن كما شاء بعضهم أن يقول.

- لقد قدرت وزارة الداخلية الفرنسية عدد الجالية الجزائرية في فرنسا سنة (1949) بحوالي (194800).
- ومكتب الهجرة الوطني يقدره سنة (1948) بحوالي (170000).
- وقلم الجزائر يقدرها بربع مليون.
- أما المعنيون بالنظر في هذه التقديرات من الجزائريين فقد قدروا عدد الجالية الجزائرية بفرنسا بما يتراوح بين أربع مائة ألف ونصف مليون.

[1]- يحيى بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830-1954م، ويليه السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب 1830-1954، المرجع السابق، ص 377.

[2]- محمد الصالح الصديق: المرجع السابق، ص ص80 .81

- والملحوظ أن عدد المتعطين من هؤلاء المهاجرين قد بلغ سنة 1949 أربعة ألاف جزائري... أقل ما يقال عنهم أنهم حيارى صائعون كالغرقى في اليم لا يقر لهم قرار يمرون صفوفا طويلة أمام مكاتب الخدمات ومكاتب مكافحة البطالة ويجلسون في العراء تحت سماء غائمة قاسية لم يألفوها في بلادهم أما الليل فيقضيه أغلبهم على الشواطئ أو على قارعة الطريق في فصل الصيف، أما في الشتاء فينتقلون بين المقاهي والأماكن العامة يبحثون عن مواطنيهم ليقدموا لهم وجبة مجانية أو يهيئوا لهم نومة دفيئة وليس هذه النومة في الواقع إلا فراش الأرض بين المناضد والموائد بعد مغادرة الزبائن وأيضا كانوا يعيشون في أماكن توضع فيها البضائع أو الخمور لا يدخلها الهواء ولا الشمس.[1]

[1]- محمد الصالح الصديق: الجزائر بلد التحدي والصمود، المرجع السابق، ص ص 80-81.

خلاصة:

شهدت الجزائر في الفترة ما بين 1945-1954 أوضاع اقتصادية واجتماعية مزرية نتيجة لما قامت به الإدارة الفرنسية من استغلال لخيرات وموارد الجزائر، وبإتباعها أسلوب الإبادة والتجويع وتجريد أغلبية الأهالي من أرضهم وممتلكاتهم، أدى ذلك إلى انتشار الأمراض والأوبئة خاصة منها مرض السل والطاعون بصورة واسعة وذلك بسبب انعدام الشروط الصحية نتيجة لوضعية السكن وغياب ضروريات الحياة، لينتهي الأمر بهم مشردين في وطنهم والبعض الآخر مهاجرا خارج بلاده بحثا عن لقمة العيش وذلك بسبب البطالة.

الفصل الثالث:

الأوضاع الثقافية للجزائريين خلال الفترة 1945ـ 1954

المبحث الأول: التعليم.

المبحث الثاني: التعامل الاستعماري مع الدين ومؤسساته.

المبحث الثالث: النوادي والجمعيات الثقافية.

تمهيد:

تكشف لنا المصادر والمراجع التاريخية أن الاحتلال الفرنسي للجزائر لا يعني احتلال الأرض والاستيلاء على البلاد فحسب بل كان يبحث عن السبل والطرق التي تسهل له الهيمنة التامة على المجتمع بكامل عناصره ومؤسساته، بما في ذلك الأسرة والمدرسة ومؤسسات العبادة، وعناصر الثقافة من دين ولغة وعادات وتقاليد ...، وأن تجعل فرنسا من الشعب الجزائري شعبا منسلخا من هويته، راضيا بالتبعية لغيره وقابلا للادماج في النظام الفرنسي. غير أنها وجدت أن هذا الشعب يتميز بعدد من الصفات والمميزات والسمات التي لا يمكن تجاهلها ومنها على الخصوص تمسكه بدينه واعتزازه بلغته العربية، وحبه لوطنه وأرضه وغيرته على عرضه وشرفه، ومن هنا بدأ الاستعمار الفرنسي في التخطيط لسياسة استعمارية تدميرية كمقومات الهوية من بينها اللغة العربية والدين الإسلامي، وتمثل ذلك في تنظيم تعليم خاص بالجزائريين لتكوين أفراد موالين لها، حيث انتهجت الحكومة الفرنسية سياسة فرنسية أسلوبا والإدماج غاية لتحقيق أهدافها الاستعمارية وشكلت المدرسة والتعليم عامة أنجع وسيلة لتحقيق سياستها بدعوى إزالة الأمية والجهل المتفشيين بين الجزائريين لتمدينهم، غير أن الشعب الجزائري أدرك أن المدرسة الفرنسية تأسست ليس لتحريره بل لتجهيله واستعباده.

المبحث الأول: التعليم.

سعت فرنسا منذ احتلالها للجزائر عام 1830م، لمحو جميع مقومات الثقافة العربية الإسلامية وطمس معالم الحضارة لتحطيم الكيان الثقافي عموما والعلمي خصوصا للشخصية الجزائرية ومن أجل ذلك عملت على إتباع سياسة تعليمية تجهيلية بالجزائر بدأتها بالقضاء أولا على المؤسسات التعليمية التي كانت موجودة ومراقبة ما تبقى منها ومطاردة العلماء.

كما عملت السلطات الفرنسية على اضطهاد المدرسين والطلبة منذ احتلالها الجزائر فتعرض بعضهم إلى القتل والبعض الآخر إلى النفي، حتى كادت تختفي الطبقة المثقفة نهائيا في المرحلة الأولى، وفي مقابل ذلك عملت فرنسا على تأسيس المدارس الشرعية، منها المدارس الفرنسية العربية التي ظهرت في كل من قسنطينة والجزائر العاصمة ووهران وتلمسان وكان التعليم مقتصر على أبناء الشخصيات الأرستقراطية من أجل الاعتماد عليها كإطارات الصدد متوسطة لمساعدتهم في تسيير شؤون الجزائريين وكان التخوف من تعليم الجزائريين جليا وظاهرا عند كافة الفرنسيين وفي هذا الصدد قال أحد المسؤولين الفرنسيين "إن فتح مدرسة في منطقة آهلة بالسكان الجزائريين لا يقل شأنا عن قيمة فرقة من الجيش لتهدئة البلد"[1] وكما نجد بعض الفرنسيين يدعون على ضرورة تعليم الفرد الجزائري، أي استثمار عقل الفرد الجزائري لصالحه بهدف السيطرة عليه معنويا عن طريق نشر الحضارة الفرنسية ومبادئها بدل السيطرة عليها جسديا عن طريق قوة السلاح[2].

فقد كان الوضع الثقافي في الجزائر متدنيا بسبب سياسة الحرمان واللامساواة التي طبقت من طرف الإدارة الاستعمارية لمنع الجزائريين من التعليم لاعتقاد هذه الإدارة بأن التعليم يخلق الوعي واليقظة ومقاومة الاحتلال والمطالبة بالحقوق السياسية، وكان المستوطنون من أشد

[1] -آسيا بلحسن رحوي: وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011، ص 62

[2] -العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، المرجع السابق، ص 20.

المعارضين لتحسين الوضعية التعليمية عند الجزائريين متذرعين بقلة الأموال إضافة إلى أن تعليم الجزائريين يعمق فيهم روح التمرد والثورة[1].

ففي مجال التعليم الابتدائي، مثلا نجد أن الأطفال الفرنسيين الذين في سن الدراسة كلهم يقبلون على المدارس التي تطبق البرامج السارية المفعول في الوطن الأم، وبواسطة معلمين أكفاء تعطي لهم كافة الوسائل الضرورية لأداء رسالتهم على أحسن وجه، أما الأطفال الجزائريون، فان المصادر تذكر بأنهم عندما يبلغون سن الدراسة، لا يجدون سوى مقعد واحد لكل خمسة ذكور، ومقعد آخر لعدد يتراوح ما بين ست عشرة وست وسبعين فتاة معنى ذلك أن طفلين جزائريين فقط من جملة حوالي ثلاثين كان يمكن لهما أن يدخلا المدرسة في سنة 1954[2] الأمر الذي يسمح لنا أن نؤكد بأن حوالي 7% فقط من أبناء الجزائر تتاح لهم فرصة التعليم، ضف إلى ذلك نسب الفشل والعجز عن مواصلة الدراسة نتيجة الفقر والاحتياج خاصة، ولم تكتف السلطات الاستعمارية بسد أبواب التعليم الفرنسي في وجه الجزائريين، بل أنها بذلت كل ما في وسعها كمحاربة اللغة العربية سواء في المدارس أو في الكتاتيب[3].

ولم تكن حالة التعليم الابتدائي مرضية بالمرة[4]، بعد مرور خمس سنوات من تنفيذ برنامج التعليم لعام 1944، فكانت فصول عديدة تعمل نصف الوقت (أي أن المواد تعطى إما في الصباح أو بعد الظهر لكل فئة من التلاميذ)[5].

---

[1]- أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 193.

[2]- سبيحي عائشة: التعليم في اهتمامات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، جامعة الجيلاني بوعمامة، خميس مليانة،.(د.س)، ص 2.

[3]- محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المصدر السابق، ص 46.

[4]- جمال قنان: التعليم الأهلي في عهد الاستعمار دراسات في التاريخ المعاصر، المجلد السادس، منشورات وزارة المجاهدين، 2009، ص ص 29- 30.

[5]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954 ويليه السياسية الاستعمارية من خلال مطبوعات حزبي الشعب الجزائري (1830- 1954)، المرجع السابق، ص 172.

وكأننا بحالة تميل إلى التوسع في التعليم وبدلا من تكوين عناصر من المعلمين الحقيقيين للصغار كان يكتفي بجمع الأشخاص من حملة إتمام الدراسة الأولية وحتى الوعاظ من حملة شهادة إتمام الدراسة فقط وفي عام 1950 كان بالجزائر 2068 مدرسة ابتدائية 8035 فصلا يترد عليها 110.000 طالب فرنسي و177000 طالب جزائري، أما الأطفال الذين ينحدرون من أصل فرنسي فيتعلمون بنسبة 11 لكل 100 من السكان ويتلقون العلم في المدارس جميلة مؤثثة تأثيثا فاخرا ويتولى شؤون التدريس فيها أساتذة ممتازون، ويحتوي كل فصل على 20 طالبا أو على الأكثر 30 ولا يسري عليهم نظام نصف الوقت ولا تجد طفلا منهم يتسكع في الطرقات وبالنسبة للجزائريين فالعكس ترى أكثر من مليون ونصف مليون يملؤون الطرقات وكثيرون مضطرون في سن مبكرة إلى البحث عن العمل في المناجم أو يلحقون في خدمة المستعمرين هذا إن لم يشأ حظهم العاثر أن يكونوا ماسحي أحذية[1].

وحكموا عليهم النشأة في الظلمات، ليكونوا طوال حياتهم مذلولين إلى الاستعمار يعملون لجر محاريثه وخدمة الدنئ من مآربه فهم يريدون لأبناء الجزائر حياة الجهل والشقاء[2] فنحو المليونيين اثنين من أبناء المسلمين الجزائريين، لا يجدون إلى يومنا هذا مقعدا (أي مقعد في أي مدرسة ابتدائية) والمدارس الابتدائية التي تعنى بمها جمعية العلماء بصفة خاصة تسطر برامجها وتعين لها قرابة السبعمائة من الشيوخ والمعلمين، فقد تمكنت خلال العشرين سنة الأخيرة من تكوين نخبة عربية إسلامية بالقطر الجزائري، وقد تخرج منذ تكوينها ما يزيد عن المائة والخمسين ألفا من الفتيان والفتيات، وعدد تلاميذ من بنين وبنات كما يشمل إعلان الثورة الكبرى نحو الخمسين ألفا[3].

---

[1]- أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر ،المصدر السابق، ص 141.

[2]-أثار الإمام عبد الحميد بن باديس رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ج4، ط1، دار البعث، من مطبوعات الشؤون الدينية، الجزائر، 1985، ص ص 40-41.

[3]- عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ط1، دار الأمة، الجزائر، 1999، ص 62.

وكانت هذه المدارس محاربة من الإدارة الاستعمارية، فان تغافلت عنها من جهة فإنها تضربها من جهة أخرى ضربات قاسية، فقد أغلقت أبواب المدارس دون شفقة وطالما أصدرت على الشيوخ والمعلمين الأحكام القاسية بالسجن والتغريم الفادح[1].

أسست جمعية العلماء المسلمين بأموال الأمة الفقيرة معهد"عبد الحميد بن باديس" التكميلي، ليكون همزة وصل بين مدرستنا العربية الحرة، (ينظر الملحق رقم 7 ص136) والمعاهد العليا بتونس وبالشرق وجهزت له "دار التلميذ" التي بلغت تكاليفها ما يزيد عن 50 مليون من الفرنكات، نجد بها نحو ألف طالب ويتوفر بها المأوى والطعام وكل وسائل الراحة، فيقدمون التعليم بإيمان أما الذين يتخرجون من هذا المعهد التكميلي، فيسيرون لاستكمال معلوماتهم العليا بالجامعة الزيتونية في تونس، أو يرسلون بعثات للجامعات الشرقية الكبرى،فأكثرهم يقاسي آلام الفقر ومنهم من يبيت الليالي على الطوى، لأن المقدار الزهيد الذي يتناولونه من بعض الجهات الرسمية لا يكفيهم أصلا لا للمأكل والملبس والمسكن وقد انقطعت الصلة بينهم وبين ذويهم في قطر الجزائر منذ قيام الثورة الكبرى نشرت جمعية العلماء المسلمين سنة 1950 قائمة من 124 مدرسة، بها سلك تربوي يضم 274 معلما و أعلنت الجمعية نفسها سنة 1954 عن عدد 40000 تلميذ يرتادون مؤسساتها المدرسية، وكانت قد أنشأت سنة 1947 بقسنطينة معهد ابن باديس القانوني الذي كان يتولى تكوين المعلمين والطلبة المدعوين إلى مواصلة تعليمهم في فاس وتونس والشرق الأوسط، وهذه الأرقام ما هي إلا دليلا على الجهد الجبار الذي بذلته الحركة الإصلاحية آنذاك في نشر التعليم الحر في الجزائر وتصديها

[1]-أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 43.

للإدارة الفرنسية ولأهدافها التربوية المتمثلة في المبادئ الثلاث وهي (اللغة الفرنسية-التنصير[1]-الإدماج[2]).

فالسلطات الاستعمارية لم تكتف بسد أبواب التعليم الفرنسي في وجه الجزائريين بل أنها بذلت كل ما في وسعها كمحاربة اللغة العربية سواء في المدارس أو في الكتاتيب ولقد نجحت في ذلك، فبقدر ما كانت الجالية الأوروبية تستفيد من بناء المدارس ونشر المعرفة، كان الجزائريون يعانون من سياسة التجهيل التي نجح الاستعمار نجاحا باهرا في تطبيقها على سائر الفئات الاجتماعية تؤكد الإحصائيات لسنة 1944 على أن الجزائر كانت تشتمل على 6500 قسم مدرسي في الابتدائي نصيب المسلمين منها حوالي 1000 لاستقبال 108000 تلميذ أي بمعدل 108 مدرس للقسم الواحد، أما بالنسبة للأوروبيين في نفس السنة بلغ عدد التلاميذ 118000 موزعة على 5500 قسم أي بمعدل 22 مدرسا للقسم الواحد[3].

وفي 22 جويلية 1945 أصدرت السلطات الاستعمارية قرار يفرض على كل معلمي اللغة العربية، معرفة اللغة الفرنسية كشرط أساسي لتوظيفهم في المدارس[4]، واستهدفت من هذا القرار القضاء على الجهاز العربي وتحطيم كيانه؛ لأنها تعلم أن معظم أولئك المعلمين لا يحسنون الفرنسية أصلا، ورغم أن دستور 20 سبتمبر 1947 نص على الاعتراف باللغة العربية وتدريسها إلى جانب الفرنسية، إلا أن الإدارة الاستعمارية لم تطبق ذلك واستغل مفتشو التعليم الابتدائي الفرنسيون الغموض الذي صحب ذلك القانون فأصدروا يوم (05 مارس 1954) نداء

---

[1]- سياسة اتبعتها فرنسا لإخراج الجزائريين من دينهم الإسلامي وإحلال المسيحية محلها، خاصة في عهد الحاكم دوقيدون الذي حقد على الإسلام (ينظر) تركي رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، ط5، منشوراتANEP ،الجزائر، 2001، ص 273.

[2]-عبد القادر فضيل: محمد الصالح رمضان: إمام الجزائر عبد الحميد بن باديس، (د.ط)، دار الأمة، الجزائر، د.ط، 2010، ص 225.

[3]-أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص139

[4]- محفوظ قداش: جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، ص281.

طالبوا فيه بإلغاء تعليم اللغة العربية إجباريا في مرحلة التعليم الابتدائي لأن ذلك سيؤدي[1] في نظرهم إلى تعريب البلاد،و كأنها كانت فرنسية في الأصل[2]، وذلك هو الاضطهاد العنصري بعينه ولعل، أغرب ما في النداء هو أنه قسم العربية إلى فئات ثلاثة:

1- اللغة العامية وأهميتها لا تتعدى كونها لهجة محلية.

2- العربية الفصحى، وتعتبر لغة ميتة.

3- العربية الحديثة وهي لغة أجنبية عن البلاد.

والذي يدرس قرار عام 1947 الخاص بالاعتراف باللغة العربية يجد أنه شرع لعرقلة تعليمها وانتشارها لا لتطورها وذلك من عدة وجوه.

- لأنه يحصر تدريسها في تعليم القواعد العامة الأولية.

- ولأن حصص العربية محدودة خارج أوقات الدراسة العادية في المواعيد التي يكون فيها التلاميذ غير مستعدين لتلقي الدروس، وذلك إما من الساعة الحادية عشر إلى الثانية عشرة والنصف، أو الخامسة أو السادسة مساءا.

- ولأن الوقت المحدد لها لا يزيد على ساعتين في الأسبوع ابتداء من الفصول التحضيرية.

أما الفصول التكميلية بالمدارس والكليات، فتعتبر لغة أجنبية لا لزوم لتدريسها.

- ويقوم عادة بتدريسها مندوبون إداريون غير قارين ولا متفرغين لعملهم، لكونهم معرضين للعزل في أي وقت ما، وأجورهم زهيدة وليس لهم قانون يحدد وظيفتهم ولا يتحكم فيهم إلا مدير المدرسة أو المفتش الفرنسي[1].

---

[1]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954 ويليه السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)، المرجع السابق، ص 81.

[2]- أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 142.

- زيادة على هذا فان أغلب المواعيد المحددة لتعليم العربية قد ألغيت كما أن العربية التي يجري تدريسها فعلا هي اللهجة التي لا يمكن أبدا أن تفيد الشباب، ولا تحتاج أصلا تعليم أو تلقين لأن الطفل يتعلمها بالفطرة والغزيرة على أبويه[2].

وحتى تضمن الإدارة هذا الاتجاه أصدرت قرارا بتاريخ 15 أكتوبر 1949 ينص على منح تدريس العربية الفصحى بالمدارس الرسمية، وفي المساجد الخاضعة لسيطرتها.

وفي ما يخص التعليم الثانوي والعالي فقد كان يوجد حاليا في الجزائر 17 مدرسة وكلية علمية و27 كلية حديثة تضم جميعها 23000 طالب والجدول التالي الذي نشرته حكومة عموم الجزائريين يوضح مدى تقدم المدارس الثانوية واستعداداتها.

سنة	طالب جزائري	طالب فرنسي	المجموع
1940-1939	1.358	16.771	18.129
1941-1940	1.260	17.274	18.534
1942-1941	1.342	17.570	18.912
1943-1942	1.300	17.303	18.603
1944-1943	1.209	16.457	17.666
.....	.....	.....	.....[3]
.....	.....	.....	.....
1949-1948	2.213	20.175	22.388
1950-1949	2.734	20.658	23.392

[1]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954، المرجع السابق، ص 74

[2]- عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص 202.

[3]- لم تنشر إحصائيات في سنوات 1944- 1946، و1949- 1947، و1949-1947.

ويتضح من هذه الأرقام أن نسبة الجزائريين في المدارس والكليات 1 إلى 10 وذلك للسببين الآتيين:

1- الصعوبات في الدخول: تعقد المسابقة عند الدخول في الفصل السادس والحد الأقصى لسن القبول 12 سنة وعلى ذلك فان الجزائريين بالنسبة إلى تعليمهم المتأخر (لأنهم لا يدخلون المدرسة إلا حوالي سن السابعة) ونقص التعليم الذي يحملونه (خصوصا في الفصول نصف الوقت فإن عددا قليلا جدا منهم يجتاز المسابقة في الفصل السادس في السن المقرر ويكفي أن نشير هنا إلى أن التعليم الفرنسي ممهد بطبيعة الحال للمدارس الثانوية، وأن التعليم الابتدائي للجزائريين لا يؤدي إلا إلى دراسات تكميلية خصصت لتكوين لمعلمين أو صغار الموظفين).[1]

2- الصعوبات المالية: مصاريف القسم الداخلي مرتفعة جدا والتكاليف السنوية هي من 40.000 إلى 50.000 فرنك والمصروفات المتنوعة (كالملابس والأدوات الكتابية والرحلات) مرتفعة للغاية بالنسبة للجزائريين الذين لا يتمكنون إلا بكل صعوبة من مواجهة مطالب عائلاتهم الضرورية، وهؤلاء غالبية كبرى وحقيقية أن المجانية تمنح في العادة للطلبة المتقدمين والذين تدعو حالتهم العائلية إلى الاهتمام بهم. ومع هذا فإن عدد الذين يمنحون المجانية سنويا أضحى هزيلا جدا وطلبة التعليم الثانوي من بين العائلات الغنية كالملاك والتجار والموظفين الذين على استعداد بأن يضحوا كثيرا في سبيل تعليم أبنائهم[2]. كما تؤكد احصائيات سنة 1954 أن هناك 302000 طفلا في سن الدراسة يوجد من بينهم 1.900.000 طفل في المدارس وأما في المعاهد الثانوية فنجد 6260 تلميذا بينما لا يتجاوز عدد الطلبة 1700 طالبا منهم 589 طالب في جامعة الجزائر، فقد كان حظ الجزائريين من التعليم الجامعي هو طالب بالنسبة لـ 15.342 مواطن جزائر، في حين كانت نسبة الطلبة في فرنسا طالب واحد لكل 300 مواطن فرنسي، أما

[1] - يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954، المرجع السابق، ص 174.

[2] - أحمد مهساس: الحقائق الاستعمارية والمقاومة، المصدر السابق، ص 39.

عدد الطلبة الفرنسيين في الجزائر فكانت نسبة الطلاب أعلى من مستوى الطلاب بفرنسا حيث كان هناك طالب جامعي لكل 227 أوروبي مقيم بالجزائر وهذا الوضع المزري دفع بعض الجزائريين للهجرة إلى بلدان أخرى للعبء الثقيل المسلط عليهم جراء الضرائب وكذا مصاريف التعليم[1] وفيما يخص وسائل وإمكانيات التعليم العالي في الجزائر توجد جامعة واحدة يرجع تاريخها إلى حوالي 70 سنة والجدول التالي يبين أن نسبة الجزائريين في الشمال أو في أية ناحية أخرى تدعو إلى السخرية حقا إذا بلغت 1 على 25 في عام 1950[2].

سنة	جزائريون	فرنسيون	المجموع
1940-1939	89	1777	1866
1941-1940	147	3626	3773
1942-1941	148	3731	3879
1943-1942	144	3068	3212
1944-1943	189	3287	3476
1945-1944	229	3899	4128
1946-1945	360	4618	4978
1947-1946	227	4474	4701
1948-1947	263	4296	4559
1949-1948	282	4357	4639
1950-1949	306	4280	4586

يكفي أن ننوه هنا إلى أن ثلاثين فقط من 306 طالبا جزائريا من خريجي المعهد العالي للدراسات الإسلامية وهذه الشهادة لا تساوي عندهم شهادة البكالوريا وإذا لاحظنا أن عدد من يتلقون العلم في كليات فرنسا وجامعياتها من الجزائريين هو 250 طالبا، فإن عدد من توصل من أهل الجزائر إلى التعليم العالي على وجه العموم لا يكاد يتعدى 500 طالب ويعود هذا

[1]- محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص 92.

[2]- يحي بوعزيز: سياسة التسليط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954، المرجع السابق، ص 175.

النقص في عدد الطلبة الجزائريين بالمعاهد العليا إلى قلة التلاميذ في المدارس الابتدائية أولا ثم المدارس الثانوية إضافة إلى الصعوبات المادية التي تمنعهم من مزاولة تعليمهم.

فخلال إحصائيات سنة 1954م قدرت نسبة الأمية بنحو 90% (و95% في أوساط الرجال و85% في أوساط الرجال).[1]

أما المدارس الكبرى مثل: المدرسة الهندسة البحرية، ومدرسة سان سير ومدرسة المناجم... الخ، فلم تكن تفتح أبوابها للجزائريين، وإذا كان قد سمح للجزائريين منذ 1941 الالتحاق بهذه المدارس فذلك من الناحية النظرية أما من الناحية الفعلية والعلمية فإنه لم يلحق بها تلميذ واحد[2].

والجدول التالي يوضح لنا عدد الطلاب في جامعة الجزائر في نوفمبر 1954، مقارنة مع الطلاب الأوروبيين، حيث نلاحظ أن عدد الأوروبيين أكبر بكثير من الطلاب المسلمين.

اسم الكلية	الأوروبيون	المسلمون
الحقوق	1528	179
الطب	714	110
الصيدلية	369	34
الآداب	1175	172
العلوم	762	62
المجموع	4.548	557

[1]- محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المصدر السابق، ص 45.

[2]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية من 1830- 1954 ويليه السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830- 1954م، المرجع السابق، ص 174.

ففي التعليم العالي، كان عدد الطلبة الجزائريين سنة 1948 لا يزيد عن 6 من بين حوالي 600 أوروبي، ومع اندلاع الثورة ارتفع ذلك العدد ليصل إلى 589 طالبا من بينهم 51 طالبا، أما الأوروبيون فقد كان عددهم 7800.[1]

وفيما يخص التعليم الفني والمهني فطالما أبعد الجزائريون عن ميدان التعليم الفني، وهو أمر يعد من أهم المبادئ الرئيسية التي رسمتها السياسة الاستعمارية الفرنسية كانت تهدف دائما الى الاحتفاظ بأكبر عدد ممكن من الطبقة العاملة والأيدي العاملة نظير الأجر الزهيد، ومن ناحية أخرى فإن انعدام انتشار الصناعة في الجزائر أدى إلى تحديد عدد الفنيين والمتخصصين الذين يمكن الاستعانة بهم، ويكفي استدعاء عدد قليل من الفرنسيين من فرنسا ليتولى الأعمال التي قدم من أجلها، وهذا يعني أن التعليم الفني الحالي أنشئ حديثا من جهة ومن جهة أخرى فإنه لا يقوم إلا بقسط بسيط جدا من الغرض الذي أنشئ من أجله.[2]

1- التعليم الزراعي: يتوزع كالآتي:

- مدرسة الزراعة الأهلية.

- مدرسة سيدي بالأبيسي الإقليمية.

- المدارس الزراعية: فيليفيل وميرتيموشان وجويلها

- المركز التدريبي الزراعي.

-مدارس التدبير الزراعية[3].

[1]- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، المرجع السابق، ص 22.

[2]-يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية من 1830 .1954إلى ويليه السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1954 .1830، المرجع السابق، ص 78.

[3]- أحمد مهساس: الحقائق الاستعمارية والمقاومة، المصدر السابق، ص 40.

وما يسمونه بالمدارس الزراعية الأهلية هو المعهد الزراعي القديم وهذا التحويل الذي طالبت به المؤسسات الزراعية من زمن بعيد صادف من المدارس الفرنسية التي خشيت أن تفقد إلى حد ما ميدان عمل لخريجها وتلك هي الحالة نوضحها.[1]

سنة	مدارس	فرنسي	جزائري	المجموع
49-48	المعهد الزراعي بالجزائر.	99	3	102
	-المدرسة الزراعية الإقليمية.	153	30	183
	-المركز التدريبي الزراعي.	9	28	37
	-مدارس التدبير الزراعي.	115	9	124
50-49	-المدرسة الأهلية الزراعية.	74	-	74
	-مدرسة بالأبيسي الإقليمية.	72	3	75
	- المدارس الزراعية فيليفيل	/	/	/
	-عين تيموشان وحمويلما.	103	26	129
	المركز التدريبي الزراعي.	11	43	54
	-مدراس التدبير الزراعي.	116	5	121
المجموع		376	76	453

كما أن خريجي المدارس الزراعية من الجزائريين لا يلحقون أبدا بمصلحة الأملاك أو بأملاك المستعمرين، فحملة الدبلومات الفرنسية هم المفضلون[2].

2- التعليم المهني أو الفني: يمثل التعليم التقني نفس المفارقات ولم يتمكن الجزائريون من الالتحاق به، إلا فئة قليلة وهم مؤخرا كانت ترمي السياسة المنتهجة إلى إبعاد الأهالي عن

[1]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 178.

[2]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954 ويليه السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)، المرجع السابق، ص 179.

التقنية وإبقاء اليد العالمة الرخيصة، لأنه يصعب تشغيل تقني أو عامل مؤهل مقابل أجر زهيد. إضافة إلى ذلك كان حاجة الجزائر إلى التقنيين محددة نظرا لانخفاض مستوى الممكنة بها، كما كان يلبي هذا الطلب الفرنسيون المتواجدون بالجزائر أو بفرنسا ثم أن التعليم التقني والمهني لم يكن منتشرا ولم يلق له الجزائريون انتباها واسعا، فالتعليم المهني أو التقني من الدرجة الأولى لم يحظى بالأهمية ويضم عددا قليلا من العمال أو المتمرنون سنة 1949-1950 ألغي التعليم التقني من الدروس.

(كان عدد الفرنسيين في الإكماليات الحديثة 164 وعدد الجزائريين 11).

ومن أسباب قلة انتشار التعليم التقني والمهني معارضة المدارس الوطنية الفرنسية التي كانت تخشى عدم إيجاد مناصب شغل لخريجيها[1].

[1]- أحمد مهساس: الحقائق الاستعمارية والمقاومة، المصدر السابق، ص41.

المبحث الثاني: الدين.

بما أن الإسلام يعتبر أحد العناصر الأساسية الكبرى للهوية الجزائرية، فإن السلطات الاستعمارية عملت على مقاومته ومحاربته بكل ما تملكه من وسائل فصادرت أملاك الأوقاف الإسلامية التي تخدم وتمون مؤسساته، ورفضت في مطلع القرن العشرين أن تطبق عليه ما طبق على المسيحية واليهودية من فصل الدين عن الدولة وطاردت علماء الدين والفقهاء والأئمة ومعلمي القرآن الكريم ومدرسي الفقه والشريعة الإسلامية وهدمت أغلب المساجد الكبرى، وحولت[1] الكثير منها إلى كنائس واصطبلات ومستوصفات ومقرات إدارية، وراقبت الأئمة والوعاظ والمرشدين، وحرمت عليهم القيام بواجباتهم الدينية والتربوية التعليمية، وتدخلت في تعيين الكثير منهم، وصارت تختارهم من الجواسيس والأذناب وبائعي الذمة[2]، وحرمت على أي معلم أن يفتح كتابا لتحفيظ القرآن الكريم[3] ما لم يحصل على رخصة من محافظ الشرطة، ومنعت العلماء الأحرار من الوعظ والإرشاد الديني والتربوي والتدريس، وشجعت حركة الارتداد عن الإسلام والتنصير والتمسيح، على أيدي جماعة الآباء البيض المنتشرة في البلاد، كـ "اغيل علي" و"يني يني" في جرجرة والبنيان، في عين الدفلى، والشلف، وهكذا نجد غداة أول نوفمبر 1954 المؤسسات الدينية التالية للأديان الثلاثة مع ملاحظة الفرق الكبير في العدد بين تلك الأديان ومعتنقيها:

327 كنيسة كاثوليكية، لأقل من مليون أوروبي مسيحي.

45 بيعة، لبضعة آلاف من اليهود لا يتعدون مائة ألف شخص.

166 مسجدا رسميا، لأكثر من عشرة ملايين مسلم[4].

---

[1]- صالح فركوس: المرجع السابق، ص 424.

[2]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 374.

[3]- محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المصدر السابق، ص 46.

[4]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 375.

وفي عام 1930 أنشأت الإدارة الاستعمارية بالجزائر استشارية للشعائر الدينية الإسلامية في كل مقاطعة برئاسة أوروبي، وعضوية ممثل من إدارة الشرطة الاستعمارية، وفي عام 1933 صدر قرار آخر بتأليف لجنة الهلال للإشراف على مراقبة الأهلة وتحديد الأعياد الدينية والإشراف على تنظيم شؤون الحج كل أعضائها من المهاجرين والأذناب الذين لا دين لهم ولا هدف لهم إلا خدمة مصالح البوليس السري، وفي نفس العام أصدر كاتب إدارة الأمن العام بالجزائر قرارا بالتشديد على الأئمة والمفتين وإحكام الرقابة عليهم وعلى نشاطهم الديني والاجتماعي، ومنع علماء الدين غير الموظفين من الوعظ والإرشاد وإلقاء الخطب والدروس في المساجد وبقي الأمر هكذا حتى صدر دستور 20 سبتمبر 1947 والذي نص على فصل الدين عن الدولة، ففرح الناس بذلك ولكن الإدارة الاستعمارية تلكأت في التطبيق وحاولت أن تتجاهل القرار فقام الجزائريون عنذئذ بمقاطعة المساجد الخاضعة لها، وجعلوا يكثرون من تأسيس المساجد الأهلية الحرة بأموالهم الخاصة وتحت إشرافهم الحر بعيدا عن التوجيه الاستعماري[1].

ومثلما أهانت السلطات الاستعمارية الدين الإسلامي ومعتنقيه، كذلك أهانت القضاء الإسلامي ورجاله وضايقتهم وشددت الحصار عليهم وأجازت استئناف الأحكام الصادرة من القضاة المسلمين[2]، وأمام محاكم الاستئناف التي تتألف من قضاة مسيحيين ويهود، وإصدار الأحكام حسب العرف والعادة بدلا من الشريعة الإسلامية، في منطقة القبائل (جرجرة) التي ألفت فيها المحاكم الشرعية الإسلامية وعوضتها بالجماعات الأهلية وقررت في بلاد ميزاب إحالة القضايا التي يكون فيها أحد الأطراف غير إباضي[3]، قال أحد كبار موظفي الولاية العامة الجزائرية، وهو مسيو برك في مقال نشر بعد موته من نصه :"لقد وصل بنا امتهان واحتقار الدين

---

[1]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954 ويليه السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)، المرجع السابق، ص 85.

[2]- توفيق المدني: هزه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 147.

[3]- العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر ج1، المرجع السابق، ص 51.

الإسلامي إلى درجة أننا أصبحنا لا نسمح بتسمية المفتي أو الإمام، إلا من بين الذين اجتازوا سائر درجات التجسس، ولا يمكن لموظف ديني أن ينال أي رقي إلا إذا ما أظهر للإدارة الفرنسية إخلاصا منقطع النظير".

طالب المسلمون جميعا، وعلى رأسهم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بتنفيذ نفس القوانين الفرنسية، مثل قانون 1905 الذي يقتضي فصل الدين عن الدولة، وقيام طائفة دينية بأمور دينها لكن بينما يستقيل النصارى واليهود بأمر دينهم منذ ذلك العهد، رفض الاستعمار الفرنسي رفضا تاما إلى يوم إعلان الثورة، ورغم القوانين والوعود[1]، إرجاع الدين الإسلامي بمساجده وأوقافه وموظفيه إلى جماعة المسلمين، حتى اضطر المسلمون لمقاطعة المساجد الحكومية الفرنسية وأخذوا يؤسسون لأنفسهم مساجدا حرة[2].

كان الإسلام طيلة ثلاثة عشرا قرنا مصدرا للأخلاق والقانون والتشريع السياسي والاقتصادي والاجتماعي فإذا هو يتعرض لهجوم ويوضع تحت رقابة إدارية مشددة إن معاداة الإسلام بهذه الصفة تنسجم تماما مع الخط السياسي الذي تنتهجه فرنسا باعتبارها البنت البكر للكنيسة ويكمن الصراع الطويل الأمد الذي ما انفك الصليب يشنه على الهلال، ولقد كانت لتلك العداوة المستحكمة أهمية لا تتكر بين الدوافع المحفزة على احتلال الجزائر[3]، وعلى قاضي الصلح أو القاضي العسكري، وكلاهما فرنسي أو يهودي، كما عمل على المبالغة في إهانة وتشويه سمعة القضاء الإسلامي والقضاة المسلمين قررت السلطات الاستعمارية عقد جلسات المحاكم الإسلامية في الأسواق العامة والمقاهي بعد إخلائها من الناس بالمناسبة طبعا، أو في محلات قديمة ضيقة ومظلمة ومتسخة، يهددها الخراب دائما وبذلك انحصر عدد موظفي القضاء الإسلامي ورجاله مثل القضاة والباشا عدول والعدول والأعوان، وتعطلت

[1]- توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 148.

[2]-العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، المرجع السابق ص 53.

[3]- بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954، المصدر السابق،ص 51.

القضايا، مما دعا أصحابها إلى إهمالها تماما وإهمال وضياع حقوقهم، أو الالتجاء إلى القضاء الفرنسي.

كما كان القضاة المسلمون يتقاضون أجورا ورواتب ضئيلة جدا لا تسمح لهم بالعيش الكريم وحياة الكفاف والعفاف، مما نال من سمعتهم وكرامتهم وحتى من عدلهم ونزاهتهم أحيانا وهو ما كانت تهدف إليه السلطات الاستعمارية على أي حال[1].

فالشعب الجزائري موجود منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة وهو شعب موحد ومتماسك لغته العربية لغة القرآن والحضارة، ودينه الإسلام الحنيف آخر الأديان السماوية الذي أكده الله سبحانه وتعالى في قوله الكريم ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ﴾[2]، وقوله: ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٨٥﴾[3] ولهذا الشعب الجزائري الموحد والمتماسك عادات وتقاليد وأعراف واحدة، وأمزجة وطبائع مشتركة عبر التاريخ ولكن السلطات الاستعمارية هي التي عملت وسعت من أجل تفتيته وزرع الفتنة والتطاحن بين أفراده ومجموعاته، غير أنها فشلت فشلا ذريعا في جعل الجزائر حظيرة "الديار المسيحية" مثلما كانت في سالف العهود السابقة للفتح الإسلامي لشمال إفريقيا، وتتجلى هذه الرغبة الملحة في تجريد الإنسان الجزائري من قيمه الدينية والثقافية، بفضل التعاون الوثيق واليومي بين الإدارة الاستعمارية والمستوطنين والقساوسة، كما تبرز أيضا من خلال محاولات التنصير التي بذلتها البعثات التبشيرية، وعلى وجه الخصوص هيئة "الآباء البيض" لاسيما في المناطق الريفية وما إلى ذلك من استحواذ على المساجد وتحويلها إلى كنائس[4].

---

[1]- يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، المرجع السابق، ص374.

[2]- سورة آل عمران، الآية 19

[3]- سورة آل عمران، الآية 85.

[4]- بن يوسف بن خدة: المرجع السابق، ص، 52.

المبحث الثالث: الجمعيات والنوادي الثقافية:

تعتبر الجمعيات والنوادي من أهم المؤسسات التي ساهمت في حل المشاكل اليومية بين الجزائريين وخاصة فئة الشباب حتى لا ينزلقوا في طريق الانحراف،فالذين لا ينخرطون في المدارس والمساجد ينخرطون في النوادي الثقافية والرياضية، وكانت تهتم بتربية الشباب تربية بدنية دينية ووطنية، حيث تم تنظيمهم في المنظمات الكشافية والجمعيات الرياضة والثقافية بهدف حمايتهم من عوامل الانحراف السياسي والفساد الخلقي والانحلال الديني خاصة في مرحلة المراهقة، وكذلك استغلال طاقات هذه الشريحة من المجتمع استغلال ناجحا يعود عليهم وعلى الأمة بالفائدة وإبعاد الشباب عن التيار الفرنسي والتغريب الذي يهدد الكيان الجزائري.[1]

1- الجمعيات:

أ- جمعية الحمادية الكشفية 1942-1954:قامت مجموعة من مناضلي الحركة الوطنية بالمسيلة بعد الحرب العالمية الثانية بتكوين فرع الكشافة الإسلامية تحت اسم الكشافة الإسلامية الحمادية، فلقد راودت فكرة تكوين الجمعية الكشفية أعضاء كانوا ينشطون في إطار حركة أحباب البيان والحرية حسب رأي الشيخ إسماعيل بن صفا أحد مؤسسي الجمعية الكشفية أن فكرة تأسيس شعبة للكشافة الإسلامية تمثل منطقة الحضنة تعود إلى السيد بني رابح، وزغلاش البشير، وكبوبة إبراهيم، وبن صفا إسماعيل والنوي مهدي علي، ويرجع تأسيسها إلى سنة 1942.[2]

تأسس الفوج الأول لهذه الجمعية بعدد من الأطفال يتراوح بين 20-22 طفل واتخذ مقر له قرب محافظة الشرطة بالمسيلة فضم التشكيلات السياسية الموجودة في المنطقة كالنواب

[1] - أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830- 1954، ج5،ط1 دار العرب الإسلامي، 1998، ص 320.

[2] - كمال بيرم: ظهور جمعيات والنوادي ودورها بالمسيلة (1900- 1954)، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 2، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص 24.

وحزب الشعب وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فكانت مبادئها مستمدة من مبادئ الحركة الوطنيةبأبعادها الإسلاميةالعربية،وكان الأشبال يجسدون هذه الألعاب في سلوكهم اليومي وخلال تدريباتهم الميدانية وجولاتهم السياحية التي تقام عادة في الهواء الطلق عند تنقلهم إلى الأرياف المحيطة بمدينة المسيلة وغيرها.

تولى المعلم بالموسى الطاهر وهو من نشطاء الحركة الوطنية عمليه تلقين الفتية الأناشيد الوطنية والإسلامية إلى جانب السيد نوحي مصطفى الذي كان ينشط في الميدان الصحفي ومهتم بتاريخ الحضنة المسيلة[1].

لقد قامت فرنسا بتوقيف بعض أعضاء الجمعية المحلية عن العمل وسجن بعض الآخر، كما تم إعفاء كبويا المدني من الرئاسة لتوجيهه الحماس ومحاولته اشتراك الجمعية الحمادية في مسيرة ضد الاحتلال بمناسبة أحداث ثمانية ماي 1945.

أعيد تأسيس الجمعية الحمادية بعد الحرب العالمية الثانية في 24 جوان 1947 وتكون المكتب الإداري للحمدية خلال هذه السنة:

- من الرئيس الفعلي ←بني رابح بدون عمل.
- نائب الرئيس ←طالب سعيد عامل بلدية.
- الكاتب العام ←طالب محمد وهو ملحق في السلك الطبي.
- نائب الكاتب ←مصطفاوي السعدي وهو معلم
- أمين المال ←نابي سليمان وهو معلم[2].
- نائب أمين المال ←حملاوي الطاهر.

[1]- كمال بيرم: المرجع السابق، ص 25.

[2]- بشرى نويري: الحركة الكشفية الجزائرية ودورها في مقاومة الاحتلال (إقليم المسيلة أنموذجا) 1900- 1962، أحمد مسعود، مذكرة ماستر، تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2015-2016، ص 39.

كما انضم إلى مجلس الإدارة كل من كبوبة المدني وهو تاجر وجويدر وهو معلم.

جاء قرار حال الجمعية الحمادية يوم 10 ماي 1945 وأمرت القيادة العليا بتوقيف الأنشطة الجماعية المنظمة وحولتها إلى أمور أخرى لا تلفت السلطة الفرنسية، بحيث أصبح أعضاء الفرقة يعملون في إطار المساعدات الاجتماعية لذوي الحاجيات وعابري السبيل وإبعاد الأذى في الطرقات، وعند إعادة تأسيس الجمعية الحمادية بدأ نشاطها في هذه المرحلة بالتنسيق الذي قدمه مصطفاوي شوقي مع الجمعية الكشفية في برج بوعريريج حيث قامت في 28 مارس 1947 بنشاط مشترك بمسيرات ميدانية وتجمعات في أرياف برج بوعريريج والحضنة، محاولة جلب عدد أكبر من أطفال الكشافة، وسهلت لهم الإداره بتنظيم المهرجان وأقيمت فيه لوحات فنية فكاهية وبيع اللعب، كما قام مصطفاوي خلال المهرجان لمحة تاريخية عن الحركة الكشفية الوطنية وفاق عدد الحاضرين 200 شخص ويروي صاحب التقرير السري أنه حضر شخصيا المهرجان والحصة الفكاهية أو السكاتش، وقال أنه كان يهدف لاحتقار الموظفين الفرنسيين والإطاحة بسمعتهم وكان عنوان السكاتش chez le major[1].

إلا أن التقارير الفرنسية أيدت انقطاع نشاط الجمعية التي بقيت موجودة اسميا فقط سنة 1950، وترجع بعض تقارير الشرطة الفرنسية أن انتقال السيد شوقي مصطفاوي من المسيلة إلى العاصمة من بين أهم أسباب توقف الجمعية.

وأيضا من بين الجمعيات، جمعية النور ببنورة سنة 1945، وجمعية الفتح ببريان سنة 1947، وجمعية القدماء التلاميذ بالقرارة سنة 1949، وكان الهدف من تكوينها في واد ميزاب هو إحياء الثقافة العربية الإسلامية.

[1]- كمال بيرم: ظهور الجمعيات والنوادي ودورهم بالمسيلة 1900- 1954، المرجع السابق، ص 26.

ب- جمعية الفرقة المسرحية الثريا 1943: رغم الوضع الاجتماعي ووطأة الاحتلال بمنطقة المسيلة إلا أن ذلك لم يمنع النخبة المحلية على قلة عناصرها وضعف إمكانياتهم المادية،أن تؤسس جمعيات ثقافية ساهمت في تقديم إضافة إلى النشاط السياسي الذي ميز مدينه المسيلة بين 1940-1945 ومن بين هذه الجمعيات جمعية الفرقة المسرحية الثريا التي كان السيد بن التومي محمد بلقاسم من أهم مؤسسيها كما جاء في طلب الاعتماد المقدم باسمه بتاريخ 1949/08/05، ورغم نقص الوثائق حول نشاط الجمعية على المستوى المحلي أو الوطني،إلا أن النشاط المسرحي الثريا إلى غاية إعادة تأسيسها باسم جديد وهو اتفاق القلوب حسب إحدى التقارير المؤرخة في 1953/06/23واعتبرتها الساحة الإعلامية آنذاك ثورة في المسرح الجزائري وقدمت هذه الفرقة دورة بشهرين في الشرق الجزائري بمسرحيتين الأولى بعنوان بابا الحاج في الكانتينا وهي مسرحية هزلية من ثلاثة فصول، المسرحية الثانية أدبية عنوانها مفتاح السعادة[1].

ساهم السيد الهلالي بن طلة بدوره في تنشيط الحركة الفنية بمنطقة المسيلة وما جاورها بالإضافة إلى كونه امتاز بالتمثيل المسرحي،كان يؤلف النصوص المسرحية وخاصة منها الغنائية بحيث تشير إحدى رسائله الموجهة للإدارة والتي يطلب من خلالها السماح له بإقامة عرض مسرحي موسيقي بالتعاون مع السيد قمرة عمارة الساكن بمدينة سطيف وتنتمي عائلته إلى المسيلة ومن المسرحيات التي قدمها مسرحية حول قصة (مصابة بالسرطان)، وأخر بعنوان (الطبيب يترجم إلى العربية رغم ذلك)، والتي قدمها بفرقته المكونة من تلاميذ المسيلة خلال جولة في شهر جويلية 1954[2].

[1]- كمال بيرم: ظهور الجمعيات والنوادي ودورهم بالمسيلة 1900- 1954، المرجع السابق، ص 27.

[2]- بن داود أحمد: دور المسرح الجزائري في المقاومة الثقافية للاستعمار الفرنسي 1926- 1954، بوشيخي الشيخ، مذكرة ماجستير، في تاريخ الحديث والمعاصر، تخصص تاريخ الجزائر الثقافي والتربوي، 2008-2009، ص 34.

ج- جمعية الوفاق الإسلامي الفرنسي: l'entente franco musulman: برئاسة السيد بوضياف عمر الذي كان ينشط ضمن حركة أحباب البيان والحرية ولم تكن لفرنسا معلومات هامة حوله رغم التقارير السرية التي جرت عليه وكان له مواقف هامة حوله رغم التقارير السرية التي جرت عليه، وكان له موقف شجاع خلال أحداث 8 ماي 1945 وهو الموقف الذي دفع بوالي قسنطينة إجراء بحث حوله، كما وجدت عدة نقابات عمالية ضمت عدة أفراد من قطاعات عامة مثل قطاع الضرائب والبلدية وتشكلت أيضا لجان مختلفة التوجيهات والغايات نذكر منها: اللجنة المحلية للجمعية الوطنية للهند الصينية الفرنسية[1].

2- النوادي: نادي الترقي: تأسس في 1927 بالجزائر العاصمة، ويعتبر هذا النادي من النوادي التي أسهمت في اليقظة الوطنية ومظهرا من مظاهر النهضة العربية الجزائرية مع مطلع القرن العشرين، كما ساهم في الكفاح القومي والوطني، وهذا من خلال المحاضرات والندوات واللقاءات التي تقام فيها، كما أنه احتضن العديد من الأنشطة والتظاهرات ويعتبر هذا النادي قلعة من القلاع التي انطلق منها الحراك الوطني والنشاط الإصلاحي وقد اهتم هذا النادي بتنظيم سلسلة من المحاضرات ذات البعد الديني والإسلامي، كان يظم لقاءات واجتماعات لأكبر المصلحين والعلماء أمثال الشيخ عبد الحميد بن باديس في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية بالإضافة إلى الشيخ الإبراهيمي ومبارك الميلي والطيب العقبي وكان تأثيره يصل حتى إلى خارج الجزائر كتونس والمغرب الأقصى، أما بعد الحرب العالمية الثانية تقلص عمل النادي وذلك بعد انسحاب الشيخ العقبي من جمعية العلماء المسلمين ورغم ذلك فإنه استمر في القيام بدعاية إصلاحية على طريقته خاصة، وقد احتضن هذا النادي ميلاد العديد من الجمعيات[2]،أهمها جمعية العلماء الجزائريين سنة 1931م، كما عمل على الإنشاد

[1]- كمال بيرم: ظهور الجمعيات والنوادي ودورهم بالمسيلة 1900.1954المرجع السابق، ص 29.

[2]- بوقرطابة جميلة: النضال الثقافي الجزائري خلال الفترة الممتدة 1945-1954، أحمد دراوي، مذكرة ماستر، تخصص الظاهرة الاستعمارية في الوطن العربي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2017-2018، ص 76.

والموسيقى الذين أصبحوا جزءا من وسائل جلب الجمهور وتوجيهه نحو الإصلاح والنهضة، فكانت النوادي إحدى وسائل الاجتماع وحل المشاكل اليومية بين الأهالي، ونشر الوعي وأحسن فضاء للاحتكاك بين مختلف الفئات من خلال الاجتماعات والدروس والمحاضرات التي كانت تقام في المناسبات لمناقشة القضايا الاجتماعية والسياسية والدينية[1].

نادي الحضنة بالمسيلة: كان هذا النادي يقدم أدوارا هامة في بلورة الحركة الوطنية وتوحيدها وتوجيهها وتوعية المجتمع وتحسيسه بدور الجماعة الأهلية في حياة السكان، كما كان النادي غطاء لمختلف الحركات الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية، يعود الفضل في تأسيس هذا النادي إلى النخبة المثقفة المحلية التي كانت تحتل وظائف إدارية وقضائية، منها من كان يشتغل بالتعليم والصحافة، بالإضافة إلى بعض الأعيان الذين مثلوا كبار الجماعة لدواوير المنطقة وبعض قيادتها.[2]

تحول هذا النادي إلى مركز لتبلور الأفكار ونقل الأخبار وساهم إلى حد كبير في نشرها وكانت تحضره شخصيات من المثقفين الذين عينوا بالبلدية المختلطة للمسيلة كقضاة أو مترجمين أو مدرسين وقد جاءوا من مدن أخرى كالعلمة وجيجل والقبائل وغيرها من مناطق الجزائر، فقد ساهم أعضائها كسلطة جماعية في حل المنازعات بين الأهالي وفض الخلافات الهامشية دون اللجوء إلى المحاكم العسكرية، ودعم الأهالي المعوزين ومساعدة الفقراء ودفع ظلم الإدارة عنهم، وكان تاريخ تكوين هذا النادي يعود إلى 31 ماي 1937، وكان الهدف منه إنقاذ الشباب من أخطار الشارع وتوعيته وتنمية حسه المدني والمعنوي، كما تحول هذا النادي إلى فضاء سياسي يعقد فيه اجتماعات أحزاب الحركة الوطنية، وخلال سنة 1954 اجتمع الزعيم فرحات عباس بسكان منطقة المسيلة بنادي الحضنة وكان حينها يناضل من أجل تأسيس خلايا

[1]- كمال بيرم: ظهور الجمعيات والنوادي ودورهم بالمسيلة 1900.1954 ،المرجع السابق، ص 76.

[2]- كمال بيريم: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي 1840-1962، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011، ص 168.

أحباب البيان والحرية، وبهذا النادي خاطب مصالي الحاج سكان منطقة المسيلة منتقدا الإدارة الاستعمارية، وأيضا بهذا النادي ناضل محمد بوضياف وكانت له مواقف شجاعة ضد القيادة وأعوان الإدارة... الخ[1].

وفي خضم مستجدات الأحداث الوطنية وعودة النشاط السياسي ضمن قانون حكومة فرنسا الحرة أعاد نشطاء ومثقفوا الحضنة تشكيل نادي الحضنة من جديد بتاريخ 1 أفريل 1944 طبقا لقانون 04 مارس 1944، وأصبحت تشكيلته كالآتي:

- الحاكم العام ←رئيس شرفي.
- الرئيس الفعلي ←زغلاش البشير (وكيل قضائي)
- نائب الرئيس ←بن موسى إبراهيم (مدرس)،(خوج أبو بكر تاجر).
- الكاتب العام ← كرميش خوجة البلدية المختلطة بالمسيلة.
- النائب ← كبوية إبراهيم (مدرس).
- أمين المال ←كبويةالمدني (أحباب البيان).
- المكتبي ←كبويةإبراهيم.
- المفتش ←بوديعة بلقاسم، بنية رابح.
- النواب ←بن يونس الهاشمي (موظف في البلدية)
- لخضر حمينة لخضر (فلاح) عيمر سليمان (ممرض)، شيكوش محمد (خياط) فلوسية علي (تاجر) خشعي الصديق (فلاح)، كعلول محمد (عون قضائي) بن يحيى بن عثمان (إمام) ميلي أحمد (فلاح).

[1]- رابح تركي: التعليم القومي والشخصية الوطنية 1936- 1956، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981، ص ص 256- 257.

استمر فضاء نادي الحضنة بالمسيلة يقدم أدوارا هامة وخطيرة في بلورة الحركة الوطنية وتوحيدها وتوجيهها وتوعية المجتمع وتحسيسه بدور الجماعة الأهلية في حياة السكان بالنظر إلى التطورات التي حصلت بين 1945-1954[1].

[1]- كمال بيريم: ظهور الجمعيات والنوادي ودورهم بالمسيلة (1900-1954)، ص 16.

خلاصة:

لم يكن واقع التعليم مرضيا في الجزائر بسبب سيطرت الاستعمار الفرنسي على الجانب الثقافي وسخرته لخدمة المستوطنين الفرنسيين فوصلت نسبة الأمية للجزائريين إلى 80% وعم بذلك الجهل، فقد فشلت السياسة التعليمية الفرنسية بالجزائر فشلا كبيرا رغم ما قامت به من مجهودات من فتح مدارسها وجامعاتها بسبب عدم إقبال الجزائريين عليها إلا قلة قليلة لأنها كانت تستهدف الهوية العربية والشخصية الجزائرية إلا أن الجمعيات والنوادي ساهمت في توعيه الشباب وإبعاده عن طريق الانحراف.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع البحث: (انعكاسات الحرب العالمية الثانية على السكان الجزائريين (1945-1954) توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات والحقائق مفادها:

- شهدت نهاية الحرب العالمية الثانية مجزرة في حق الشعب الجزائري سنه 1945، نظرا لما خلفته من أضرار وخيمة وخسائر فادحة في الأرواح التي بلغت 45 ألف من الضحايا الجزائريين ناهيك عن حرق وتدمير القرى والتجويع والترهيب والإعدام، إلا لأنها كانت منعرجا حاسما ونقطة تحول جوهرية في المقاومة وأرادت الهوة بين المستوطنين والجزائريين وتفجرت النوايا والأحقاد الكامنة بين الطرفين، لذلك اعتبرت نقطه بداية لتحضير الثورة المسلحة من خلال إعادة الهيكلة وخاصة بعد إصدار قرار العفو العام حيث تم تأسيس أحزاب سياسية جديدة، امتداد للأحزاب السابقة وفق برامج ومعطيات جديدة تتسم بالثورية وكغطاء قانوني وشرعي لمواصلة النظام وتفاديا لأي تجاوزات من طرف السلطات الاستعمارية.
- يعتبر قانون الخاص 1947 من أهم المشاريع الإسلامية التي طرحت رغم ما تعرضت له من انتقادات وأثبت أن فرنسا لم ولن تفي بوعودها تجاه الشعب الجزائري أبدا.
- لقد كان تشكل المنظمة الخاصة بعد انعقاد المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية 1947م أول تغيير حاصل في الفكر النضالي التحريري المؤمن بالعمل المسلح لدى الحركة الوطنية التي تعرضت للقمع بعد اكتشافها سنة 1950م، بسبب ما يسمي بحادثة تبسة.
- عرفت المنظمة الخاصة عده أزمات منها اكتشاف المنظمة الخاصة 1950 بالإضافة إلى أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1953 حيث كان الخلاف بين المصالين والمركزيين فكانت هذه الأخيرة بمثابة الضربة القاسية للحركة الوطنية.
- أدت هذه الأزمة إلى ظهور ما يسمى باللجنة الثورية للوحدة والعمل 1951 التي كانت نتاجا حتميا للمنظمة الخاصة باعتبار أن مؤسسيها كانوا من قدماء المنظمة الخاصة.

- الوضع الاقتصادي كان مترديا جدا، فلقد حاول الاستعمار جاهدا في الإفراط واستغلال الإمكانيات الاقتصادية للجزائر، حيث قام بالاستيلاء على أراضي الجزائريين ومنحها للمستوطنين الذين قاموا بتحويلها إلى أراضي كروم، ونفس الأمر ينطبق على المجال الصناعي، حيث قامت إدارة الاحتلال باحتكار الثورة المعدنية بالجزائر كمناجم الحديد الفوسفات والفحم، وكذا محاصيل الفلين والحلفاء، وكانت تلك المواد توجه مباشرة من مناطق الاستخراج إلى الموانئ الكبرى كالجزائر عنابة ووهران، ومنها توجه إلى فرنسا.
- إن المؤسسات الزراعية الاستثمارية المخصصة التي أنشأتها الإدارة الفرنسية لغاية التنمية الزراعية وتوفير الخدمات للفلاحين الجزائريين وتحسين أوضاعهم كشركة الاحتياط الأهالي، كانت وسيلة لإفقار الفلاح الجزائري وإبقائه في دائرة التخلف وجعله يدور في فلك القطاع الزراعي الاستعماري وخادما له.
- نتيجة السياسة الاستعمارية تدهورت الحالة المعيشية للسكان الجزائريين إلى أدنى المستويات في العالم، فأصبحوا فقراء مجردين من أراضيهم، مبعدين إلى المناطق الجبليه الوعرة، فتحول بذلك الجزائريين من ملاك للأراضي إلى عمال زراعيين يستعين بهم المستوطنون، أيضا تسجيل نقص ملحوظ في الإنتاج الحيواني بعد تقلص مساحات الرعي.
- أما التجارة فكانت أسوء حالا، بحيث لا يمكن لعاقل الحديث عن التجارة الجزائرية في ذلك الوقت بسبب احتكارها من قبل المعمرين.
- الزيادة الديموغرافية التي كانت تعرفها الجزائر خلال فترة الحرب تعود أصلا إلى الوضع المعيشي والفقر والأوضاع الصحية المتدهورة لتكون في نفس الوقت هذه الأوضاع سببا في زيادة حالات الوفاة من جهة أخرى.
- تدهور الوضع الاجتماعي للجزائريين وسوء أحوالهم كان سببا أكيدا للهجرة الجزائرية الداخلية والخارجية، بحث عن الأمن والأمان من جهة وإيجاد مصدر أخر للرزق.

- انتشار الأمراض وتدهور الوضع الصحي وسوء التغذية وانعدام الرعاية الصحية نتيجة السكن الفوضوي في وسط الأوساخ والنفايات مقارنة مع مساكن المستوطنين الأوروبيين.
- أما على المستوى الثقافي فقد حاولت سلطات الاحتلال طمس الشخصية الجزائرية بالقضاء على اللغة العربية والدين الإسلامي، ومن ثم عملت على نشر اللغة الفرنسية والديانة المسيحية ببناء الكنائس، وقد حاولت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التصدي لذلك بإعادة بعث الهوية الجزائرية.
- فشلت السياسة التعليمية الفرنسية بالجزائر فشلا كبيرا رغم ما قامت به من مجهودات من فتح مدارسها وجامعاتها بسبب عدم إقبال الجزائريين عليها إلا قلة قليلة لاستهداف الهوية العربية والإسلامية للشخصية الجزائرية وهو ما يعبر في نفس الوقت على وعي الشعب الجزائري بمخاطر هذه السياسة.

نسبة الأمية في الجزائر تضاعفت خلال فترة حرب التحرير بالنسبة كبيرة لانعدام الأمن والفقر الذي تفشى في أوساط الجزائريين بشكل مريب فعم الجهل وارتفعت نسبة الأمية لتزيد عن 80%.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): المجندون الجزائريون في الحرب العالمية الثانية[1]:

[1]- حنان بوعشة، حسام جدي، السياسة الفرنسية في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية ورد فعل الجزائريين، عبد الوهاب شلالي، تخصص تاريخ معاصر، 2015- 2016، ص 133.

الملحق رقم (02): مذكرة الجزائريين إلى الحلفاء ديسمبر 1942[1]:

(بعد نزول الحلفاء في الجزائر 8 نوفمبر 1942 ، تقدم ممثلو المسلمين الجزائريين إلى الحلفاء ـ بما فيهم فرنسا ـ بهذه المذكرة التي كتبت في العشرين من شهر ديسمبر 1942) .

* * *

إن ممثلي المسلمين الجزائريين ، شعوراً منهم بالأحداث الخطيرة التي تشهدها بلادهم منذ 8 نوفمبر 1942 ، يتقدمون إلى السلطات المسؤولة بالمذكرة التالية :

إن الحرب ، بعد أن قلبت وجه كل القارات وضربت فرنسا التي هي شعلة الحضارة والثقافة ، ضربة قاضية تمتد اليوم إلى الجزائر .

فإذا كانت هذه الحرب ، كما قال رئيس الولايات المتحدة ، حرب تحرير للشعوب والأفراد بدون تمييز لا بالعنصر ولا بالدين ، فإن المسلمين الجزائريين ينضمون بكل قواتهم وبكل تضحياتهم إلى هذا الصراع التحريري . وهم بذلك يضمنون التحرير السياسي لأنفسهم كما يضمنون تحرير فرنسا في نفس الوقت .

لكن من المفيد أن نذكر بأن السكان الذين يمثلونهم هم في الواقع مجردون من الحقوق والحريات الأساسية التي يتمتع بها السكان الآخرون في هذه البلاد رغم التضحيات التي بذلوها والوعود الرسمية والعلنية التي أعطيت لهم في عدة مناسبات .

لذلك فهم يطالبون ، قبل دعوة جماهير المسلمين للمشاركة في أي مجهود

266

[1]- محفوظ قداش: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص 266.

الملحق رقم (03): بيان 10 فيفري 1943[1]

بيان الشعب الجزائري ، فبراير 1943 م

(فيما يلي ترجمة لفاتحة وخاتمة البيان الجزائري وهو الوثيقة التي قدمها باسم الشعب الجزائري مجموعة من النواب الجزائريين إلى سلطات الحلفاء بالجزائر ، بما فيها السلطات الفرنسية ، بتاريخ 10 فبراير 1943 م ، ولطول البيان اكتفينا بالمقدمة التي تصور الظروف التي صيغ فيها البيان والخاتمة التي اشتملت على مطالب النواب ، وقد احتفظنا بالتوقيعات للأهمية التاريخية) .

***

منذ 8 نوفمبر 1942 م والجزائر تعيش تحت احتلال القوات الأنكلو ـ أمريكية . ان هذا الاحتلال الذي عزل المستعمرة (الجزائر) عن فرنسا قد أحدث في وسط فرنسيي الجزائر سباقاً حقيقياً إلى السلطة . فكل فريق منهم : جمهوريون ، وديغوليون ، وملكيون ، وإسرائيليون ، يحاول من جهته أن يبذل جهده في التعاون مع الحلفاء وكل منهم يسعى إلى الدفاع عن مصالحه الخاصة .

وأمام هذا الهرج والمرج فإن كل أحد يبدو متجاهلاً حتى وجود ثماني ملايين ونصف من الأهالي . ولكن الجزائر المسلمة ، رغم أنها غير مبالية بذلك التنافس ، تظل يقظة وحذرة من أجل مصيرها .

واليوم فإن ممثلي هذه الجزائر ، استجابة منهم للرغبة الإجماعية لشعبهم ، لا يمكنهم التخلي عن الواجب وهو طرح مشكل مصيرهم .

فاذا تحقق هذا ، فإنهم لا يتنكرون للثقافة الفرنسية والغربية التي تلقوها والتي بقيت عزيزة عليهم . على العكس فإنهم ، استقاء من الثراء المعنوي والروحي لفرنسا ومن تقاليد الحرية للشعب الفرنسي ، يجدون القوة والمبررات لحركتهم الحالية .

268

[1] - أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية، ج3، المصدر السابق، ص 268.

الملحق رقم (04): بيان أول نوفمبر 1954[1]

DOCUMENT N° 13

PROCLAMATION DU FRONT DE LIBERATION NATIONALE

***1er novembre 1954.** AUTEUR : FLN. SOURCE : Texte ronéotypé distribué en Algérie et diffusé aux organes de presse.*

Bien que reproduite dans de nombreux ouvrages, la proclamation du FLN, en date du 31 octobre 1954, diffusée le 1er novembre de la même année, ne pouvait pas ne pas figurer dans ce recueil. Au plan politique, elle définit seulement des buts de guerre, contrairement aux déclarations de l'Etoile nord-africaine et du Parti du peuple algérien (1926-1946) qui se sont présentés au peuple algérien avec un programme de gouvernement.

PROCLAMATION

AU PEUPLE ALGERIEN,
AUX MILITANTS DE LA CAUSE NATIONALE

Alger, le 31 octobre 1954

Vous qui êtes appelés à nous juger, le premier d'une façon générale, les seconds tout particulièrement, notre souci en diffusant la présente proclamation est de vous éclairer sur les raisons profondes qui nous ont poussés à agir en vous exposant notre programme, le sens de notre action, le bienfondé de nos vues dont le but demeure l'indépendance nationale dans le cadre nord-africain. Notre désir aussi est de vous éviter la confusion que pourraient entretenir l'impérialisme et ses agents : administratifs et autres politicailleurs véreux.

Nous considérons avant tout qu'après des décades de lutte, le Mouvement national a atteint sa phase finale de réalisation. En effet, le but du mouvement révolutionnaire étant de créer toutes les conditions favorables pour le déclenchement d'une action libératrice. Nous estimons que sous ses aspects internes le peuple est uni derrière le mot d'ordre d'indépendance et d'action et sous ses aspects externes le climat de détente est favorable pour le règlement des problèmes mineurs dont le nôtre avec surtout l'appui diplomatique des frères arabes et musulmans. Les événements du Maroc et de Tunisie sont à ce sujet significatifs et marquent profondément le processus de lutte de libération de l'Afrique du Nord. A noter dans ce domaine que nous avions depuis fort longtemps été les précurseurs de l'unité dans l'action, malheureusement jamais réalisée entre les trois pays.

Aujourd'hui les uns et les autres sont engagés résolument dans cette voie et nous, relégués à l'arrière, nous subissons le sort de ceux qui sont dépassés. C'est ainsi que notre mouvement national terrassé par des années d'immobilisme et de routine, mal orienté, privé du soutien indispensable de l'opinion populaire, dépassé par les événements, se désagrège progressivement à la grande satisfaction du colonialisme qui croit avoir remporté la plus grande victoire de sa lutte contre l'avant-garde algérienne.

L'heure est grave.

Devant cette situation qui risque de devenir irréparable, une équipe de jeunes responsables et militants conscients, ralliant autour d'elle la majorité des éléments encore

[1] - Muhammed Harbi , Le Archives De La Revolation Algerien, Poste Face De Charle- Robert Ageron, Paris , 1981, p 101.

1

si ces dernières sont animées de bonne foi et reconnaissent une fois pour toutes aux peuples qu'elles subjuguent le droit de disposer d'eux-mêmes.

1°) l'ouverture des négociations avec les porte-parole autorisés du peuple algérien sur les bases de la reconnaissance de la souveraineté algérienne une et indivisible ;

2°) la création d'un climat de confiance par la libération de tous les détenus politiques, la levée de toutes les mesures d'exception et l'arrêt de toutes poursuites contre les forces combattantes ;

3°) la reconnaissance de la nationalité algérienne par une déclaration officielle abrogeant les édits, décrets et lois faisant de l'Algérie une terre française en déni de l'histoire, de la géographie, de la langue, de la religion et des mœurs du peuple algérien.

En contre-partie :

1°) les intérêts français : culturels et économiques, honnêtement acquis seront respectés ainsi que les personnes et les familles ;

2°) tous les Français désirant rester en Algérie auront le choix entre leur nationalité d'origine et seront de ce fait considérés comme étrangers vis-à-vis des lois en vigueur ou opteront pour la nationalité algérienne et, dans ce cas, seront considérés comme tels en droits et en devoirs ;

3°) les liens entre la France et l'Algérie seront définis et feront l'objet d'un accord entre les deux puissances sur la base de l'égalité et du respect de chacun.

ALGERIEN !

Nous t'invitons à méditer notre Charte ci-dessus. Ton devoir est de t'y associer pour sauver notre pays et lui rendre sa liberté. Le Front de libération nationale est ton front, sa victoire est la tienne.

Quant à nous, résolus à poursuivre la lutte, sûrs de tes sentiments anti-impérialistes, forts de ton soutien, nous donnons le meilleur de nous-mêmes à la patrie.

Le Secrétariat.

si ces dernières sont animées de bonne foi et reconnaissent une fois pour toutes aux peuples qu'elles subjuguent le droit de disposer d'eux-mêmes.

1°) l'ouverture des négociations avec les porte-parole autorisés du peuple algérien sur les bases de la reconnaissance de la souveraineté algérienne une et indivisible ;

2°) la création d'un climat de confiance par la libération de tous les détenus politiques, la levée de toutes les mesures d'exception et l'arrêt de toutes poursuites contre les forces combattantes ;

3°) la reconnaissance de la nationalité algérienne par une déclaration officielle abrogeant les édits, décrets et lois faisant de l'Algérie une terre française en déni de l'histoire, de la géographie, de la langue, de la religion et des mœurs du peuple algérien.

En contre-partie :

1°) les intérêts français : culturels et économiques, honnêtement acquis seront respectés ainsi que les personnes et les familles ;

2°) tous les Français désirant rester en Algérie auront le choix entre leur nationalité d'origine et seront de ce fait considérés comme étrangers vis-à-vis des lois en vigueur ou opteront pour la nationalité algérienne et, dans ce cas, seront considérés comme tels en droits et en devoirs ;

3°) les liens entre la France et l'Algérie seront définis et feront l'objet d'un accord entre les deux puissances sur la base de l'égalité et du respect de chacun.

ALGERIEN !

Nous t'invitons à méditer notre Charte ci-dessus. Ton devoir est de t'y associer pour sauver notre pays et lui rendre sa liberté. Le Front de libération nationale est ton front, sa victoire est la tienne.

Quant à nous, résolus à poursuivre la lutte, sûrs de tes sentiments anti-impérialistes, forts de ton soutien, nous donnons le meilleur de nous-mêmes à la patrie.

Le Secrétariat.

[1] - Muhammed Harbi ; ipide, p p 102- 103.

الملحق رقم (05): جدول التوزيع الجغرافي للسكان 1866 - 1954.[1]

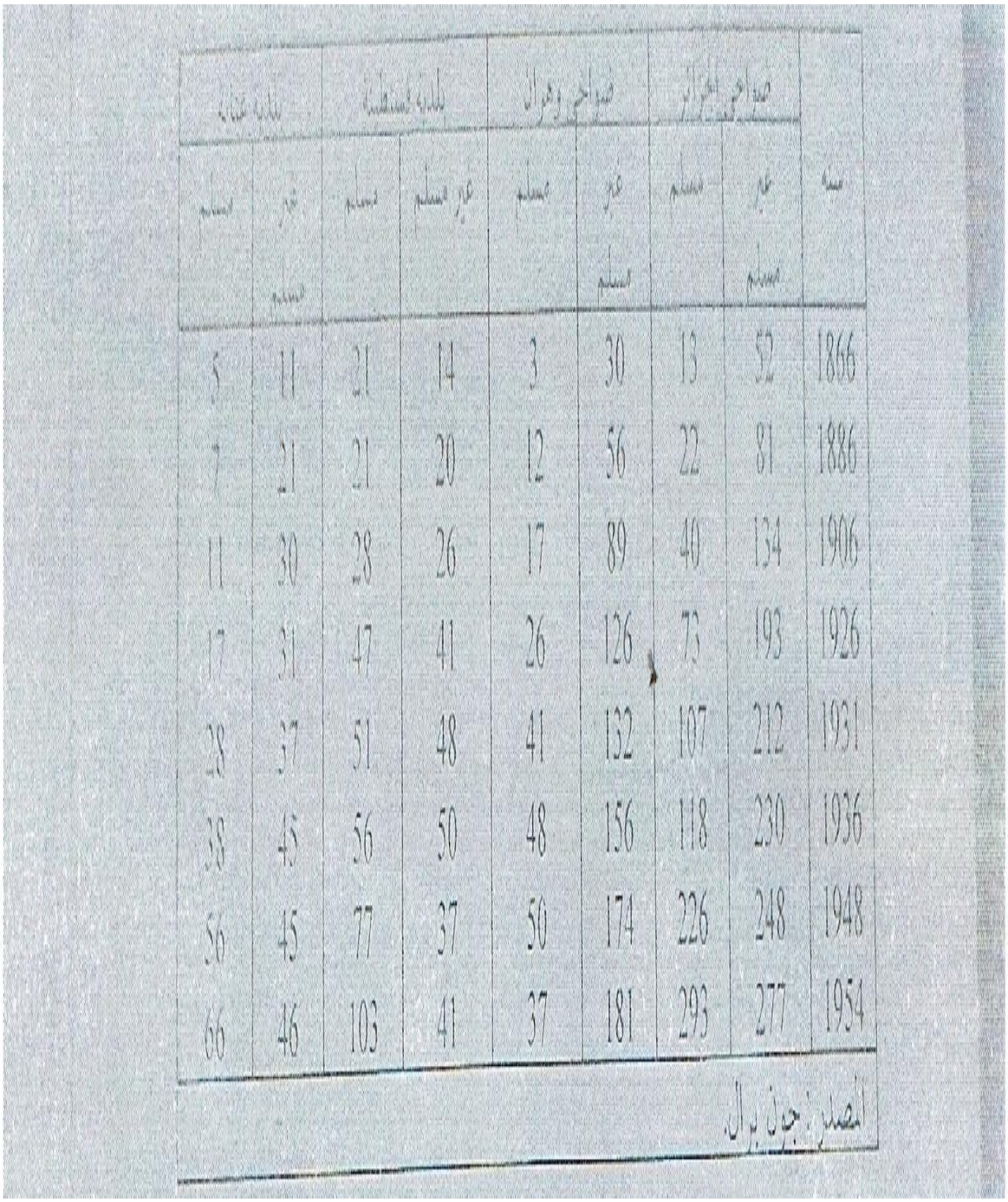

سنة	ضواحي الجزائر		ضواحي وهران		بلدية قسنطينة		بلدية عنابة	
	غير مسلم	مسلم	غير مسلم	مسلم	غير مسلم	مسلم	غير مسلم	مسلم
1866	52	13	30	3	14	21	11	5
1886	81	22	56	12	20	21	21	7
1906	134	40	89	17	26	28	30	11
1926	193	73	126	26	41	47	31	17
1931	212	107	132	41	48	51	37	28
1936	230	118	156	48	50	56	45	38
1948	248	226	174	50	37	77	45	56
1954	277	293	181	37	41	103	46	66

المصدر: جون بيال

[1]- كمال كاتب: أوروبيون أهال ويهود بالجزائر 1830 - 1962، المرجع السابق، ص 371.

الملحق رقم (06): الأوبئة والمجاعات في الجزائر 1953 - 1956[1].

العام / المنطقة		الجزائر العاصمة	وهران	قسنطينة	المجموع
1953	المرضى	326396	248926	270085	845407
	حالات الملاريا	21196	22010	27756	96270
	٪	6.5	8.85	10	8.39
1954	المرضى	340887	248786	319086	909759
	حالات الملاريا	26218	18271	26155	70644
	٪	8	7.31	7.84	7.79
1955	المرضى	365188	270665	274303	910156
	حالات الملاريا	35219	18256	22644	76117
	٪	9.06	6.73	8.2	8.36
1956	المرضى	328 1956	266 213	475 199	1070035
	حالات الملاريا	12255	6422	32163	50840
	٪	3.73	2.54	6.76	4.74

كانت ظروف تلك المرحلة ممثلة في منع الوقاية في مناطق العمليات العسكرية، والتجمعات السكانية كلها سببا في عودة الداء الى النشاط و ظهور فورات عدوى موسمية ذات صلة بارتفاع حجم المخزون البشري.

ضعف استفادة الجزائريين من التقدم العلمي:

لم تستفد الساكنة الجزائرية من هذه الاجراءات الا بشكل ثانوي [illegible] الجزائريين لم تكن ابدا ضمن انشغالات السلطات [illegible] في هذا الصدد، يكشف ارشيف الجيش الفرنسي العديد

[1]- مصطفى خياطي: الأوبئة والمجاعات في الجزائر، ص 103.

الملحق رقم (07): مقال الشيخ محمد البشير الإبراهيمي حول موقف الإدارة الاستعمارية من التعليم العربي الحر[1]

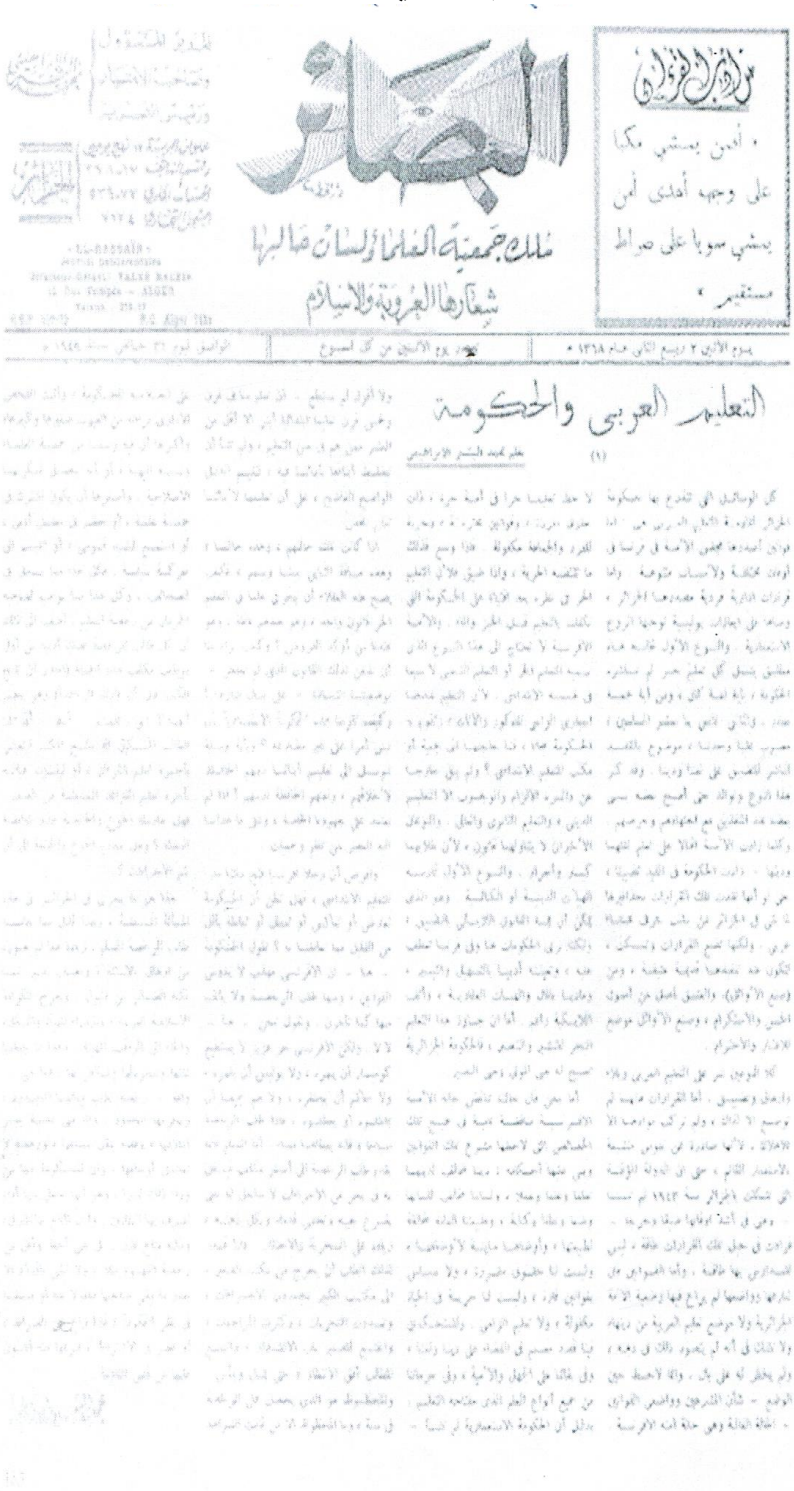

البصائر

ملك جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

شعارها العروبة والإسلام

التعليم العربي والحكومة

(1)

[1]- أحمد بوعافية: التعليم في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي 1830- 1962، المرجع السابق، ص 96.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم رواية ورش.

أولا: المصادر

أ- باللغة العربية:

1. أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996.
2. أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية 1830 1945، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.
3. أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، (ط.خ)، عالم المعرفة، الجزائر، 2011.
4. أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830- 1954، ج5، ط1 دار العرب الإسلامي، 1998.
5. أبو القاسم سعد الله: خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830-1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007.
6. أحمد توفيق المدني: حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج3، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982.
7. أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.س.
8. أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: مسعود حاج مسعود، دار المعرفة، 2007.
9. باتريك فينو، جون بلانشاس: حرب الجزائر ملف وشهادات، ترجمة بن سلامنية، ج1، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2003.
10. بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر1954، تر مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2010.
11. جوان غيلسبي: الجزائر الثائرة، تر، خيري حماد، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1961.
12. جون كرو كشانك: ألبير كاموا وأدب التمرد، تر جلال العشري، (د.ط) الهيئة العامة للكتب المصرية، مصر، 1986.

13. جيلالي صاري: تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830- 1962، تر: قندوز عياد فوزية ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2010.

14. الجيلالي صاري، محفوظ قداش: الجزائر صمود ومقاومات 1830. 1962، تر أوذانينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية.

15. الجيلالي صاري، محفوظ قداس: الجزائر في تاريخ المقاومة السياسية 1900- 1954، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

16. الجيلاني صاري، محفوظ قداش: الجزائر في التاريخ، المقاومة السياسية 1900-1954، الطريق الإصلاحي، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

17. حسين آيت أحمد: روح الاستقلال مذكرات روح الاستقلال، مذكرات مكافح، 1942- 1952، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، 2002.

18. شارل أنري فافرود: الثورة الجزائرية، تر: كابوية عبد الرحمان، (ط.خ) بوزارة المجاهدين، دار حلب، 2010.

19. شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، تر: عيسى عصفور، ج1، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1982.

20. العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 1999.

21. علي تابليت: فرحات عباس رجل الدولة، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2009.

22. عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997.

23. فرحات عباس: ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، دار القصبة، الجزائر، 2005.

24. محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، (1939- 1951)، تر: أحمد بن البار، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2008.

25. محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.

26. العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 1999.

27. محمد بلعباس: الوجيز في تاريخ الجزائر، الدار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

28. محمد بوضياف: التحضير لأول نوفمبر 1954، تق: السيد عيسى بوضياف، ط2، دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

29. محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، موفم للنشر، الجزائر 1994.

30. محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، لبنان، 1983.

31. هنري علاق: مذكرات جزائرية، ذكريات الكفاح والآمال، تر: جناح مسعود، عبد السلام عزيز، دار القصبة، الجزائر، 2007.

32. بن داهة عدة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962، ج1، ط1، 2013.

ب- اللغة الأجنبية:

1. Ahmed Mahsas: le mouvement révolutionnaire en algerie (de la 1954) ed : el maarifa, alger , 2007.

2. Massense Cherbi , Algérie, bibliothèque national, paris, october,2017.

3. Muhammed Harbi , Le Archives De La Revolution Algerienne, Poste Face De Charle- Robert Ageron, Paris , 1981.

4. Redouane Ainad Tabet: 8 mai le Génocide, Editions Anep ,Rouiba ,2002.

5. Roger vétilard, sétife mai 1945 massacre en algérie préface de gruy pervuille.

6. Thierry sarmant et des autres, algerie, 1945- 1967, tome premier intoduction générale château de vinem nes, 2000.

2- المراجع:

1. أثار الإمام عبد الحميد بن باديس رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ج4، ط1، دار البعث، من مطبوعات الشؤون الدينية، الجزائر، 1985.

2. أحمد مريوش: الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، دار هومة، الجزائر، 2007.

3. بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر.

4. بلحسن بالي: أصول الكفاح من أجل الجزائر المستقلة عبر شهادة فدائي من الولاية الخامسة، تر: محمد معراجي.

5. تركي رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، ط5، منشوراتANEP ، الجزائر، 2001.

6. جمال فنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد 1954.

7. جمال قنان: التعليم الأهلي في عهد الاستعمار دراسات في التاريخ المعاصر، المجلد السادس، منشورات وزارة المجاهدين، 2009.

8. جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1993.

9. جمعي طهاري: الثورة الجزائرية 1954-1962 بشهادات حية من جميع الولايات التاريخية، (د.ط)، دار الهدى، الجزائر، 2020.

10. حمدي أبو بكر الصديق: دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.

11. رابح تركي: التعليم القومي والشخصية الوطنية 1936- 1956، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

12. رابح لونيسي وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1981، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ج1، ص 266.

13. رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر.

14. زهير إحدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائري 1954-1962، ط1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

15. صالح فركوس: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)، دار العلوم، الجزائر، 2005.

16. الطاهر جبلي: دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية، د ط، دار الأمن، الجزائر، 2014.

17. عامر رخيلة: 08 ماي 1945، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

18. عائشة ليتيم: حقائق تاريخية عن المجندين الجزائريين في حروب فرنسا من 1848 إلى 1962، دار هومة، الجزائر، 2018.

19. عبد الحميد زوز: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية، وروافده الثقافية والإعلامية والإصلاحية، 1880- 1954، الأمل للنشر والتوزيع.

20. عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الثالثة 1947-1954، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

21. عبد القادر جيلالي بلوفة: الحركة الاستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945 في عمالة وهران، ط1، دار الألمعية، الجزائر، 2011.

22. عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ط1، دار الأمة، الجزائر، 1999.

23. عبد القادر فضيل: محمد الصالح رمضان: إمام الجزائر عبد الحميد بن باديس، (د.ط)، دار الأمة، الجزائر، د.ط، 2010.

24. عبد الكامل جوبيه: الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية العربية الرابعة 1946-1954، دار الواحة، الجزائر.

25. عبد الوهاب شلالي: المنظمة الخاصة ومؤامرة تبسة دراسة تاريخية موثقة، طبع بالبدر الساطع للطباعة والنشر، الجزائر، 2016.

26. عمار بلخوجة: الحركة الوطنية الجزائرية أبطال ومعالم، تر: مسعود حاج مسعود، ط1، منشورات ألفا، الجزائر، 2015.

27. عميراوي أحميدة وآخرون: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830- 1954)، (ط.خ) منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.

28. كمال كاتب: أوروبيون "أهالي" ويهود بالجزائر 1830-1962، تمثيل وحقائق السكان، تر: رمضان زبدي، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار المعرفة، الجزائر.

29. محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائري من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، ط1، دار البعث، 1406هـ 1985م.

30. محمد العيد مطمر: ثورة نوفمبر 1954 في الجزائر (1954-1962) الأوراس، النماشة أو فاتحة النار، دار الهدى، الجزائر.

31. محمد بن إبراهيم جندلي: مبعث الحركة الوطنية بالجزائر وامتدادها بعنابة 1919-1954، مطبعة المعارف، الجزائر، 2008.

32. مصطفى أوعامري: المقاومة السياسية في القطاع الوهراني خلال الحرب العالمية الثانية 1939- 1945، دار القدس.

33. مصطفى خياطي: الأوبئة والمجاعات في الجزائر، تر، حضرية يوسفي، منشورات Anep، المؤسسة الوطنية للاتصال، الرويبة، 2013.

34. مصطفى سعداوي: المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، وزارة الثقافة.

35. مصطفى طلاس، بسام العسلي: الثورة الجزائرية، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.

36. مصطفى هشماوي: جذور أول نوفمبر في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، دار هومة، الجزائر.

37. مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، ديوان المطبوعات، 2014.

38. مومن العمري: الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني1926-1954، دار الطليعة للنشر والتوزيع، قسنطينة.

39. يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 1954، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية 2015.

40. يحيى بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، (د.ت).

41. يسلي مقران: الحركة الدينية والإصلاحية في منطقة القبائل 1920- 1945، ط2، دار الأمل، الجزائر، 2012.

42. محمد الصالح الصديق: الجزائر بلد التحدي والصمود، موفم للنشر، 1999.

3- المذكرات والرسائل الجامعية:

أ- أطروحات الدكتوراه:

1. كمال بيريم: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي 1840-1962، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011.

2. محمد شبوب: الجزائر في الحرب العالمية الثانية 1939- 1945، دراسة سياسية اقتصادية، اجتماعية، بلقاسمي بوعلام، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران-1-، 2014- 2015.

ب- رسائل الماجستير والماستر:

1. بشرى العايب، كنزة حمودي: دور المجندين الجزائريين في الحرب العالمية الثانية 1939-1945، كوثر العايب، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019-2020.

2. بشرى نويري: الحركة الكشفية الجزائرية ودورها في مقاومة الاحتلال (إقليم المسيلة أنموذجا) 1900- 1962، أحمد مسعود، مذكرة ماستر، تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2015-2016 .

3. بن داود أحمد: دور المسرح الجزائري في المقاومة الثقافية للاستعمار الفرنسي 1926-1954، بوشيخي الشيخ، مذكرة ماجستير، في تاريخ الحديث والمعاصر، تخصص تاريخ الجزائر الثقافي والتربوي، 2008-2009

4. بوقرطابة جميلة: النضال الثقافي الجزائري خلال الفترة الممتدة 1945-1954، أحمد دراوي، مذكرة ماستر، تخصص الظاهرة الاستعمارية في الوطن العربي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2017-2018.

5. صافي حجوب: نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية 1958-1966، مصطفى أوعامري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص الحركات الوطنية المغاربية، جامعة تلمسان، 2016/2015.

6. صولي آمال تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1945-1954، مصمودي نصر الدين، مذكرة ماستر، التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013 .

7. عمر لمقدم: تجارة الجزائر مع فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية 1939- 1945، إشراف محمد حركات: مذكرة ماستر، جامعة الوادي 2013-2014.

8. عمر مقدم: تجارة الجزائر مع فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945: محمد حركات، مذكرة ماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة الوادي، 2013-2014.

9. قادري ايمان، عثامنية أسماء: التطورات السياسية في الجزائر ما بين 1945-1954، مدور خميسة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة قالمة، 2019/2018.

10. قراوي نادية: دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية 1954-1958، سيفوفتيحة، مذكرة ماجستير، تخصص تاريخ الثورة الجزائرية 1945-1962، جامعة وهران، 2010-2011.

11. نظمية عزوز: منال بن القايد: نزول الحلفاء في الجزائر وأثره على الحركة الوطنية الجزائرية 1942-1945، أحمد مسعود سيدي علي، مذكرة ماستر في تاريخ المعاصر، جامعة المسيلة، 2016-2017.

4- المجلات والجرائد:

1. آسيا بلحسن رحوي: وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011.

2. جريدة المجاهد اللسان المركزي لجبه التحري الوطني، (ط.خ) 19 سبتمبر 1958.

3. سبيحي عائشة: التعليم في اهتمامات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، جامعة الجيلاني بوعمامة، خميس مليانة،.(د.س).

4. عبد السلام عكاش: تفسير الصحافة الشيوعية وصحافة الحركة الوطنية لدور المجاعة ضمن أسباب انتفاضه 8 ماي 1945، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 21 ديسمبر 2015.

5. علامة صليحة: تاريخ الأوبئة في الجزائر (الطاعون، الجذري اليفوس، الملاريا) مجلة القرطاس، العدد الثاني، الجزائر، جانفي 2015.

6. كمال بيرم: ظهور جمعيات والنوادي ودورها بالمسيلة (1900- 1954)، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 2، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.

7. المقاومة الجزائرية لسان حال جبهة التحرير الوطني، العدد 7، 20 ديسمبر 1956، ط3، منشورات المركز الوطني للدراسات في ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1957.

5- الموسوعات:

1. تركي ظاهر: أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر، ط2، دار الحسام، بيروت، لبنان.

2. جبران مسعود: الرائد، ط3، دار العلم الملايين، بيروت، 2005.

3. رمضان لاوند: الحرب العالمية الثانية، ط13، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1989.

4. عيسى الحسن: أعظم شخصيات التاريخ دينية، أدبية، سياسية، علمية، فلسفية، مرا: عبد الله المغربي، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

6- المواقع الإلكترونية:

1. http://m-wikipedia.org,10/04/2022,11:26.

انعكاسات الحرب العالمية الثانية على السكان الجزائريين 1945- 1954:

الملخص:

تعد فترة (1945- 1954) من أهم الفترات التي مر بها الشعب الجزائري لأنها تشكل فترة حاسمة في تاريخه، حيث شهدت الجزائر خلال هذه المرحلة أوضاعا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية كارثية، جراء اغتصاب الاستعمار الفرنسي لأراضيهم التي كانت مصدر رزقهم الوحيد إضافة إلى تجريدهم من حقوقهم السياسية والاجتماعية ليصبحوا دخلاء في أراضيهم، نتيجة ما قام به الاستعمار الفرنسي من استغلال خيرات أراضي الجزائريين أتبعها أسلوب الإبادة والتجويع مما أدى إلى انتشار الأوبئة وانعدام ضروريات الصحة نتيجة وضعية السكن وغياب أدنى شروط الحياة، وقد حاولت السلطات الفرنسية طمس الشخصية الجزائرية بالقضاء على اللغة العربية والدين الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: الفترة 1945- 1954، الأوضاع، (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية)، الشعب الجزائر، السلطات الفرنسية.

Absteact:

Graduation Note Summary:

The Second World War repercussions on the Algerian population (1945-1954).

The period (1945- 1954) is one of the most important periods that the Algerian people went through because it was considered as a critical period in the Algerian history. During this stage Algeria witnessed catastrophic political , economic,social and cultural situations.The latter was due to the following; the French colonial usurpation of the Algerian land which was their only comfort source, stripping the Algerian inhabitants of both political and social rights to become intruders in their lands. More over, the French colonial did of exploiting the Algerian lands bounties, following extermination and starvation method which led to the spread of epidemics and the lack of health necessities that caused the absence of the minimum life conditions.The French authorities have tried too to obliterate the Algerian identity by eliminating the Arabic language and the Islamic religion.

Key Words: The period 1945-1954, situations, (political, economic, social, cultural), the Algerian people, the French authorities.